

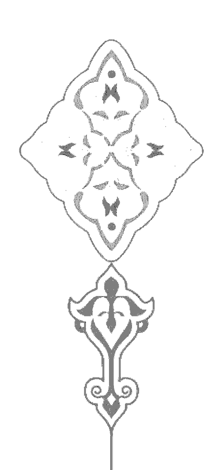
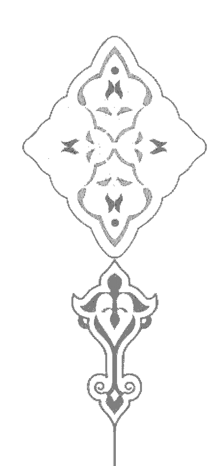
توحيد العبادة

حقيقته الشرعية - مفهومه الكلامي
حكم المخالف فيه



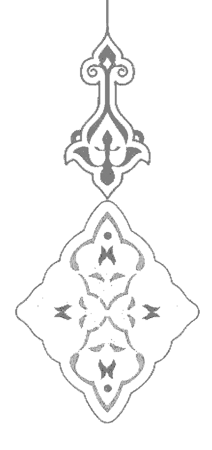
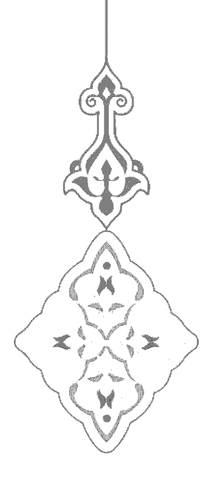
د. عبد الله بن سلمان الفيفي

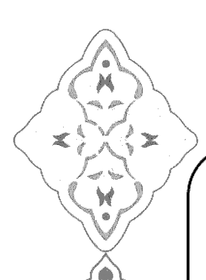


توحيد العبادة

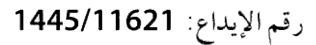
حقيقته الشرعية - مفهومه الكلامي
حكم المخالف فيه



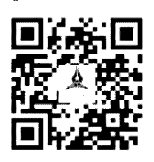
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الفيفي ، عبد الله سلمان
توحيد العبادة
حقيقته الشرعية مفهومه الكلامي حكم المخالف فيه
عبد الله سلمان الفيفي - ط 1 - مكة المكرمة ، 1445 هـ
203 ص؛ 17×24 سم

رقم الإيداع: 1445/11621
ردمك: 978-603-8400-80-7





الطبعة الأولى
(1445هـ - 2024 م)




dar.taibagreen123

dar.taiba

@dar_tg

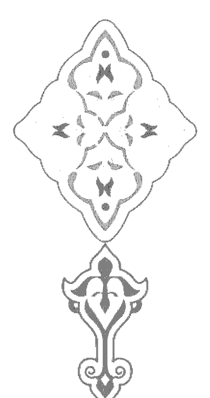
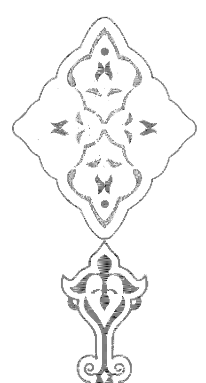
dar_tg
dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com

012 556 2986


055 042 8992

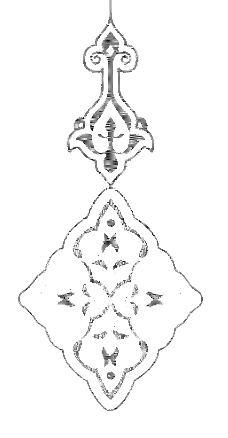
مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

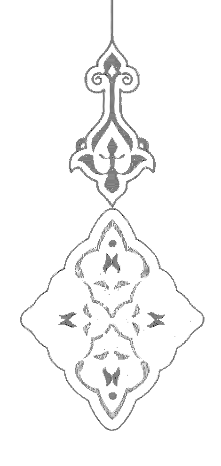



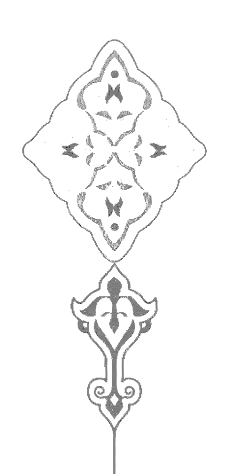
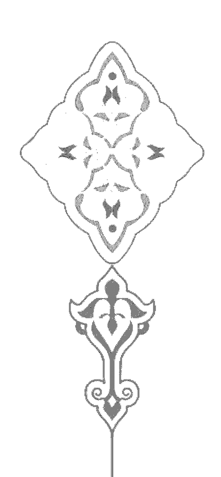
توحيد العبادة

حقيقته الشرعية - مفهومه الكلامي
حكم المخالف فيه

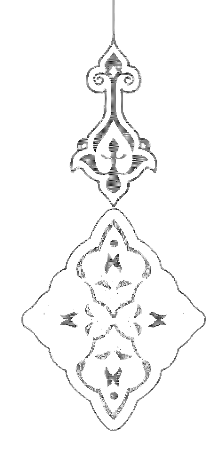
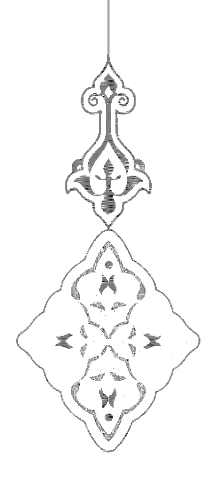
د. عبد الله بن سلمان الفيفي



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وخاتم الأنبياء والرسل، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته. **أما بعد:**

فإن توحيد العبادة هو الغاية التي من أجلها خلق الإنسان؛ قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]. ولتحقيق هذه الغاية، أرسل الله ﷻ رسله عليهم السلام داعين إلى إفراد الرب الخالق بالعبادة؛ قال جل من قائل: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]. وبهذه الدعوة انقسمت البشرية إلى: متبع للرسل، وكافر بهم عليهم السلام؛ قال تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف:٣٠].

والأمر المتفق عليه: أن الله ﷻ قد أقام الحجة على الخلق برسله؛ قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء:١٦٥]. وبالنظر في سيرة المصطفى ﷺ، نجد القوم الذين كفروا به ﷺ كانوا عالمين بمعنى توحيد العبادة، إلا أن هذا العلم لم يدخلهم في الدين والإسلام؛ لأن منهم من استنكر الدعوة إلى إفراده ﷻ بالعبادة؛ قال تعالى حاكيًا موقفهم: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ

إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]. ومنهم من استكبر وزعم أنه لا يسوغ أن يكون الرسول بين الله ﷻ وبين خلقه إنسانا، قال تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء:٩٤]. ومنهم من دفعه الحسد إلى إنكار نبوته ﷺ.

وكل هذه الآفات أمراض تنزه عنها أهل الإسلام؛ فإنهم يؤمنون بأنه لا يجوز أن يعبد إلا الله ﷻ، ويؤمنون بنبوة النبي ﷺ كلهم، ويتقربون إلى الله ﷻ بموالاته، ومحبته ﷺ. إلا أن منهم - مع الأسف - من لم يفهم معنى توحيد العبادة فهمًا تامًا؛ فوقع في صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله ﷻ.

ومن الأسباب التي أسهمت في خفاء حقيقة معنى توحيد العبادة على الكثير من المسلمين: أنه ظهر من أهل الكلام من زعم أن العبادة محصورة في الاعتقاد القلبي، وأن المسلم لا يكون مخالفًا للنصوص الناهية عن عبادة الله ﷻ إلا إن اعتقد الربوبية في هذه المعبودات. وأما إن صرف شيء من العبادات - كالصلاة والدعاء والطواف والاعتكاف - لصاحب الضريح، من غير اعتقاد الربوبية فيه، فإن فعله لا يكون شركًا في العبادة.

فكان لهذا الفكر الكلامي الأثر الأكبر في تجهيل المسلمين بحقيقة التوحيد الذي بعث به النبي ﷺ. وازداد الأمر سوءًا بما قام به أهل الكلام من تأويل للنصوص الآمرة بإفراده ﷻ بالعبادة، وجعلهم إياها نصوصًا دالة على وجوب إفراد الله ﷻ بالفعل.

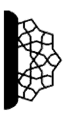
ومن هنا أتت فكرة هذا الكتاب؛ سعيًا في تحرير معنى العبادة، استدلالًا بكلام الله ﷻ، وبسنة النبي ﷺ، وبلغة العرب الذي نزل القرآن الكريم بلغتهم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ

﴿ٱلْمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]. ونظرًا لأن الفهم الأتم لحقيقة العبادة، قد يكون محتاجًا إلى مناقشة مفهوم العبادة عند المتكلمين؛ ليكون في هذا مزيد إيضاح وبيان لمعنى العبادة في الشرع؛ فقد ذكرتُ ما يدل على خطأ المتكلمين فيما ذهبوا إليه من تفسير الألوهية بالربوبية، وما زعموه من أن الفعل لا يكون شركًا في العبادة إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية الند.

ثم ذكرتُ جملة من العبادات، سواء أكانت من العبادات القلبية، أم من عبادات الجوارح، مع بيان كيف يكون إفراد الله ﷻ بها، وكيف يكون صرفها لغير الله ﷻ شركًا في العبادة. ثم ختمتُ الكتاب بمبحث في بيان خطورة التكفير، وأكدتُ فيه على أن الحكم على الفعل بكونه شركًا في العبادة، لا يستلزم الحكم على الفاعل بأنه مشرك في العبادة؛ فإن للتكفير شروطًا وموانع.



تمهيد



بيان الوضع الديني في الجزيرة العربية قبل البعثة

كانت البشرية في بدايتها أمة واحدة على التوحيد، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]. وعن ابن عباس ﵄: كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق[1]. وقد كان أول ظهور للشرك في قوم نوح ﵇، قال تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢١-٢٣].

ثم انتقلت هذه الأصنام إلى العرب، الذين كانوا على دين إبراهيم ﵇، فعن «ابن عباس ﵄: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت»[2].

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج٤ ص٢٧٨.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤٩٢٠).

وكان هذا على يد عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي[١]. الذي خرج في سفرة إلى البلقاء، فرأى قومًا يعبدون الأصنام، فسألهم عنها؟ فقالوا: هذه أرباب نستنصر بها فننصر، ونستسقي بها فنسقى. فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنمًا، فأسير به إلى أرض العرب، فيعبدوه؟ فأعطوه الصنم المعروف بهبل، فسار به إلى مكة، ووضعه في الكعبة، ودعا الناس إلى تعظيمه[٢].

ومن أسباب تفشي الشرك في العرب: ما ذكره الكلبي من «أن إسماعيل بن إبراهيم صلى الله عليهما لما سكن مكة وولد له بها أولاد كثير حتى ملأوا مكة، ونفوا من كان بها من العماليق، ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب والعداوات، وأخرج بعضهم بعضًا؛ فتفسحوا في البلاد، لالتماس المعاش، وكان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأوثان والحجارة: أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجرًا من حجارة الحرم؛ تعظيمًا للحرم وصبابة بمكة، فحيثما حلوا وضعوه وطافوا به كطوافهم بالكعبة؛ تيمنا منهم بها، وصبابة بالحرم، وحبًا بها، وهم بعد يعظمون الكعبة ومكة ويحجون ويعتمرون على إرث إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ثم سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم»[٣].

وما زال أمر انتشار الشرك في ازدياد، إلى أن بزغت شمس التوحيد،

---

(١) انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج١١ص٨٠.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص٥٠-ص٥١ والملل والنحل للشهرستاني ج٢ص ٢٣٣ وفتح الباري لابن حجر ج٦ص٤٠٠ وعمدة القاري للعيني ج ١٦ص ٩٠ وتاريخ اليعقوبي ج ١ص ٢٥٤.

(٣) كتاب الأصنام للكلبي ص٦.

وظهرت دعوة النبي ﷺ إلى إفراد الله ﷻ بالعبادة. وقد واجه ﷺ قومًا يعبدون أنواعًا كثيرة من الآلهة، وهي تنقسم إلى:

النوع الأول: عبادة الصالحين:

اشتهرت عبادة الصالحين في الجاهلية، سواء أكانوا من صالحي الإنس، أو من صالحي الملائكة، أو من الجن[١]. ومما يبين هذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ:٤٠]. يقول الله ﷻ ذلك للملائكة: «تقريعًا للمشركين، وتبكيتًا لهم، وإقناطًا لهم عما يتوقعون من شفاعتهم»[٢].

ومن الأدلة الدالة على وجود من يعبد الأولياء والصالحين: قول الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبدالله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبدالله: في قوله ﷻ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء:٥٧]. قال: كان نفر من الجن أسلموا، وكانوا يُعبدون، فبقي الذين كانوا يَعبُدون على عبادتهم، وقد أسلم النفر من الجن»[٣].

النوع الثاني: عبادة الجمادات:

وجد من العرب من يعظم الجمادات ويعبدها؛ لأنهم يرون فيها رموزًا لمن كانوا يعظمونهم من الصالحين، ومن هذا: عبادة اللات، قال تعالى:

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٨.

(٢) تفسير البيضاوي ج٤ص٤٠٤.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٣٠٣٠).

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٩-٢٠]، وقد كان رجلًا يلت السمن بالسويق بالطائف؛ ليطعم من يمر به حاجًا البيت الحرام، فلما مات عبدوا الحجر الذي كان يلت عليه(١).

وقد يكون الصنم تمثالًا للملائكة، يقول المعلمي: «فالعرب كغيرهم من الأمم إنَّما اتَّخذوا الأصنام تماثيل أو تذاكير للملائكة، مع زعمهم أنَّهم إناثٌ هنَّ بنات الله، وعظَّموها على نيَّة التَّعظيم لمن جُعِلت تمثالًا أو تذكارًا له، وطمعوا أنَّ تعظيمهم لها يقرِّبهم من الملائكة، فيشفعوا لهم، كما جرت العادة أنَّك إذا رأيت صورة إنسان فاحترمتها فبلغه ذلك شكره لك»(٢).

وقد لا يكون الجماد رمزًا لمن يظن به الصلاح، بل لمن وقع في الإثم، وحلت به العقوبة، ومن هذا: أنهم اتخذوا إسافًا ونائلة على موضع زمزم، وهما رجل وامرأة من جرهم، زنيا داخل الكعبة؛ فمسخا حجرين، فوضعا على الصفا والمروة؛ ليعتبر بهما، فلما طالت المدة عبدا من دون الله ﷻ، ونحروا عندهما(٣).

واتخذت قريش العزى هي وبنو كنانة جميعًا، وقوم من بني سليم(٤). واختصت قريش بصنم في جوف الكعبة يقال له: هبل(٥). واتخذ الأوس

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤٣.
(٢) عقيدة العرب في وثنيتهم ضمن آثار المعلمي ج٦ ص١٧٧.
(٣) انظر: سيرة ابن إسحاق ج١ص ٣ والسيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٤ وتاريخ الطبري ج٢ص ٣٧ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤٢.
(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٥- ص٥٦ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٤٢٥.
(٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٤ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧.

والخزرج مناة على ساحل البحر من ناحية المشلل بقديد[١]. وأما هذيل فاتخذوا سواعًا برهاط[٢]. وكلب بن وبرة اتخذوا ودًا بدومة الجندل[٣]. وأنعم من طيئ، وأهل جرش من مذحج، فاتخذوا يغوث بجرش[٤]. وخيوان من همدان اتخذوا يعوق باليمن[٥]. وذو الكلاع من حمير اتخذوا نسرًا بأرض حمير[٦].

واتخذت خولان صنمًا يقال له عميانس[٧]. وبنو ملكان بن كنانة اتخذوا صنمًا يقال له: سعد[٨]. وكان بتبالة: ذو الخصلة، عبدته دوسٌ وخثعم وبجيلة[٩]، وكانت فلس لطيىء، ومن يليها بجبلي أجا وسلمى[١٠]. وكان أهل

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٥- ص٥٦ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٤٢٥ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤٣ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٣) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٢ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤١ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤١ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٢ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٧ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤١ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٦) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٣ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤١ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

(٧) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٣ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤١.

(٨) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٣ والملل والنحل للشهرستاني ج ٢ص ٢٣٨.

(٩) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٦.

(١٠) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤٣ وتاريخ اليعقوبي ج١ص٢٥٥.

نجران يعبدون نخلة طويلة بين أظهرهم، ولهم عيد كل سنة يعكفون فيه على هذه النخلة، ويعلقون عليها كل ثوب حسن وجدوه، وحلى النساء(١).

بل إنه قد بلغ الأمر بأهل الجاهلية، إلى أن يتخذ أهل كل دار في دارهم صنمًا يعبدونه(٢).

سبب عبادة المشركين للأنداد.

وكان الباعث الذي دفع بالعرب في جاهليتهم أن يتقربوا إلى هذه الأصنام بالعبادة، هو: ظنهم أن الرب ﷻ لا يستجيب لهم إلا بواسطة تطلب منه ذلك(٣). وهو شيء أبطله الله ﷻ بقوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨].

وما زال العرب مقيمين على هذه الأنداد، معرضين عن دين إبراهيم الخليل، ظانين أنه لا دين أهدى من عبادة الأصنام، يقول الشوكاني: «فبمجموع هذه الأمور مع تطاول الأزمنة، وانقراض القرن بعد القرن يظن الإنسان في بادئ عمره وأوائل أيامه أن ذلك من أعظم القربات، وأفضل الطاعات، ثم لا ينفعه ما تعلمه من العلم بعد ذلك، بل يذهل عن كل حجة شرعية تدل على أن هذا هو الشرك بعينه، وإذا سمع من يقول؛ أنكره ونبا عنه سمعه، وضاق به ذرعه، لأنه يبعد كل البعد أن ينتقل ذهنه دفعة واحدة في وقت واحد عن شيء يعتقده من أعظم الطاعات إلى كونه من أقبح المقبحات، وأكبر المحرمات، مع كونه قد درج عليه الأسلاف، ودب فيه

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٢٠ وتاريخ الطبري ج١ص ٥٤٣ ومعجم البلدان للحموي ج٥ص ٢٦٦.

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ج١ص ٥٤ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢ص٢٤٢.

(٣) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٦٧.

الأخلاف، وتعاورته العصور، وتناوبته الدهور»[١].

وهذا ما حصل لهم حقًا، فما أن بعث فيهم النبي ﷺ إلا وأنكروا «ما جاء به ﷺ من التوحيد، وما نفاه من الشركاء لله، فقالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [ص:٥]. أي: صيرها إلهًا واحدًا، وقصرها على الله سبحانه ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]. أي: لأمر بالغ في العجب إلى الغاية»[٢]. وجاهروا بعداوة النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر:٤٥]. وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴾ [الإسراء:٤٦].

فجاهد في الله حق جهاده، ولم يلحق ﷺ بالرفيق الأعلى إلا وقد أقام الحجة على البشرية، ونشر التوحيد. ثم حذر ﷺ من الشرك، وأخبر أنه سيقع، ففي حديث ثوبان الطويل: «ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»[٣]. وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة»[٤]. قال الإمام النووي: المراد يضطربن من الطواف حول ذي صنم ذي الخلصة[٥]. وقد كان صنمًا لدوس في جزيرة العرب[٦]. وكذلك قال ﷺ: «لا يذهب الليل والنهار

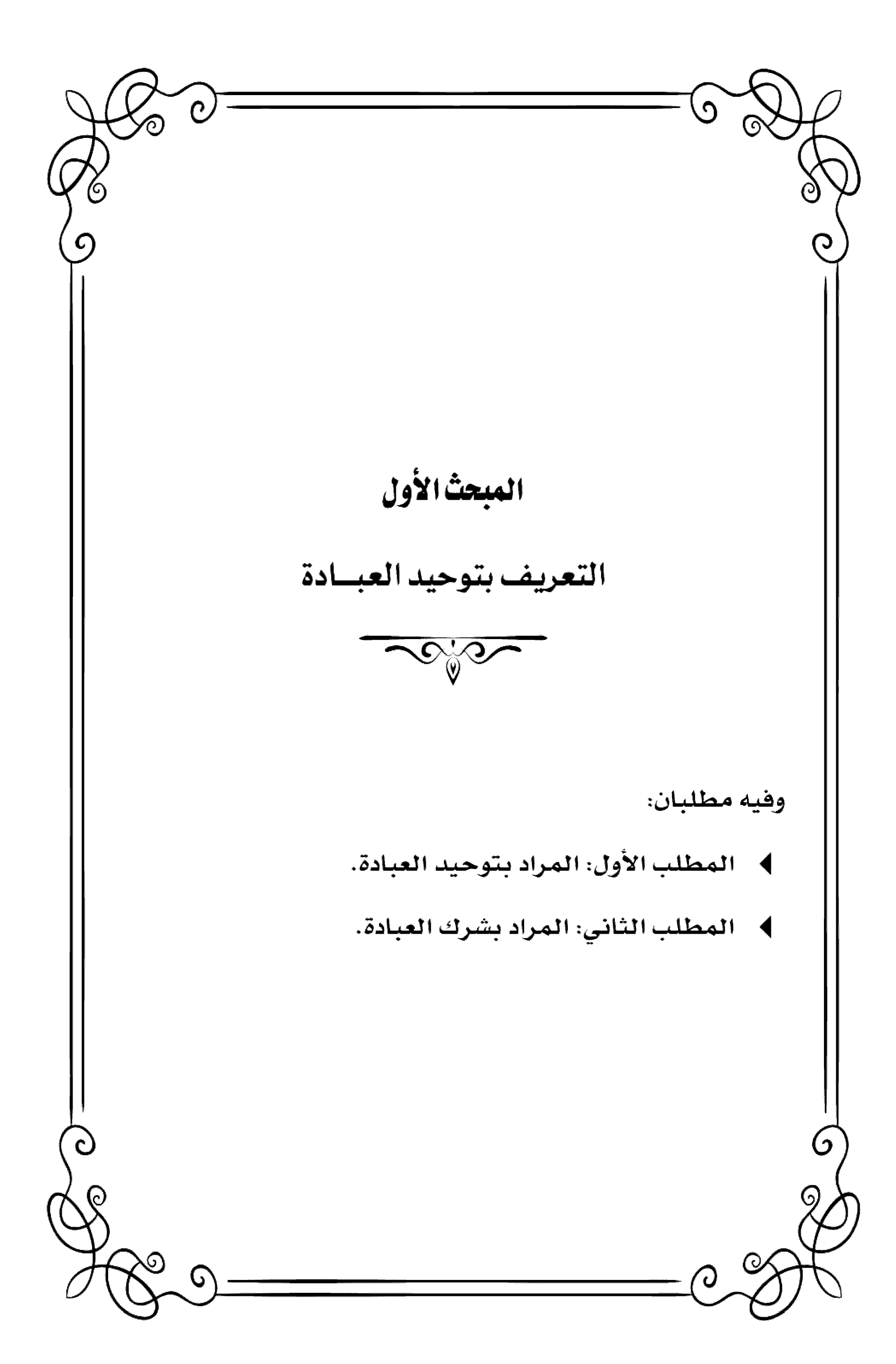
(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٧٣ - ص٧٤.
(٢) فتح القدير للشوكاني ج٤ ص٤٨٣.
(٣) أخرجه أبو داود برقم: (٤٢٥٢) وابن ماجة برقم: (٣٩٥٢) وصححه الألباني.
(٤) أخرجه البخاري برقم: (٧١١٦) ومسلم برقم: (٢٩٠٦).
(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ج١٨ص٣٣.
(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج١ص٦٤.

حتى تعبد اللات والعزى»[١].

وقد كان هذا الإخبار تحذيرًا منه ﷺ من الشرك، وبيانا لأهمية تعلم توحيد العبادة؛ لكي تحذر أمته الوقوع فيه. فوجب على طلبة العلم بيان حقيقة توحيد العبادة؛ تأسيًا بالنبي ﷺ.



(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٩٠٧).



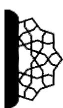
المبحث الأول

التعريف بتوحيد العبـــادة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المراد بتوحيد العبادة.
- المطلب الثاني: المراد بشرك العبادة.

المطلب الأول



المـراد بتوحيد العبــادة

يـذكر ابـن فـارس أن «الـواو والحـاء والـدال: أصـل واحـد يـدل علـى الانفراد»[١]. وإلى هذا أشار الجوهري[٢]. وأما في الاصطلاح فالتوحيد: إفراد الله ﷻ بما يختص به، ويجب له[٣]. وأما توحيد الألوهية بخصوصه فإنه: «إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات»[٤]. يقول الإمام محمد بن عبدالوهاب: «التوحيد هو: إفراد الله سبحانه بالعبادة»[٥].

وفهم حقيقة توحيد العبادة من الأمور التي لا يسوغ للمكلف أن يهملها؛ فإنه إنما خلق للعبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]. وكون الإنسان مخلوقًا للعبادة، دال على أن فهم توحيد العبادة لن يكون من المعاني العويصة التي لا تدرك إلا بكد الذهن؛ لأنه أمر مطلوب من الكل، مفروض على الجميع؛ فناسب أن يكون معنى جليًا ظاهرًا للمكلفين جميعًا، على اختلاف قوة تفكيرهم وإدراكهم. **فإن علم المكلف أن التوحيد: إفراد الله ﷻ بما يختص به. وعلم أن العبادة حق الله ﷻ على العبيد؛ فسيفرده ﷻ بأنواع العبادات كلها.**

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج٦ ص٩٠.

(٢) انظر: الصحاح ج٢ص٥٤٧-ص٥٤٨.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن عثيمين ج١ص٢٦.

(٤) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ص٥٠.

(٥) كشف الشبهات لمحمد بن عبدالوهاب ص٣.

ولكي يتضح المراد بالعبادة على الوجه الأتم؛ فسنقوم - إن شاء الله - بالتعريف بالمعبود، والعبادة، والعابد؛ ما يسهم في العلم التفصيلي بمعانيها.

أولًا: التعريف بالمعبود:

المعبود في اللغة:

المعبود في اللغة هو: الإله، والإله هو: «المعبود مطلقًا، بحق كان أو بباطل»(١). ويذكر ابن فارس معنى الإله والتأله قائلًا: الهمزة واللام والهاء أصل واحد، يدل على التعبد، يقال تأله الرجل. إذا تعبد، والإله الله ﷻ، سمي بذلك لأنه معبود(٢). والأصل: أن «الإله: المعبود بحق. واستعمل في المعبود بالباطل»(٣).

والفرق بين المعبود بالحق والمعبود بالباطل: أن الإله المعبود بالحق هو: المتصف بصفات الكمال، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فلما لم يكن في الوجود كامل إلا الله ﷻ؛ كان وحده الإله المعبود بالحق. وكان كل ما سواه معبودًا بالباطل. وسواء أكان معبودًا بحق، أو معبودًا بالباطل؛ فهو إله لمن عبده(٤). فإن علماء اللغة يصرحون بأن الإله هو: المعبود(٥). يقول ابن عصفور: «أمّا الإله فيقع على كلّ معبود بحق أو باطل»(٦). ويقول الزمخشري:

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص١٧٢.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج١ص١٢٧.

(٣) معجم متن اللغة لأحمد رضا ج١ ص١٩٩.

(٤) انظر: الصحاح للجوهري ج٦ص٢٢٢٣.

(٥) انظر: المفردات للراغب الأصفهاني ص٢١ ولسان العرب لابن منظور ج١٣ص٤٦٧ والقاموس المحيط للفيروزآبادي ج٤ص٢٨٠ وتاج العروس للزبيدي ج١٩ص٧ ومختار الصحاح ج٢ص٢٢٢٣.

(٦) شرح الزجاجي لابن عصفور ج٢ ص٩٠.

«الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل»[١]. **فالسبب الباعث على تسمية الشيء إلهًا: كونه معبودًا.**

وإطلاق لفظ الإله على المعبود بالباطل، إنما هو من باب المجاز، يقول الزجاجي: «فإن قال قائل: فإذا كان معنى إله معنى معبود، أفيجوز على هذا أن يسمى كل معبود إلاها كما يسمى معبودًا؟ قيل: ذلك على الحقيقة غير جائز؛ لأن معنى الإله في الحقيقة: هو ذو الألوهية أي: المستحق للألوهية والعبادة. والمعبود إنما هو اسم المفعول من عبد فهو معبود، وإنما قيل: تألهنا أي: تعبدنا، فآله ليس بمنزلة معبود فقط، فمن عبد شيئًا فقد لزم من طريق اللغة أن يقال: عبده فهو عابد له، وذكر معبوده ولم يقل إلهة فيقال: مألوهه كما قيل: عبده فهو معبوده. لوضعه العبادة في غير موضعها ولا استحقاقها»[٢]. فلما لم تكن تسميته إلهًا على وجه الحقيقة؛ صح نفي التسمية، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم:٢٣].

المعبود في الاصطلاح الديني العام:

يقول ابن فارس في تعريف الدين لغةً: «الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها. وهو جنس من الانقياد، والذل. فالدين: الطاعة، يقال دان له يدين دينا، إذا أصحب وانقاد وطاع»[٣]. ويقول ابن منظور: «قوم دين، أي مطيعون منقادون، يقال: دان بكذا ديانة، وتدين به فهو دين ومتدين»[٤].

---

(١) الكشاف للزمخشري ج١ ص٦.

(٢) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٣٠.

(٣) معجم مقاييس اللغة ج٢ ص٣١٩.

(٤) الصحاح للجوهري ج٥ ص٢١١٨.

وأما في الاصطلاح فقد كثرت التعريفات للدين، ومن أدقها: تعريف الدين بأنه: «انقياد العابد لمعبوده، باطنا وظاهرًا، عقيدة وشريعة وأخلاقًا، رغبة ورهبة؛ لنيل خيره وثوابه، أو دفع شره وعقابه، أو هما معًا»[١].

وقد يكون الدين ذا أصل سماوي، كاليهودية، والنصرانية. وقد يكون الدين ديانا وضعيًا، تواضع عليه الناس، ولم يأت به نبي، كديانة العابدين للأصنام، قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]. فكون المرء مشركًا، لا يعني أنه ليس على دين، بل يصح أن يقال: «دين أهل الشرك»[٢].

ومن المهم أن نعلم أن الأديان لا تؤمن بالربوبية كلها، بل منها ما له عبادات وطقوس، وهو لا يعنى ولا يهتم بالبحث في الرب الخالق للكون، كالديانة الهندوسية، التي لا وجود لفكرة الربوبية فيها[٣]. وكذلك بوذا، لم يكن معنيًا في تأسيسه للبوذية بالبحث في وجود الخالق[٤]. ونظرًا لعدم اهتمامه بالربوبية؛ فإنه «لا يؤمن بالإله الخالق، وكان يمنع أتباعه عن الخوض في ذلك»[٥]. ومن الأديان من تؤمن بربين، كالمجوسية والزرادشتية، اللتين تؤمنان بربين: رب يخلق الخير، ورب يخلق الشر. والأصل الجامع بين هذه الديانات: قيامها على العبادة بالتذلل والخضوع وتدينها للآلهة التي تعبدها.

الضابط المستقيم في تعريف الإله.

وبهذا نجد أن الإله في المعنى الديني العام، هو: المعبود لاعتقاد استحقاقه للعبادة. وليس شرطًا أن يكون العابد معتقدًا بربوبيته، بل «الإله هو:

(١) مدخل لدراسة الأديان لـ أ. د. عبدالله بن علي سمك ص٣٩.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري ص٢٢٠.

(٣) انظر: المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص٢٥٤.

(٤) انظر: أديان الهند الكبرى د. أحمد شلبي ص١٦١.

(٥) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص٣٤٨.

المعبود»[١]. يقول المعلمي: «أما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا»[٢]. فسواء أكان العابد معتقدًا بربوبية المعبود، كما تعتقد الأديان السماوية بربوبية الله ﷻ. أو كان العابد معتقدًا الربوبية في غير معبوده، كما كان الجاهليون العرب عبادًا للأوثان، مع اعتقادهم بأنه لا رب إلا الله ﷻ. أو لم يكن العابد معتقدًا بالربوبية أصلًا، كبعض ديانات شرق آسيا، التي لا تعتقد بالربوبية رأسًا؛ **فإن المعبود إله لعابده.**

وبهذا نعلم خطأ قول المتكلمين: «الإله هو: القادر على الخلق والإيجاد»[٣]. بل الإله هو: المألوه المعبود مطلقًا. فإن كان خالقًا موجدًا مدبرًا؛ كان معبودًا بحق، وإن كان مربوبًا مخلوقًا؛ كان إلهًا عاجزًا لا يستحق العبادة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨-٩٩]. فالآية تدل على أنهم آلهة معذبين؛ فعلمنا أن الإله قد يكون ربًا؛ فيستحق العبادة. وقد يكون عاجزًا؛ فلا يستحقها، يقول العسكري: «الفرق بين قولنا: الله. وبين قولنا: إله. أن قولنا: الله. اسم لم يسم به غير الله، وسمي غير الله إلهًا على وجه الخطأ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة»[٤].

لا وجود للخطأ البياني في اللسان الجاهلي.

وخطأ الجاهليين العرب في تسمية الأصنام آلهة. لا يخلو من أحوال:

(١) أن يكون خطأً لغويًا، بمعنى: استعمالهم للفظ "إله" في غير ما وضع له. وهذا احتمال مردود؛ فإنه يستحيل على اللسان العربي الذي نزل به

(١) جامع البيان للطبري ج١ص١٢٣.
(٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٣٥.
(٣) تفسير الرازي ج١٢ ص٤١٠.
(٤) الفروق اللغوية للعسكري ص١٨٥.

القرآن الكريم أن يقع في هذا.

(٢) أن يكون خطؤهم في زعمهم استحقاق آلهتهم للعبادة؛ لربوبيتها. وهذا الاحتمال مردود؛ فإنه ﷺ قد احتج عليهم بقوله: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]. فعلمنا أنهم يقرون بأن آلهتهم لا تخلق، وأنه لا يخلق إلا الله ﷻ.

(٣) أن يكون خطؤهم في عدم حصرهم استحقاق العبادة بالربوبية. وهذا هو الحق؛ فإنهم ذهبوا إلى أن استحقاق العبادة مبني على تميز الشيء على نوعه؛ ومن هنا اتخذوا اللات - المتميز بالصلاح - إلهًا؛ لكونه يلت السمن بالسويق للحجاج. واتخذوا من الجن آلهة؛ لكون المألوه المعبود سيدًا لهذا الوادي، أو لذلك الوادي.

كل من تدين ببذل العبادات؛ فقد اتخذ المتذلل له إلهًا.

والأصل الجامع في هذا: أن «الدين هو: اعتقاد قداسة ذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلًّا وحبًّا، رغبة ورهبة»[1]. فمن خضع هذا الخضوع؛ فقد قدس المخضوع له، ثم قد يكون معتقدًا بربوبيته، وقد لا يكون؛ فالنصارى يعتقدون بثالث ثلاثة، مقدسين المسيح عليه السلام، زاعمين فيه الربوبية. ويعتقدون بقداسة مريم عليها السلام من غير اعتقاد بربوبيتها. ومع هذا كان عيسى وأمه عليهما السلام إلهين للنصارى؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]. **فعلمنا أن حصر المتكلمين للإله في الخالق، أو القادر على الاختراع، قول غير صحيح، بل الإله هو المعبود مطلقًا.**

(١) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود الخلف ص١٠.

المعبود في الإسلام:

المعبود في الإسلام هو: "الله"، «وهو اسم لم يسم به غيره ﷻ»[١]. يقول ابن عاشور: «لم نقف على أن العرب أطلقوا الإله معرفًا باللام مفردًا على أحد أصنامهم، وإنما يضيفون؛ فيقولون: إلاه بني فلان. والأكثر أن يقولوا: رب بني فلان. أو يجمعون كما قالوا لعبد المطلب: أرض الآلهة، وفي حديث فتح مكة: وجد رسول الله البيت فيه الآلهة. فلما اختص الإله بالإله الواحد واجب الوجود؛ اشتقوا له من اسم الجنس علمًا زيادة في الدلالة على أنه الحقيق بهذا الاسم؛ ليصير الاسم خاصًا به غير جائز الإطلاق على غيره»[٢].

وأما عند أهل الإسلام فإنه لا «معبود مستحق للعبادة إلا الله»[٣]. يقول الشيخ الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]. «أشار في هذه الآية الكريمة إلى تحقيق معنى لا إله إلا الله؛ لأن معناها مركب من أمرين: نفي. وإثبات.

- فالنفي: خلع جميع المعبودات غير الله تعالى في جميع أنواع العبادات.
- والإثبات: إفراد رب السماوات والأرض وحده بجميع أنواع العبادات على الوجه المشروع.

قد أشار إلى النفي من لا إله إلا الله بتقديم المعمول الذي هو ﴿إِيَّاكَ﴾. وقد تقرر في الأصول في مبحث دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة. وفي المعاني في مبحث القصر: أن تقديم المعمول من صيغ الحصر. وأشار

(١) تفسير ابن كثير ج١ ص١٢٣.

(٢) التحرير والتنوير ج١ ص١٦٣.

(٣) الذخيرة للقرافي ج٢ ص٥٧.

إلى الإثبات منها بقوله: ﴿نَعۡبُدُ﴾»[١].

لا يستحق العبادة إلا من كان ربًا.

ووجه كونه لا يستحق العبادة إلا الله ﷻ: أن «من خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه. وذلك يوجب أن تكون العبادة كلّها له وحده»[٢]. يقول ابن القيم: «اسم "الله" تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى»[٣].

ثانيًا: التعريف بالعبادة:

العبادة في اللغة:

العبادة في اللغة عبارة عن: الذل والخضوع[٤]. يقول ابن منظور: «أصل العبودية: الخضوع والتذلل»[٥]. ومن هذا: قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢]. فإن فرعون قد أخضع وذلل بني إسرائيل.

العبادة في الاصطلاح الديني العام:

تطلق العبادة في الاصطلاح الديني العام على التذلل والخضوع عبادة لمن يعتقد العابد استحقاقه للعبادة. يقول الزجاج: «ليس كل من خضع لآخر قيل له: قد عبده إلا أن يخضع له ويذل موجبًا له ذلك على نفسه، ومقرًا له بأن مخالفة ذلك لا تسعه ديانة»[٦]. ويقول المعلمي: «فأما الطاعة والخضوع

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج١ ص٧.
(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم ص٣١٤.
(٣) بدائع الفوائد ج٢ ص٧٨٢.
(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ج٢ص١٣٨ وتاج العروس للزبيدي ج٥ص٨٣.
(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور ج٣ص٢٧١.
(٦) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٣٢.

والتعظيم بغير تديُّنٍ فليست من العبادة في شيءٍ»[١].

العلاقة بين: الـدين والعبادة.

وهذه المسألة مسألة دقيقة عميقة، أي: حقيقة العلاقة بين الدين والعبادة، ومختصر الكلام فيها: **لا يكون المتدين إلا عابدًا. وأما العابد فقد يكون متدينا وقد لا يكون.** ودليل هذا: قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢]. فإن بني إسرائيل لم يكونوا عابدين لفرعون، وإن كانوا مستعبدين له؛ لأنهم لم يكونوا متدينين لفرعون بالتذلل والخضوع. بخلاف موقفهم من العجل؛ قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه:٨٨]. فكانوا عابدين للعجل؛ لتدينهم بما صرفوه للعجل من عبادات، قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٩٣].

وكذلك كان الجاهليون العرب مشركين؛ لأنهم لم يخلصوا الدين لله ﷻ، بل عبدوه ﷻ، وعبدوا معه آلهة أخرى؛ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٢-٣]. يقول الطبري: «فاخشع لله يا محمد بالطاعة، وأخلص له الألوهة، وأفرده بالعبادة، ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكًا، كما فَعَلَتْ عَبَدة الأوثان»[٢].

ومدار الحكم على التذلل والخضوع بكونه تذللًا دينيًا، مبني على أنه يتدين به إلى ذات المخضوع له، وليس على مطلق الخضوع والانقياد، فإن ابن فارس يذكر أن «المدينة كأنها مفعلة؛ سميت بذلك لأنها تقام فيها طاعة

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٤٢.
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج٢١ ص٢٥٠.

ذوي الأمر»[١]. وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف:٧٦]. أي: في طاعة المالك. ويمكن ضبط هذا الخضوع الديني بشيء من الضوابط، منها:

(١) أن التذلل الديني لا يكون إلا اختياريًا؛ فالعابد الخاضع يقوم بما يقوم به من عبادات وابتهالات مختارًا لتعظيم إلهه. وأما غير الديني فقد يكون قهريًا؛ فإن الخائف من الأسد لم يتعرض لهذا الخوف باختياره، ولم يكن الخوف من الأسد أمرًا مقصودًا يطلبه.

(٢) اعتقاد العابد بخيرية إلهه. ثم من العابدين من يعتقد خيرية إلهه وربوبيته، ومنهم من لا يعتقد بربوبية إلهه، وإنما يعتقد بقداسته وتميزه عما يشاركه في النوع نفسه، قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه:٨٨]. فإن بني إسرائيل لم يعتقدوا بربوبية العجل، وإنما كانوا - قبل موسى ﷺ - يعبدون عجلًا، «فلما رأوا ما صاغه السامري في صورة معبود عرفوه من قبل، ورأوه يزيد عليه بأن له خوارًا؛ رسخ في أوهامهم الآفنة أن ذلك هو الإله الحقيقي، الذي عبروا عنه بقولهم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه:٨٨]. لأنهم رأوه من ذهب أو فضة، فتوهموا أنه أفضل من العجل (إيبيس)»[٢]. وكذلك كان الحال في أمة العرب يقدسون أشياءً ويعبدونها، يقول أحدهم: «كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا **حجرًا هو أخير** منه ألقيناه، وأخذنا الآخر»[٣].

(١) معجم مقاييس اللغة ج٢ ص٣١٩.
(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ج١٦ ص٢٨٧.
(٣) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٧٦).

(٣) أن التذلل والخضوع الديني يكون مصحوبًا بعبادات، ودعوات، يتخذها المرء دينا له؛ ليتوسل بها إلى حصول الشيء المرغوب فيه، والنجاة من الأمر المخوف؛ فيكون متألهًا لإلهه. وأما التذلل غير الديني فلا وجود فيه لعبادات يتخذها الخاضع دينا يتدين ويتأله بها.

(٤) وجود الولاء والبراء الديني، القائم على موالاة من والى المعبود، ومعاداة من يعاديه؛ قال تعالى: ﴿ قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء:٦٨]. واستحضار سيرة النبي ﷺ مع قومه؛ يغني عن كثرة الكلام في هذا.

(٥) الخضوع والتذلل الديني مستلزم للمحبة؛ فلا يكون المألوه إلا محبوبًا؛ ولهذا يكون المتدين خاضعًا لإلهه في الظاهر والباطن. بعكس التذلل غير الديني؛ فقد يكون المتذلل مقهورًا مكرهًا على الخضوع. وقد يكون مختارًا كارهًا، كالمطيع للشيطان ووساوسه.

وقد كان هذا الخضوع الديني موجودًا في المشركين العرب، وكان سبب الحكم عليهم بالشرك؛ لأن خضوعهم الديني للأنداد جعل منهم عابدين لها.

تعريف العبادة بالمعنى العام.

وبهذا نخلص إلى أن العبادة في الاصطلاح الديني العام: **التدين بفعل يعتقده العابد عبادة، إلى من يعتقده مستحقًا للعبادة؛ لأي غاية كان العابد يرتجيها.**

وليس من شرط هذه العبادة أن تكون مشروعة؛ فإن أتباع الأديان الوضعية يتعبدون بعبادات لم يأت بها نص، بل ليس لهم أنبياء أصلًا. وليس من شرطها أن يكون العابد معتقدًا بربوبية المعبود؛ فإن الجاهليين العرب لم يكونوا معتقدين بربوبية الأصنام، بل كانوا معتقدين بربوبية الله ﷻ. وكذلك من

الـديانات الوضـعية مـن لا يـؤمن بربوبيـة إلهـه، بـل لا يـؤمن بالربوبيـة بالكليـة. وليس من شرطها - أي: العبادة بالمعنى العام - وجود الإخلاص، فقد يتدين العابـد بعبـادة أكثـر مـن إلـه، معتقـدًا فـيهم الربوبيـة، كالنصـارى العابـدين والمعتقدين بربوبية الثالوث. وقد يتدين بعبادة آلهة كثيرة، لا يؤمن بربوبيتها أحدها، كعبادة العرب للأصنام.

العبادة في الإسلام:

ينطلق العلماء في تعريفاتهم للعبادة من منطلقين: من ينظر إلى العبادة باعتبار التشريعات الإلهية التي أتت بها نصوص الوحي. ومنهم من ينظر إلى العبادة باعتبار الفعل، يقول صاحب المفهم: «أصل العبادة التذلل والخضوع، وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمونها ويفعلونها خاضعين متذللين لله تعالى»[(١)]. ونص الباجي على أن «العبادة: هي الطاعة والتذلل لله متذللين لله تعالى باتباع ما شرع»[(٢)].

فمن عرف العبادة ناظرًا إلى المسلم العابد، قال: «العبادة: الخضوعُ لله بالطاعة، والتذلل له بالاستكانة»[(٣)]. ونصوص العلماء في هذا المعنى كثيرة جدًا، ومنها: قول البغوي: «العبادة: الطاعة مع التذلل والخضوع»[(٤)]. وذكر القرطبي أن «العبادة: الطاعة بغاية الخضوع»[(٥)]. وعند النووي: «العبادة الطاعة

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ج١ص١٨١.
(٢) كتاب الحدود للباجي ص٥٧.
(٣) جامع البيان للطبري ج١ص٣٦٢ - ص٣٦٣.
(٤) تفسير البغوي ج١ص٥٣.
(٥) تفسير القرطبي ج١١ص١٣٠.

لله تعالى»[١]. وقال العيني: «العبادة الطاعة مع خضوع»[٢].

وأما من عرف العبادة باعتبار المفعول، فيقول: «العبادة هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة»[٣]. ولا تكون العبادة مشروعة إلا إن ثبتت بدليل صحيح؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]. وتفسير الآية: «إنَّ الطاعةَ التي هي الطاعة عنده: الطاعةُ له، وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية والذّلة، وانقيادُها له بالطاعة فيما أمر ونهى»[٤]. فمن تدين بعبادة لم يدل عليها دليل، لم تكن عبادته صحيحة؛ لقول النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد»[٥].

الحكمة التي من أجلها كانت العبادة حق الله.

والعبادة حق الله ﷻ، وصرفها لغيره ﷻ شرك؛ لقوله ﷺ: «يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم؟ قال: «فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا»[٦]. ويشير ابن سيدة إلى العلة التي من أجلها كانت العبادة جق الله ﷻ بقوله: «العبادة نوع من الخضوع لا يستحقه إلا المنعم بأعلى أجناس النعم، كالحياة والفهم والسمع والبصر»[٧]. فلا يستحق العبادة إلا من كان ربًا خالقًا موجدًا.

---

(١) المجموع للنووي ج١ص٣٥٤.
(٢) عمدة القاري للعيني ج٨ص٢٤٠.
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٠ص١٤٩.
(٤) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج٦ ص٢٧٥.
(٥) أخرجه البخاري برقم: (٢٦٩٧) ومسلم برقم: (١٧١٨).
(٦) أخرجه البخاري برقم: (٢٨٥٦) ومسلم برقم: (٣٠).
(٧) المخصص ج٤ ص٦٢.

وهنا مسألة مركزية في فهم العبادة، وهي: متى يكون الفعل **بالغًا غاية الذل والخضوع؟** ووجه أهمية هذه المسألة: أن الحكم على الفعل بكونه عبادة لا تصح إلا لله ﷻ، قائم على الحكم على الفعل بكون بالغًا الغاية في الذل والخضوع، يقول العسكري: «العبادة غاية الخضوع، ولا تستحق إلا بغاية الإنعام، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى»[1]. والجواب عن هذا: **يكون الفعل بالغًا الغاية في التذلل والخضوع إن كان تدينا.** فكل من خضع لله ﷻ، موجبًا له ذلك على نفسه، مؤمنا بأنه لا تسعه المخالفة؛ فإنه عابد لله ﷻ.

فالمرجع في تحديد كون الفعل بالغًا الغاية في التذلل والخضوع، إنما يكون بالنظر إلى كونه مفعولًا بالباعث الديني؛ ولهذا «يقال: صبأ فلان يصبأ. إذا خرج من دينه»[2]. وعلى هذا فإن الفعل الذي لا يكون نابعًا عن التدين للمفعول له، لا يكون عبادة، يقول المعلمي: «فأما الطاعة والخضوع والتعظيم بغير تديُّنٍ فليست من العبادة في شيءٍ، فمَن أطاع إنسانًا أو شيطانًا أو هوًى في معصية الله تعالى، وهو يعلم أنها معصيةٌ لله تعالى، ولم يزعم أن تلك الطاعة دينٌ تنفعه عند الله ﷻ، ولا تفيده نفعًا غيبيًّا، ولا كانت تلك المعصية شركًا، فليس بمشركٍ. وبهذا الفرق تعلم الجوابَ الصحيح عما زعمه الخوارج أن المعاصي شركٌ؛ لأن فاعلها مطيعٌ للشيطان، فهو عابدٌ له»[3].

ألا ترى أن المرؤوس قد يخاف من رئيسه، ولا يقال: إنه عابد له. فضلًا عن الزعم بأنه مشرك في العبادة؛ لأن المرؤوس لا يتعبد ويتدين بهذا الخوف. بخلاف المسلم؛ فإنه يتعبد بخوفه من الله ﷻ. بل قد يصل الخوف بالمرء إلى

(١) الفروق اللغوية للعسكري ص٢٢١.
(٢) لسان العرب لابن منظور ج١ ص١٠٨.
(٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٤٢.

الموت؛ كمن خاف الأسد خوفًا أماته، ومع هذا فإنه لا يوصف بالشرك في العبادة؛ لأن خوفه كان خوفًا طبيعيًا، لا خوف عبادة وتدين.

وكذلك لو فعل المسلم فعلًا مصحوبًا بالتذلل والخضوع، من غير أن يكون متدينا به؛ فإنه لا يكون مشركًا، قال النبي ﷺ: «تعس عبد الدينار، والدرهم، والقطيفة، والخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعط لم يرض»[١]. وكذلك لو تذلل وخضع المسلم العاشق لمحبوبه؛ فإنه لا يكون مشركًا في العبادة؛ لأنه لم يتدين بما فعل؛ ومن هنا صح تسمية النادم على وقوعه في الزنا تائبًا؛ فإن «التاء والواو والباء كلمة واحدة تدل على الرجوع؛ يقال: تاب من ذنبه. أي: رجع عنه»[٢]. ولا يقال: صبأ. فإن التائب عن تقحم الشهوات، والتذلل في طلبها، لم يخرج من دين إلى دين، بل رجع إلى الله ﷻ بالتوبة.

لا يصح تعليق بلوغ الفعل غاية الذل باعتقاد ربوبية المعبود.

وفائدة العلم بهذا: أن طالب العلم قد يجد من يقدح في وصفه للعبادة بأنها: ما بلغ الغاية في التذلل والخضوع. زاعمًا أن الفعل لا يكون بالغًا الغاية والخضوع إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية المعبود. وليس الأمر كذلك؛ فإن المشركين كانوا عابدين لآلهتهم، ولم يكونوا قائلين بربوبيتها؛ قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف:٨٧]. فعلمنا أن الفعل يكون بالغًا الغاية في التذلل والخضوع، إن كان العابد معتقدًا لزومه له، وأنه لا يسعه الخروج عنه ديانة؛ قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦].

ومن الأمثلة الموضحة لهذا: الذبح؛ فإنه يكون عبادة إن كان الباعث للذابح قصد التدين، ولا يكون عبادة إن كان الذابح لا يوجبه على نفسه تعبدًا

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٨٨٦).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج١ ص٣٥٧.

وتـدينا للمـذبوح لـه. ومـن هنـا ظهـر الفـرق بـين الـذبح للضـيف وبـين الـذبح لصاحب الضريح: فلا يكون فعل الذابح للضيف شركًا العبادة؛ لأنه لـم يتدين بالذبح للضريح، بعكس الذابح للقبر؛ فإن الذابح:

(١) قد يفعل هذا تعبدًا لصاحب الضريح؛ فيكون فعله شركًا في العبادة.

(٢) وقد يذبح متقربًا إلى الله ﷻ، زاعمًا أن للذبح في المقبرة مزية وفضيلة؛ فيكـون فعلـه بدعـة وذريعـة إلـى الشـرك؛ فإنـه قـد يتسـلل الأمـر بالنـاس؛ فيصـلون إلـى التـدين بالـذبح لصـاحب الضـريح لا لله ﷻ؛ فتكـون أفعـالهم شركًا في العبادة.

وأمـا الـذبح للضـيف فـلا يخلـو مـن: أن يكـون متقربًـا إلـى الله ﷻ بـإكرام الضيف. أن يكون فاعلًا لفعل طبيعي، تعارف عليه الناس في مجتمعهم. وفي كـلا الحـالين لـم تكـن لصـاحب الوليمـة نيـة التـذلل والخضـوع تعبـدًا وتـدينا للضيف. فإن قلتَ: إن الكرم والذبح للضيف قد يكون دينا للرجل؛ كما تقـول العرب: ما زال ديني وديدني. قلتُ: هذا صحيح، ولكنه لا ينقض ما سبق؛ فإن الـدين هنـا بمعنـى: «العـادة والشـأن»[1]. فيكـون الكـرم عـادة للمضـياف، وهـذا مخالف للتدين الاصطلاحي من وجهين:

(١) أن التـدين فـي الاصـطلاح يـدل - مـع دلالتـه علـى العـادة - علـى التـذلل والخضـوع، وهـذا شـيء يوجـد فـي الـذابح لصـاحب الضـريح؛ فإنـه يكـون متذللًا خاضعًا لمن يعتقده وليًا صالحًا. وأما المضياف الذابح لضيوفه فلا يوجد، بل قد تجده طالبًا الثناء ونظم القصائد في مدحه.

(٢) أن مـن معـاني الـدين: الحسـاب، قـال تعـالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٤].

---

(١) لسان العرب ج١٣ ص١٦٩.

أي: يوم الحساب والجزاء. وقال تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات:٥٣]. أي: محاسبون. وهذا كله موجود في الذابح للضريح؛ فإنه يتعبد بما فعل؛ طلبًا للثواب الأخروي؛ فكان متعبدًا متدينا. وهذا شيء قد يوجد في الذابح للضيف وقد لا يوجد؛ فإنه قد يكون متعبدًا متدينا لله ﷻ بامتثال قول النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»[1]. وقد لا يكون قصد التعبد حاضرًا عنده؛ فلا وزر ولا أجر.

وكذا طاعة الوالدين، قد تكون في الكثير من الأحيان مقرونة بالتذلل والخضوع، قال تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ [الإسراء:٢٤]. ومع هذا فإن **تذلل البار بوالديه لا يكون شركًا في العبادة؛ لأنه لا يكون مصحوبًا بالتعبد والتدين لهما**. بل قد يقصد مرضاة الله ﷻ وحصول الثواب الأخروي المترتب على بر الوالدين؛ فيكون عابدًا لله ﷻ. وقد يكون بره بهما للمحبة الطبيعية للوالدين؛ فلا يكون تذلل تدين وعبادة، بل تذلل وطاعة مدفوعة بالحب الطبيعي؛ فلا يكون فعله عبادة.

كل فعل تمحض عبادة فهو حق لله ﷻ.

فإن فهمت هذا، سهل عليك أن تعلم الحكم في الأفعال التي لا تكون إلا عبادة؛ فإن من الأفعال ما لا يكون إلا عبادة؛ فيكون حقًا لله ﷻ، كالصلاة، التي ينص الإمام النووي على أنها أفضل العبادات البدنية، وفي هذا يقول: «فالمذهب الصحيح المشهور: أن الصلاة أفضل من الصوم، وسائر عبادات البدن»[2]. فكل فعل ثبت أنه عبادة بذاته، امتنع صرفه لغير الله ﷻ، ويكون

(١) أخرجه البخاري برقم: (٦٠١٨).

(٢) المجموع ج٣ ص٤٩٦.

صرفه لغيره ﷻ شركًا في العبادة. وأما ما لا يكون عبادة إلا بالنية، كالذبح؛ فلا يجوز التعبد به لأحد، وإن جاز فعله لغير الله ﷻ من غير نية التدين.

ضابط العبادة الشرعية.

وبهذا فإن العبادة الشرعية: **إخلاص التدين لله ﷻ، بفعل ما أمر به ﷺ، والانتهاء عما نهى عنه ﷻ، محبةً، ورغبةً، ورهبة.**

وهذا التعريف تعريف جامع مانع؛ فإنه ينظر إلى العبادة باعتبار الفعل، وباعتبار المفعول؛ فإن الدين في حقيقته: «الطاعة اللازمة الدائمة التي صارت خلُقًا وعادةً»[1]. فلا يكون المتدين إلا خاضعًا متذللًا؛ فيكون ممتثلًا قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]. ولا يتعبد بالبدع المحدثة، بل بما شرعه الله ﷻ؛ فيكون ممتثلًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]. ويكون متأسيًا بالأنبياء عليهم السلام؛ قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٩٠]. ومع هذا فإن التعريف يؤكد على أهمية الإخلاص، وألا يتدين المسلم بشيء من العبادات إلا لله ﷻ؛ فيكون العابد ممتثلًا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:٥].

فإن قال أهل الكلام: إن هذا الضابط لا يبطل ضابطهم بجعل العبادة: التقرب بالعبادات لمن يعتقد فيه العابد الربوبية. لأن الأنبياء المذكورين قبل هذه الآية، كانوا يعتقدون بربوبية الله ﷻ. قيل: لا خلاف في إقرارهم عليهم السلام بربوبية الله ﷻ، ولكن هذا الإقرار ليس شرطًا في تسمية العابد عابدًا، وفي تسمية المعبود إلهًا؛ قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾

(١) الجواب الكافي لابن القيم ص٤٧٦.

[البقرة:٩٣]. ولم يكن بنو إسرائيل معتقدين بربوبية العجل؛ فعلمنا أن مناط الأمر: كون التذلل والخضوع صادرًا على وجه التدين.

ولفهم هذا الضابط الفهم الأتم، نقول: إن بين التذلل الديني الذي يعتبر عبادة، وبين التذلل غير الديني الذي لا يعتبر عبادة، فروقًا، تقدمت الإشارة إلى شيء منها، ونضيف: أن الخضوع الديني يكون مصحوبًا باعتقاد وجوب الخضوع لذات المعبود ديانة، وأن المخالف يكون عاصيًا. وأما الخضوع غير الديني فقد يكون مصحوبًا بالنزوات، كخضوع العاشق للمعشوق، بل قد يكون مصحوبًا بتأنيب الضمير، والرغبة في التوبة منه.

ومما يوضح هذا: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس:٦٠]. فإنه لا يصح أن يقال: إن المسلم المطيع للشيطان في فعل المعصية مشرك في العبادة. فإن طاعته لم تكن تدينا للشيطان. وأما إن كان المرء ممن اصطلح على تسميتهم بـ "عبدة الشيطان" فإن الحكم مختلف؛ فلو شاركهم شخص في عبادتهم؛ لكان عابدًا حقيقيًا للشيطان، ولما صح نفي ذلك عنه، بدعوى: أنه لم يعتقد بربوبية الشيطان، بل هو عابد للشيطان؛ لأنه خضع له: مريدًا؛ محبًا؛ باذلًا الطقوس والعبادات؛ معتقدًا وجوب هذا عليه. وذهابه إلى أن علة استحقاق الشيطان للعبادة هي: دعوى ظلمه بالطرد من الجنة. لا يغير من الحكم شيئًا، ولا ينفي عنه كونه من عبدة الشيطان.

ثم اعلم أن تقرب عباد الشيطان بالفواحش، لا يقدح في قولنا: الخضوع الديني يكون مصحوبًا باعتقاد وجوب هذا ديانة. وأما الخضوع غير الديني فقد يكون مصحوبًا بالنزوات. فإنهم يتقربون بما يصدر عنهم من فواحش، ويعتبرونها عبادات يتقربون بها إلى الشيطان.

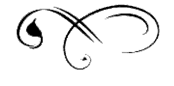
ثالثًا: التعريف بالعابد:

العابد في اللغة:

العابد في اللغة مأخوذ من التذلل والخضوع؛ تقول «العرب: قد عبدتُ الله أعبده: إذا خضعت له، وتذللتُ، وأقررت بربوبيته»[١]. وكل من خضع وتذلل لمعبوده؛ فإنه عابد له.

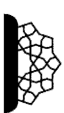
العابد في الاصطلاح:

العابد في الاصطلاح: «من عبد الله»[٢]. ولا يكون المرء عابدًا لله ﷻ حتى يتدين بدين الإسلام يقول ابن تيمية: «الإسلام هو أن يَستسلم لله، لا لغيره؛ فيعبد الله ولا يُشرك به شيئًا»[٣].



(١) الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري ج١ ص١٠٧.
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج١ ص٤٣.
(٣) النبوات لابن تيمية ج١ ص٤١٧.

المطلب الثاني



المـراد بشـرك العبـادة

ظهر الخلاف - في مرحلة ما بعد صدر الإسلام - في تعريف شرك العبادة، ففي حين يذهب أهل السنة والجماعة إلى أن المعبود يكون إلهًا لعابده بمجرد التدين ببذل العبادات إليه. يذهب أهل الكلام إلى أن العبادة لا تكون عبادة إلا إن كانت تذللًا مبنيًا على اعتقاد الربوبية. ما يستلزم أن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركًا؛ إلا إن كان معتقدًا بربوبية الند المعبود مع الله ﷻ.

وقد يكون الحق في المسألة ظاهرًا جليًا، بعد ما سبق شرحه وبيانه من معنى العبادة، فإن من عرف معنى الإله، وعرف معنى الإخلاص في العبادة؛ فسيعرف معنى الشرك في العبادة. إلا أن أهمية المسألة، وكون التوحيد أصل الدين وقاعدته، يحتم إفراد المسألة بالمزيد من العناية والدراسة.

الشرك في اللغة:

الشِّرْكةُ: مخالطةُ الشَّريكين، بحيث يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، يقال: اشْتَرَكْنا بمعنى تشاركْنا. وجمعُ شريكٍ: شُرَكاءُ، وأشراكٌ[1].

---

(١) انظر: العين للفراهيدي ج٥ص٢٩٣ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ج٣ص ٢٦٥ وتهذيب اللغة للأزهري ج١٠ص١٣ ولسان العرب لابن منظور ج١٠ص ٤٤٨ وتاج العروس للزبيدي ج ١٣ص ٥٩١.

الشرك في الشرع:

جاء تعريف الشرك على لسان رسول الله ﷺ؛ لما أتى إليه رجل وقال: يا رسول الله: أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: «أن تدعو لله ندًا وهو خلقك»[(١)]. والند: ما كانَ مثلَ الشيء يُضادُّه في أموره[(٢)]. يقول الشوكاني: «**الشرك هو: أن يفعل لغير الله شيئًا يختص به** ﷻ. سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسمًا آخر، فلا اعتبار بالاسم قط»[(٣)].

فكل ما يختص به الله ﷻ فإنه توحيد يجب إفراده ﷻ به، ومما يختص بالله ﷻ: اعتقاد تفرده بالربوبية. ووجوب إفراده بالعبادة؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ [الأنعام:١٠٢]. فعلمنا أنه ﷻ: الإله الذي لا إله غيره. والرب الذي لا رب غيره. ومعنى الألوهية غير معنى الربوبية؛ فإن الألوهية دالة على أنه ﷻ المعبود. وأما الربوبية فتستلزم أنه لا مدبر ولا خالق للكون إلا هو ﷻ. والمسلم مطالب بالأمرين جميعًا.

خطأ الفهم الكلامي لتوحيد العبادة.

وأما عند أهل الكلام فإن النوعين أصبحا نوعًا واحدًا، يقول الرازي: «خاصية الإلهية هي: القدرة على الاختراع»[(٤)]. ويقول: «الإله هو القادر على الاختراع»[(٥)]. وقد نشأ عن هذا التفسير: ذهابهم إلى أن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند. والعلم بفساد هذا قائمٌ على أصول:

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (١٤٢) واللفظ له والبخاري برقم: (٤٤٧٧).
(٢) انظر: العين للفراهيدي ج٨ص١٠ ولسان العرب لابن منظور ج٣ص٢٦٤.
(٣) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٥١.
(٤) التفسير الكبير ج٣٢ ص٢١٧.
(٥) المطالب العالية من العلم الإلهي ج٩ ص٢٨٥.

الأصل الأول: خلو مذهب المتكلمين من الدليل:

يقوم العلم الشرعي على الدليل، ولا يكون الدليل دليلًا شرعيًا دالًا على المطلوب، إلا إن كان مستلزمًا للمدلول، بمعنى: **لا يكون مذهب المتكلمين مذهبًا صحيحًا إلا بذكر الدليل الدال على حصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند**. وهذا ما ليس في مقدورهم؛ فإن نصوص الشرع لا تتعارض، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]. ونصوص القرآن الكريم صريحة في أن الإله يكون إلهًا لعابده ببذل العبادات له، يقول الطبري: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]. قال أبو جعفر: والأنداد جمع نِدّ، والنِّدّ: العِدْلُ والمِثل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

يعني بقوله: ولستَ له بند: لست له بمثْلٍ ولا عِدْلٍ»[1]. وليس الجعل مشروطًا بالاعتقاد القلبي، بل قد يكون بعمل الجوارح، يقال: «جعلت الشيء: صنعته»[2]. قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١]. وقال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].

وكذلك جعل الأنداد لله ﷻ، قد يكون بالجوارح، مع اعتقاد الجاعل بأنه ليس للند من الربوبية شيء؛ قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج١ ص٣٦٨.

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ج١ ص٤٦١.

وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢]. يقول الطبري: «أخلصُوا ليَ العبادة، ولا تجعلوا لي شريكًا ونِدًّا من خلقي، **فإنكم تعلمون أن كلّ نعمةٍ عليكم فمنِّي**»(١). **فإن كانت الآية تصرح بأن المشركين يعلمون خلو آلهتهم من الربوبية؛ فإن إثبات نقيض هذا متعذر غاية التعذر.**

لا تلازم بين اعتقاد استحقاق الند للعباد واعتقاد ربوبيته.

فإن قلتَ: أليس من شرط عبادة المشركين الجاهليين للأنداد، اعتقادهم أن العبادة تحق لهم. قلتُ: لا جدال في هذا؛ فإن العابد لن يعبد إلا من يرى استحقاقه للعبادة، ولكن هذا ليس موضع الخلاف، بل موطنه: هل كان المشركون العرب يعتقدون الربوبية في الأنداد؟ فهذا الذي لا دليل للمتكلمين على ثبوته، بل الأدلة دالة على نقيضه، بيانه:

(١) دلالة الآيات القرآنية على أن الجاهليين لم يكونوا معتقدين بربوبية الأوثان، بل كانوا مقرين بأن آلهتهم فاقدون للربوبية؛ قال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]. والتذكير لا يكون إلا للمعتقد بأن إلهه لا يخلق، وأنه ليس برب. ومما يدلك على أنهم لم يكونوا معتقدين الربوبية في الآلهة التي عبدوها: أن الجاهليين العرب امتازوا بأمور، منها:

(أ) كثرة المعبودات التي عبدوها.

(ب) التفاخر والتباهي.

فلو كانوا معتقدين بربوبية الأوثان التي عبدوها؛ لفاخروا بذلك شعرًا ونثرًا، فلما لم نجد ذلك - مع ما صرح به القرآن من كون العرب لا يعتقدون بربوبيتها - في أشعار العرب؛ علمنا أنهم لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد؛

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج١ ص٣٧٠.

فإنه لا يعقل أن يفتخر العربي بما لدى قبيلته من خيل وجمال... ويعرض عن الافتخار بإله قبيلته، لو كان معتقدًا بأنه الخالق لهذه الموجودات. **فلما لم يوجد التفاخر بالأصنام بين العرب، علمنا أنهم مطبقون على أن كل ما بين أيديهم من مخلوقات هو من خلق الله ﷻ، وأن آلهتهم لا تخلق شيئًا.**

(٢) أن علماء الشريعة وعلماء اللغة يصرحون بأن الإله هو المعبود، سواء أكانت عبادته بحق أم بباطل. فكان تقييد المتكلم للإله بكونه المعتقد فيه الربوبية، تقييدًا بلا دليل؛ فيكون قوله دعوى بلا دليل.

(٣) أن علماء الشريعة يصرحون بأن العابد هو المتذلل الخاضع، وأن العبادة أفعال مخصوصة معلومة بالدليل الشرعي. فوجب أن يكون الحكم على الفعل بأنه عبادة، قائمًا على النظر إلى تذلل العبد وخضوعه، وإلى حقيقة الفعل الذي قام به.

لا يصح تقييد ما أطلق شرعًا ولغةً إلا بدليل.

فإن كانت نصوص الشرع - المتفقة مع لغة العرب - متضافرة في التدليل على أن الإله هو المعبود مطلقًا، سواء أعبد بحق أم بباطل. وكان العابد هو: المتذلل الخاضع. وكانت العبادات أفعالًا معلومة بالدليل الشرعي. فإنه لا يستقيم للمتكلم أن يقيد هذه الإطلاقات كلها باشتراط اعتقاد الربوبية في الند المعبود إلا بدليل، ولا دليل عنده؛ فكان قوله باطلًا.

وأقصى ما يمكن للمتكلم أن يفعله: سلوك أحد مسلكين:

المسلك الأول: الاستدلال بالأدلة التي تنوط استحقاق الألوهية بالربوبية، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١]. وسلوك هذا المسلك لا يفيد المتكلمين شيئًا؛ فإن هذه الأدلة لا تدل على أن العبادة لا تكون عبادة إلا باعتقاد ربوبية المعبود، وإنما

تحصر استحقاق العبادة في الرب ﷻ[١]، وفرق بين الأمرين؛ فإن نفي الربوبية عن غير الله ﷻ، لا يمنع من تسمية غيره إلهًا. يقول العسكري: «الفرق بين قولنا: الله. وبين قولنا: إله. أن قولنا: الله اسم لم يسم به غير الله، وسمي غير الله إلهًا على وجه الخطأ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة»[٢]. وخطأ العرب في تسمية الأصنام آلهة، لا يستلزم أنهم كانوا معتقدين بربوبيتها.

المسلك الثاني: الاستدلال بالآيات التي حذرت من شرك الربوبية وشرك الألوهية معًا، كقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣]. فيظن أن عبادة غير الله ﷻ لا تكون شركًا، إلا باعتقاد الربوبية في ذلك الند.

دلالة حصر صور الشرك على أن شرك العبادة صورة مستقلة.

وليس الأمر كذلك؛ فإنه لا دليل في الآيتين على أن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند، وإنما فيهما: حصر صور الشرك الممكنة، وإبطالها كلها بأوجز بيان وأبلغه، يقول ابن تيمية في بيان معنى الآية: «فذكر سبحانه الأقسام الممكنة، فإن المشرك الذي يدعو غير الله ويرجوه ويخافه، إما: أن يجعله مالكًا. أو شريكًا. أو ظهيرًا. أو شفيعًا. وهكذا كل من طلب منه أمر من الأمور إما:

- أن يكون مالكًا مستقلًا به.
- وأما أن يكون شريكًا فيه.
- وأما أن يكون عونا وظهيرًا لرب الأمر.

---

(١) انظر: ص٨١ من هذا الكتاب.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري ص١٨٥.

- وأما أن يكون سائلًا محضًا وشافعًا إلى رب الأمر.

فإذا انتفت هذه الوجوه؛ امتنعت الاستغاثة به»(١).

وكل صورة من هذه الصور شرك مستقل، يقول الرازي: «**اعلم أن المذاهب المفضية إلى الشرك أربعة: أحدها**: قول من يقول: الله تعالى خلق السماء والسماويات وجعل الأرض والأرضيات في حكمهم، ونحن من جملة الأرضيات؛ فنعبد الكواكب والملائكة التي في السماء فهم آلهتنا، والله إلههم. فقال الله تعالى في إبطال قولهم: إنهم لا يملكون في السموات شيئًا كما اعترفتم، قال ولا في الأرض على خلاف ما زعمتم.

وثانيها: قول من يقول: السموات من الله على سبيل الاستبداد والأرضيات منه، ولكن بواسطة الكواكب، فإن الله خلق العناصر والتركيبات التي فيها بالاتصالات والحركات والطوالع؛ فجعلوا لغير الله معه شركًا في الأرض. والأولون جعلوا الأرض لغيره والسماء له، فقال في إبطال قولهم: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ [سبأ:٢٢]. أي: الأرض كالسماء لله لا لغيره، ولا لغيره فيها نصيب.

وثالثها: قول من قال: التركيبات والحوادث كلها من الله تعالى، لكن فوض ذلك إلى الكواكب، وفعل المأذون ينسب إلى الآذن ويسلب عن المأذون فيه، مثاله: إذا قال ملك لمملوكه اضرب فلانا فضربه؛ يقال في العرف: الملك ضربه. ويصح عرفًا قول القائل ما ضرب فلان فلانا، وإنما الملك أمر بضربه فضرب، فهؤلاء جعلوا السماويات معينات لله فقال تعالى في إبطال قولهم: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:٢٢]. ما فوض إلى شيء شيئًا، بل

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص٥٢٩.

هو على كل شيء حفيظ ورقيب.

ورابعها: قول من قال: إنا نعبد الأصنام التي هي صور الملائكة؛ ليشفعوا لنا. فقال تعالى في إبطال قولهم: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٣]. فلا فائدة لعبادتكم غير الله؛ فإن الله لا يأذن في الشفاعة لمن يعبد غيره؛ فبطلبكم الشفاعة تفوتون على أنفسكم الشفاعة»[١].

فالصور الثلاث الأولى داخلة في شرك الربوبية. وأما الصورة الرابعة فداخلة في شرك العبادة، بل هي أهم ما يوقع في شرك العبادة، يقول ابن القيم - متحدثًا عن كيد الشيطان -: «من أعظم مكايده التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا منها إلا من لم يُرد الله فتنته: ما أوحاه قديمًا وحديثا إلى حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور، حتى آل الأمر فيها إلى أن عبد أربابُها من دون الله، وعُبِدتْ قبورهم، واتُخِذت أوثانا، وبُنيت عليها الهياكل، وصُوّرت صورُ أربابها فيها»[٢].

ونحن لا ننكر أن الصور الثلاث الأولى شرك، وإنما نمنع دعوى تلازم الصورة الرابعة بها، وأن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركًا إلا باعتقاد الربوبية في الند المعبود مع الله ﷻ؛ فإنه لا دليل على دعوى التلازم، بل الأدلة دالة على بطلان هذه الدعوى؛ فإن قوم نوح عليه السلام إنما وقعوا في شرك العبادة لدعائهم للأموات الصالحين، ولم يكونوا واقعين في نوع من صور الشرك الثلاث الأخرى.

(١) التفسير الكبير ج٢٥ ص٢٠٣.

(٢) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم ج١ ص٣٣٠.

فلم يكن في سلوك المتكلمين لأحد المسلكين ما يدل لقولهم. بل كانت دعواهم قولًا بلا دليل؛ فإن «الدليل لا بُدَّ أن يستلزمَ مدلولَه، فيلزم من ثبوت الدليلِ ثبوتُ المدلولِ، ولولا ذلك لم يكن دليلًا عليه، إذ لو اقترنَ به المدلولُ تارةً، وتَخَلَّفَ عنه أخرى، لم يكن - إذا تحقَّقَ الدليل - وجود المدلولِ معه بأولَى من عَدَمه؛ فلهذا كان الدليل مستلزمًا للمدلول»[١].

لا يكون الدليل صحيحًا حتى يثبت المطلوب.

فإن قيل: إن في النصوص القرآنية ما يدل على أن شرك المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كان في الربوبية والألوهية معًا، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [الصافات:١٥٠-١٥٢]. قيل: نحن لا ننكر أن هذا شرك في الربوبية. ولكننا **نمنع أن يكون في النص ما يدل على أن صرف العبادة لغير الله ﷻ لا يكون شركًا في العبادة إلا إن كان معه اعتقاد الربوبية في المعبود مع الله ﷻ**. والزاعم بأن شرك العبادة لا يكون شركًا إلا باعتقاد الربوبية في الند. لم يدلل على أن المشركين العرب كانوا يعتقدون الربوبية في الملائكة.

لا يكون الاستدلال صحيحًا إن وجد ضد المدلول مع وجود الدليل.

ونحن لا ننكر أن من المشركين من وقع في شرك الربوبية والعبادة معًا. وإنما نقول: **إن الإله يكون إلهًا لعابده وإن لم يعتقد فيه الربوبية**. وعدم التفريق بين الأمرين خطأ منهجي وقع فيه من استدل بعقيدة بعض الجاهليين العرب في الملائكة؛ فإنه ظن أن النصوص الدالة على شرك هؤلاء القوم دالة على حصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند؛ فكان خطؤه من وجوه:

(١) أنه ليس في الآيات المثبتة لشرك الجاهليين الزاعمين بأن الملائكة بنات الله ﷻ ما يدل على أن الإله لا يكون إلهًا لعابده إلا باعتقاده بربوبيه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية ج٢ ص٢٨٥- ص٢٨٦.

(٢) أن الجاهليين العرب لم يقعوا في شرك الربوبية لقولهم بربوبية الملائكة، بل لتشبيههم الله سبحانه بالمخلوق[١]. فلم تكن الآيات المثبتة لشركهم نافية لوصف شرك العبادة عمن لم يعتقد بربوبية الند، بل كانت دالة على شرك المشبه للخالق ﷻ بالمخلوق؛ فكانت أدلة مشتركة بيننا وبين المتكلمين؛ فامتنع استدلالهم بها فيما امتازوا به في المسألة، يقول ابن تيمية: «الدليل ما يستلزم المدلول، ويختصّ به. فإذا كان مشتركًا بينه وبين غيره؛ لم يبق دليلًا»[٢].

(٣) وجود أدلة غاية في الكثرة، تدل على أن من المشركين من وقع في عبادة الأنداد، ولم يقع في شرك الربوبية، ومن هؤلاء المشركين: أناس «عمدوا إلى أصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم، فعبدوا تلك الصور تنزيلًا لذلك منزلة عبادتهم الملائكة؛ ليشفعوا لهم عند الله»[٣]. فكان شركهم في دعاء الملائكة، لا في الزعم بأنهم بنات الله ﷻ. فعلمنا أن عبادة غير الله ﷻ شرك، وإن لم يصاحبه اعتقاد الربوبية في الند؛ قال تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر:١٤].

وخلاصة ما سبق: أن الزاعم بأن الشرك في العبادة لا يكون شركًا، إلا إن كان معه اعتقاد بربوبية الند. لا يكون مستدلًا لقوله إلا إن ذكر دليلًا دالًا على أن معنى الإله في اللغة هو: الرب. فيكون اتخاذ إله غير الله ﷻ محصورًا في اعتقاد الربوبية في غير الله ﷻ. فبهذا يكون المتكلم قد ذكر دليلًا مستقيمًا؛

---

(١) انظر: ص٥٨-٦١ من هذا الكتاب.

(٢) النبوات ج١ ص٢٣٠.

(٣) تفسير ابن كثير ج٧ص٨٤.

«فإنّ الدليل لا يكون دليلًا إلا مع كونه مستلزمًا للمدلول، فيمتنع أن يكون دليلًا إذا وجد معه عدم المدلول، أو وجد ضدّ المدلول»(١). وأما إن كان ما ذكروه من أدلة إنما يدل على أن من المشركين من أضاف إلى شركه في العبادة: الوقوع في شرك الربوبية. فإن استدلاله لا يكون صحيحًا؛ لأن وجود الجامع بين شرك الاعتقاد وشرك العبادة، لا ينفي وصف الشرك عمن وقع في شرك العبادة فقط.

الأصل الثاني: دلالة البراهين على بطلان دعوى التلازم بين الشركين:

إن كان مذهب المتكلمين خاليًا من الدليل الدال على أن الإله لا يكون إلهًا لعابده إلا باعتقاد الربوبية فيه. فإن قول أهل السنة: الإله هو المعبود، سواء اعتقد عابده فيه الربوبية، أو لم يعتقد هذا. هو القول الذي تشهد الأدلة لصحته، وبيان هذا قائم على ركيزتين:

الركيزة الأولى: حصول العبادة ممن لا يؤمن بالربوبية:

لا تلازم بين وجود العبادة واعتقاد الربوبية.

نجد - كما تقدم معنا - ديانات لها عبادات ومعابد، ومع هذا فهي تغفل البحث في مسائل الربوبية أساسًا، كما مر معنا في الديانتين: الهندوسية، والبوذية. وكالجينية التي لا تؤمن «بوجود خالق أعظم لهذا الكون. والإله - في اعتقادهم - له خصائص غير متغيرة، داخل كل كائن حي»(٢). وليس المراد مناقشة أديان هؤلاء القوم، بل: الاستدلال بما يبذلونه من عبادات على أن العبادة قد توجد، مع عدم اعتقاد الربوبية في المعبود؛ فإن لهؤلاء القوم أديانا وعبادات، ومع هذا فليس لهم اعتقاد بالربوبية.

(١) النبوات ج٢ ص٩٤٧.

(٢) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية لـ أ. د. عبدالله سمك ص٣٧٩.

بل إن من العباد من يرى الوجود شيئًا واحدًا، ولا يفرق بين العابد والمعبود، كالمؤمنين بوحدة الوجود، الذين أوقعهم هذا الإيمان في القول بوحدة الأديان، وتصحيح كل الديانات الموجودة على وجه الأرض. صحيح أنهم يفسرون وجود الموجودات عن طريق الفيض، إلا أنهم لا يعتقدون الربوبية - بمعناها الشرعي واللغوي - في الله ﷻ، بل يعتقدون الوجود واحدًا؛ فدل هذا على أنه لا يشترط في العبادة اعتقاد الربوبية في المعبود.

فإن قال المخالف: إن المراد إثبات معنى الإله في لغة العرب التي نزل بها القرآن، وليس تتبع معنى الإله والعبادة عند الأمم الأخرى، أو المتأثرين بالفلسفة اليونانية. قيل: جواب هذا مذكور في:

الركيزة الثانية: دلالة القرآن على أنه لا يشترط في شرك العبادة اعتقاد ربوبية المعبود:

من أوائل النصوص الدالة على أن المرء قد يقع في شرك العبادة، وإن لم يكن واقعًا في شرك الربوبية: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]. فإن «النصارى يؤلِّهون مريم ويعبدونها كما يؤلِّهون عيسى ويعبدونه، وقد عُلم أنهم لم يقولوا في مريم إنها واجبة الوجود، ولا قديمة، ولا أنها جزء من الله تعالى، ولا أنها تخلق وترزق وتنفع وتضرُّ وتغفر الذنوب؛ فثبت بذلك: **أنَّ التأليه والعبادة لا يتوقَّفان على اعتقاد شيء من هذه الصفات في المعبود. وأنَّ اعتقادهم هذه الصفات في عيسى أمر زائد على التأليه والعبادة**»[1]. فعلمنا أن اتخاذ مريم عليها السلام إلهًا، لم يكن باعتقاد الربوبية فيها، بل بالطلب «منها كل ما يطلب من الله،

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٦٤٥.

حتى يقول لها: اغفري لي وارحميني. وغير ذلك، بناء على أنها تشفع في ذلك إلى ابنها»[١]. وبهذا نجد أن الشرك في عبادة عيسى ومريم ﷺ منقسم إلى:

(١) الشرك في الربوبية والألوهية معًا، وهو الشرك في عيسى ﷺ؛ فإن العابدين له قد أشركوا في العبادة والربوبية معًا.

(٢) شرك في الألوهية فقط، وهو الشرك بعبادة مريم ﷺ، ودعاؤها؛ لتشفع لهم.

لا ينقطع الخلاف مع المتكلمين إلا بالتركيز على أساس الخلاف.

فإن قيل: إن العابدين لمريم ﷺ، هم عابدون لعيسى ﷺ وقائلون بربوبيته، فكانوا جامعين بين شرك الربوبية وشرك العبادة معًا. قيل: نحن لا ننكر هذا، ولكننا نعيد ونكرر أن هذا ليس موضع الخلاف، فإن **الخلاف محصور في دعوى المخالف: لا يكون المعبود إلهًا إلا باعتقاد الربوبية فيه.** وهو ما نفته الآية الكريمة؛ فإنها أثبتت أنهم اتخذوا عيسى وأمه ﷺ ﴿إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]. فعلمنا أن الإله هو من جعله العابد إلهًا بفعله، وصرف العبادة له، وإن لم يكن معتقدًا فيه الربوبية.

وقد كان شرك الجاهليين الذي بعث فيهم النبي ﷺ مماثلًا لشرك النصارى في مريم ﷺ؛ فإنهم لم يعتقدوا الربوبية في آلهتهم، وإنما كان شركهم في طلبهم الشفاعة منها عند الله ﷻ. ومن اطلع على أشعارهم وأدبهم علم هذا يقينا، فقد قال بعض العرب مستدلًا بالعقل على وجود الله ﷻ، وأنه الخالق لهذا الكون: يا سبحان الله، إن البعرة لتدل على البعير، وإن أثر الأقدام لتدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج؟

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ج٤ ص٢٥٥ - ص٢٥٦.

ألا يدل ذلك على وجود اللطيف الخبير؟[١]. ويقول عروة بن الورد في إثبات الربوبية لله ﷻ:

فسر في بلاد الله والتمس الغنى تَعِشْ ذا يَسارٍ، أو تموتَ فتُعذَرا[٢]

وفي شعر زهير بن أبي سلمى ما يدل على أنهم كانوا يؤمنون بأنه ﷻ السيد الذي لا شبيه له، ولا مثل في سؤدده، وأن الخلق والأمر له ﷻ، حيث يقول:

ألم ترَ أنَّ الله أهلكَ تبعًا وأهلكَ لقمانَ بنَ عادٍ وعاديا

وأهلكَ ذا القرنينِ من قبلِ ما ترى وفرعونَ جبارًا طغى والنجاشيا[٣]

ومما ورد من أشعارهم الدالة على إيمانهم بتوحيد الربوبية، وأنه ﷻ هو الفاعل لما يشاء، وأن الأنداد التي يعبدونها ليس لها من شؤون الربوبية أي شيء: قول أوس بن حجر:

وباللات والعزى ومن دان دينها وبالله إن الله منهن أكبر[٤]

وكذلك ورد في شعر زهير بن أبي سلمى ما يدل على أن العرب كانوا يثبتون علم الله ﷻ بما في نفوس البشر، حيث قال:

فلا تكتمنَّ الله ما في نفوسكم ليَخفَى ومَهما يُكتَمِ اللهُ يَعلَمِ[٥]

ولم يكن ما سبق ذكره من إيمان العرب بربوبية الله ﷻ قولًا لآحادهم،

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج١ص١٩٧.
(٢) ديوان عروة بن الورد ص٧٧.
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ص١٤١.
(٤) انظر: معجم البلدان للحموي ج٥ص٥.
(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ص١٠٧.

وبعض شعرائهم، بل هو قول عامتهم، دليله: ما أخرجه الإمام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك. قال: فيقول رسول الله ﷺ: «ويلكم، قد قد» فيقولون: إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك. يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت[1]. فعلمنا أن العرب كانوا في جاهليتهم يصرحون بهيمنة الله ﷻ على معبوداتهم، وربوبيته ﷻ لها.

وعلى إثبات إيمان الجاهليين بخلقه وربوبيته ﷻ للكون تواطأت أقوال المفسرين، قال السدي: «من العبادة ما ينفع، ومنها ما لا ينفع، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٦٣]. هذا منهم عبادة، وليس ينفعهم مع الشرك»[2]. وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت:٦١]. قال عكرمة: «تسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره»[3]. وقال عطاء: «يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يشركون به»[4]. وقال مقاتل: «فإذا سئلوا: من خلقهم وخلق الأشياء كلها؟ قالوا: الله. وهم في ذلك يعبدون الأصنام»[5]. وأما الفراء فقال: «إذا سألتهم من خلقكم؟ قالوا: اللّه. أو من رزقكم؟ قالوا: اللّه. وهم يشركون به؛ فيعبدون الأصنام»[6].

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (١١٨٥).
(٢) تفسير ابن كثير ج٧ص٤٢٥.
(٣) جامع البيان للطبري ج١٦ص٢٨٦.
(٤) جامع البيان للطبري ج١٦ص٢٨٩.
(٥) تفسير مقاتل بن سليمان ج٢ص١٦٥.
(٦) معاني القرآن للفراء ج٢ص٥٥.

ومن هذه الآيات: قوله تعالى: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾ [الكهف:٥١]. يقول الطاهر بن عاشور: «فإنهم لما لم يشهدوا خلق السماوات والأرض لم يكونوا شركاء لله في الخلق بطريق الأولى؛ فلم يكونوا أحقاء بأن يعبدوا. **وهذا احتجاج على المشركين بما يعترفون به، فإنهم يعترفون بأن الله هو المتفرد بخلق السماوات والأرض وخلق الموجودات**»[1].

ومما يوضح هذا ويبينه: ما ذكرته عائشة رضي الله عنها من «أن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر، يقال لهما إساف ونائلة، ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة، ثم يحلقون، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما؛ للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، قالت: فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨] إلى آخرها، قالت: فطافوا»[2]. ويمتنع عقلًا أن يكونوا معتقدين بربوبية إساف ونائلة؛ فإن العرب يعلمون أمرهما، ويعلمون أن مثل هذه الأفعال لا تصدر من رب.

ومما يبين لك أن العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد التي عبدوها: حديث أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينيطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط. فمررنا بسدرة؛ فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط. فقال النبي ﷺ: «قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (الناشر: الدار التونسية للنشر) ج١٥ ص٣٤٢.
(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٢٧٧).

﴿قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ [الأعراف:١٣٨]. إنها لسنن؛ لتركبن سنن من كان قبلكم سنة سنة»[١]. فإن مرادهم بالإله: «مثالًا نعبده وصنما نتخذُه إلهًا، كما لهؤلاء القوم أصنامٌ يعبدونها»[٢]. ويستحيل عقلًا أن يكون اليهود الذين صاغ السامري العجل أمامهم من الحلي قد قالوا بربوبية العجل.

ويستحيل شرعًا وعقلًا أن يكون الصحابة ﭬ الذين يرون الأشجار تنبت وتموت أمام أعينهم قد قالوا بربوبية ذات أنواط، بل إنه يستحيل عقلًا أن يكون اعتقادهم بربوبية ذات أنواط احتمالًا موجودًا، يقول الرازي: «اعلم أن من المستحيل أن يقول العاقل لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة وخالقًا ومدبرًا؛ لأن الذي يحصل بجعل موسى وتقديره: لا يمكن أن يكون خالقًا للعالم ومدبرًا له، ومن شك في ذلك لم يكن كامل العقل، والأقرب: أنهم طلبوا من موسى ﵇ أن يعين لهم أصنامًا وتماثيل يتقربون بعبادتها إلى الله تعالى، وهذا القول هو الذي حكاه الله تعالى عن عبدة الأوثان، حيث قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]. إذا عرفت هذا فلقائل أن يقول: لم كان هذا القول كفرًا؟ فنقول: أجمع كل الأنبياء ﮎ على أن عبادة غير الله تعالى كفر:

- سواء اعتقد في ذلك الغير كونه إلهًا للعالم.
- أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقربهم إلى الله تعالى؛ لأن العبادة نهاية التعظيم ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه نهاية الإنعام والإكرام»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد برقم (٢١٨٩٧) والترمذي برقم (٢١٨٠) وقال الألباني: صحيح.
(٢) جامع البيان للطبري ج١٣ ص٨٠.
(٣) التفسير الكبير للرازي ج١٤ ص٣٥٠.

فدل ما كان من الصحابة - حدثاء العهد بالكفر - ﷺ وما كان من النبي ﷺ على أن المعبود يكون إلهًا لمن عبده، وإن لم يكن معتقدًا بربوبيته؛ فإنه يمتنع أن يكون اعتقاد ربوبية الند شرطًا في الحكم على العابد، ثم لا يستفصل منهم النبي ﷺ، بل يحكم على فعلهم بأنه كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف:١٣٨].

متى يكون الند إلهًا لعابده؟

ولم يكن ما تقدم ذكره من آيات تصرح بإيمان المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ بالربوبية، ونفيهم عن آلهتهم الاتصاف بالربوبية، إلا آيات ذكرت للتمثيل لا للحصر؛ فإن الآيات الدالة على إيمان المشركين الجاهليين بالربوبية أكثر من أن تذكر في هذا الكتاب المختصر، يقول المعلمي: «اقرأ القرآن تجدْه مملوءًا بالحجج على أن المشركين كانوا يعترفون بالله ﷻ وصفاته، وإنما نازعوا في انفراده باستحقاق العبادة»[١].

الأصل الثالث: استلزام طلب الشفاعة من الند لنفي الربوبية عنه:

الشفع خلاف الوتر، يقال: كان وترًا فشفعته[٢]. والشفاعة: كلام الشفاع للمشفوع عنده، في حاجة المشفوع له، يقال: استشفع فلان بفلان. أي: طلبه أن يشفع له. وشفع لي. أي: طلب لي الخير من الغير[٣]. ويقول الأزهري «الشفاعة: كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره»[٤].

ولا خلاف في كون المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا يطلبون

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٢١.
(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن زكريا ج٣ص٢٠١ ولسان العرب لابن منظور ج٨ص١٨٣.
(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ج١ص٢٧٨ والمخصص لابن سيدة ج٣ص٤١٦ والقاموس المحيط للفيروزآبادي ج٣ص٤٦ وتاج العروس للزبيدي ج١١ص٢٤٩.
(٤) تهذيب اللغة للأزهري ج١ ص٢٧٨.

الشفاعة من الأنداد التي عبدوها مع الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر:٣]. فإن المخالفين في مفهوم شرك العبادة لا يقولون: إن المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا منكرين وجود الله ﷻ. وإنما يقولون: إن مناط الحكم بالشرك عليهم: اعتقادهم الربوبية في الأنداد التي عبدوها، وتشفعوا بها إلى الله ﷻ.

والعلم بخطأ هذا قائم على العلم بمعنى الشفاعة. فإن كانت الشفاعة قائمة على طلب الخير للمشفوع فيه، لا خلق الخير وإيجاده من العدم. دلنا هذا على أن المشركين لم يكونوا معتقدين بربوبية آلهتهم؛ فإنهم لو كانوا معتقدين بربوبيتها؛ لطلبوا منها الخلق والإيجاد، ولم يطلبوا شفاعتها.

ليس في عقيدة المشركين في الملائكة ما يدل على قولهم بربوبيتها.

فإن قلتَ: إن هؤلاء المشركين كانوا يطلبون الشفاعة من الملائكة عليهم السلام معتقدين أنهم بنات الله ﷻ؛ فكان فعلهم شركًا في الربوبية. قيل: لا خلاف في وجود من يعتقد هذا من المشركين؛ قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بِهَـٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٦٨]. ولكن: هل قال هؤلاء المشركون العرب بربوبية الملائكة؟ وبلفظ آخر: هل عظم المشركون العرب الملائكة كتعظيم النصارى لعيسى عليه السلام؟ أم إنهم وقعوا في شرك الربوبية، وشرك الألوهية معًا، بلا اعتقاد لربوبية الملائكة؟

لا تلازم بين الوقوع في شرك الربوبية وبين اعتقاد ربوبية غير الله.

المتأمل في حالهم يجد أنهم - وإن وقعوا في شرك الربوبية - لم يقولوا بربوبية الملائكة عليهم السلام، وإنما زعموا أنهم بنات الله ﷻ، بلا وصف منهم للملائكة بالربوبية، وقد يكون الباعث على تخيل أن الجاهليين العرب قالوا

ربوبية الملائكة: الظن بأن هذا من لوازم القول بأنهم بنات الله ﷻ. ولكنه تخيل غير صحيح؛ فإنه لا دليل على هذا الظن، بل إنه يمتنع أن يكونوا معتقدين الربوبية في الملائكة، ولا يأت النص بإبطاله، كما أبطل اعتقاد النصارى بربوبية عيسى ﷺ.

وقد يكون الباعث للمشركين على زعم بأن الملائكة بنات الله ﷻ: تأسيهم بأهل الكتاب؛ فإنهم يطلقون قولهم: "أبناء الله" على بعض الموجودات. وقد يكون: تنزيه الله ﷻ عن كونه عاقرًا؛ لكونهم يرونه عيبًا. ثم اختاروا له ﷻ الإناث؛ لأنَّ الذكر يشارك أباه في ملكه، حتى لقد يتغلَّب عليه، وأمّا الأنثى فهي كَلٌّ على أبيها، ليس لها شيء من ملكه، حتى إنَّهم لا يورِّثونها منه، وهي عندهم مستضعفة لا شأن لها مع أبيها ألبتَّة. فاختاروا أن يقولوا: إنَّ لله ﷻ بنات؛ ليكونوا قد نزَّهوه عن العقر، بدون أن يلزمهم أن يشركوهم معه في الملك والتدبير؛ فظهر أنهم لم يعتقدوا الربوبية في الملائكة[1].

شرك الربوبية أعم من اعتقاد الربوبية في غير الله.

فكان الجاهليون العرب واقعين في أمرين:

(١) شرك الربوبية؛ لأنهم تنقصوا الله ﷻ، ونسبوا له البنات ﷻ.

(٢) شرك العبادة؛ لأنهم عبدوا الملائكة، الذين لم يصفوهم بأي شأن من شؤون الربوبية.

ونظرًا لأن شركهم في الربوبية كان بتنقصهم الله ﷻ، لا بقولهم بربوبية الملائكة؛ فقد أتى الخطاب القرآني رادًا على هذا الشرك، بالاحتجاج العقلي المستند إلى العادات الموجودة في العصر الجاهلي، قال تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ

(١) انظر: عقيدة العرب في وثنيتهم ضمن آثار المعلمي ج٦ ص١٦٢ - ص١٦٣.

رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ [الإسراء:٤٠]. أي: فإن كنتم «أنتم لا ترضونهن لأنفسكم، بل تئدونهن، وتقتلونهن، فجعلتم لله ما لا ترضونه لأنفسكم»[(١)]. **ولو كانوا قائلين بربوبية الملائكة** ﷷ؛ **لوجد من النصوص القرآنية ما يبطل هذا القول،** فلما لم توجد آيات تناقشهم في القول بربوبية الملائكة، بل كانت الآيات منصبة على تنزه الله ﷻ عن وصفه بصفات البشر؛ علمنا أن شرك هؤلاء المشركين في الربوبية **كان في تشبيههم الخالق** ﷻ **بالمخلوق، ولم يكن في تشبيه المخلوق بالرب** ﷻ.

ومما يبين لك أن هؤلاء المشركين لم يكونوا قائلين بربوبية الملائكة: ما ذكره العلامة المعلمي من أن الظاهر: «أنّهم لما أطلقوا هذه الكلمة "بنات الله" أرسلوها مجملة، بل لعلَّ أوائلهم إنَّما أطلقوها تجوُّزًا، بمعنى: المختارات عند الله، غير أنّه لمَّا طال العهد صاروا يرون لها صلة أقرب من الاختيار، وإن لم يحدِّدوها، يدلُّك على ذلك قول الله ﷻ في الردّ عليهم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام:١٠١]. ومثل هذه الحُجَّة إنَّما تُلْقَى إلى من يعترف أنَّه لم تكن له صاحبة»[(٢)].

لا يكون الدليل مستقيمًا إلا إن استلزم المدلول.

والذي نريد أن نصل إليه: أنه لا يمكن لمن زعم أن الشرك في العبادة لا يكون شركًا إلا مع اعتقاد ربوبية الند. أن يستدل بقول بعض المشركين العرب: الملائكة بنات الله ﷻ. على ما زعمه؛ لأن من قال بهذا من العرب؛ لم يقل بربوبية الملائكة، وإنما قال بأن الملائكة ﷷ إناث، وأنهم بنات الله ﷻ. فلم يكن في قوله ما يتضمن أو يستلزم القول بربوبيتهم؛ فظهر أن الجاهليين

(١) جامع البيان للطبري ج١٧ ص٤٥٣.

(٢) عقيدة العرب في وثنيتهم ضمن آثار المعلمي ج٦ ص١٦٤.

العرب كانوا واقعين في شرك العبادة، مع عدم اعتقاد الربوبية في الملائكة.

فإن قلتَ: ألا يمكن الاستدلال بقوله تعالى في الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الزمر:٣]. على أنهم أشركوا في الربوبية، بناء على أن الولي هو الناصر؛ فيكون العرب قد ذهبوا إلى القول بربوبية الملائكة؟ قلتُ: ليس في الآية ما يدل على أنها في عُبَّاد الملائكة، بل هي عامة في كل الأوثان التي عبدها العرب، قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ [الزمر:٣].

إيمان المشركين بضعف الأنداد التي عبدوها.

ثم كيف يكون العرب قائلين بربوبية الأوثان التي عبدوها، وأنها تخلق النصر وتوجده من العدم، مع أنهم «كانوا إذا وقعوا في شدَّة اقتصروا على دعاء الله تعالى»[١]. قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥]. فلو كانوا معتقدين فيهم الربوبية؛ لما انصرفوا عن دعاء آلهتهم عند نزول الشدة، بل سيزدادوا لهم تضرعًا، وبهم تعلقًا.

وبما سبق نخلص إلى أن المشركين العرب «لا يثبتون للملائكة شيئًا من التصرُّف، وهذا بخلاف أكثر الأمم التي عَبَدَت الملائكة، كاليونان والمصريين القدماء، فإنَّهم يثبتون التصرُّف للملائكة، حتى يذكروا في أساطيرهم أنَّ الآلهة تتحارب وتتغالب»[٢]. بيانه ودليله:

(١) أنه لا يوجد في الآيات القرآنية التي تصرح بتنزيهه ﷻ عن قول هؤلاء

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ص١٠٣٨.

(٢) عقيدة العرب في وثنيتهم ضمن آثار المعلمي ج٦ ص١٧٧.

المشركين، ما يثبت أن العرب كانوا يعتقدون في الملائكة التصرف، ويصفونها بالربوبية، وإنما فيه: تنزيه الرب ﷻ عن النقص، ونسبة الابن إليه؛ فعلمنا أنهم لم يقولوا بربوبية الملائكة؛ لأنهم لو قالوا لأتى النص القرآني بإبطاله؛ فإن الحجة الرسالية لا تقوم إلا بإبطال ربوبية الند المعبود.

(٢) أن النص القرآني حكم على العابدين للملائكة ﷺ بالشرك في العبادة، وجعل مناط الحكم: دعاءها وعبادتها؛ فعلمنا أن الحكم بشرك العبادة منوط بعبادة غير الله ﷻ، لا باعتقاد ربوبية الند.

قياس الأولى دال على نفي اعتقاد الجاهليين ربوبية الأنداد.

فلما لم يكن شرك الزاعمين بنوة الملائكة لله ﷻ في الربوبية، في الاعتقاد بربوبية الملائكة؛ فإن نفيهم للربوبية عن غير الملائكة من المعبودات التي عبدوها سيكون من باب أولى؛ فظهر أن هذه المعبودات كانت آلهة لهم بعبادتها، لا باعتقاد الربوبية فيها.

۞ الأصل الرابع: لا يصح جعل شرك السببية شركًا أكبر في الربوبية:

من البديهي أن العابد لا يعبد إلهًا إلا لمنفعة يرتجيها، والمشركون الجاهليون لا يخرجون عن هذا؛ قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم:٨١]. فكانت عبادتهم للأنداد طلبًا لأمور، منها: طلب العز.

وهنا يأتي البحث: هل طلب المشركين من آلهتهم مستلزم لاعتقاد ربوبيتها؟ يذهب المؤمنون بالجبر - كما سيأتي معنا في الأصل السابع - إلى أن اعتقاد حصول النفع من هذه المعبودات مستلزم، بمعنى: أن الجاهليين العرب لم يقعوا في شرك العبادة إلا لأنهم اعتقدوا الربوبية في آلهتهم. وأما

عند أهل السنة – المثبتين لقانون السببية – فإن الطالب لشيء من شيء غير الله ﷻ لا يكون مشركًا شركًا أكبر في الربوبية، إلا إن اعتقده خالقًا موجدًا للأمر المطلوب. وأما إن اعتقده سببًا، وكان سببًا بالفعل؛ فلا شيء عليه. وأما إن اعتقده سببًا وليس بسبب؛ فيكون واقعًا في شرك الربوبية الأصغر لا الأكبر.

لا تلازم بين طلب المشركين من الأنداد وبين القول بربوبيتها.

وبالنظر إلى المشركين العرب لا نجدهم معتقدين خلق الأنداد للمراد، بل معتقدين سببيتها؛ دليل هذا: قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر:٣٨]. أي: «ولئن سألت يا محمد هؤلاء المشركين العادلين بالله الأوثان والأصنام: مَنْ خلق السموات والأرض؟ ليقولن: الذي خلقهنَّ الله، فإذا قالوا ذلك، فقل: أفرأيتم أيها القوم هذا الذي تعبدون من دون الله من الأصنام والآلهة ﴿إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الزمر:٣٨]. يقول: بشدة في معيشتي، هل هن كاشفات عني ما يصيبني به ربي من الضر؟ ﴿أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ ﴾ [الزمر:٣٨]. يقول: إن أرادني برحمة أن يصيبني سعة في معيشتي، وكثرة مالي، ورخاء وعافية في بدني، هل هن ممسكات عني ما أراد أن يصيبني به من تلك الرحمة؟ وترك الجواب لاستغناء السامع بمعرفة ذلك، ودلالة ما ظهر من الكلام عليه. **والمعنى: فإنهم سيقولون: لا**»(١).

وحصول الخطأ بجعل شيء سببًا، مع أنه ليس بسبب، لا يمكن أن يكون مناط الحكم بالخلود في النار؛ ألا ترى أنه لا يمكن الحكم على المسلم المعتقد بتأثير النجوم في سقوط الأمطار بالشرك الأكبر، مع الجزم بخطئه؛

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج٢١ ص٢٩٥ – ص٢٩٦.

فقد صح عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس، فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته. فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا. فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب»(١).

المنهج العلمي الصحيح في فهم نصوص الوحي.

وبالرجوع إلى حقيقة نظرة المشركين العرب لآلهتهم، نجد نصوص القرآن تصفهم بأمرين: الأول: اعتقادهم حصول النفع من الأنداد؛ فإنهم كانوا يطلبون النصرة منهم؛ قال تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [يس:٧٤]. وكانوا يخافون آلهتهم؛ قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [الزمر:٣٦]. إلى غير هذه الآيات، الدالة على أن المشركين كانوا يعتقدون في آلهتهم شيئًا من الفعل والنفع والضر. **الأمر الثاني**: أنهم - كما سيأتي معنا في الأصل السادس - لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد، بل كانوا مؤمنين بأنه لا رب إلا الله ﷻ. وهذا يدلنا على أمرين:

(١) أن إثبات الفعل للمعبودات أعم من اعتقاد الربوبية فيها؛ فإنه لا يمكن الجمع بين: الآيات المثبتة لاعتقاد المشركين العرب بحصول الفعل والأثر الصادر عن آلهتهم. والآيات الدالة على أنهم لا يعتقدون بربوبية الأنداد. إلا بهذا، وأما حمل الآيات الدالة على طلبهم النفع من الأنداد، على أنه طلب للخلق والإيجاد؛ فيجعلها متناقضة مع الآيات الدالة على

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤١٤٧).

أنهم ينفون الربوبية عن آلهتهم. والقول بتناقض القرآن الكريم قول ممتنع بإجماع المسلمين.

(٢) أن تعليق المتكلمين - والجبرية تحديدًا - شرك العبادة باعتقاد حصول الأثر الناشئ عن السبب. تعليق غير صحيح؛ فإن قانون السببية قانون شرعي عقلي لا يمكن دفعه. وأما إن حصل اعتقاد - كما فعل الجاهليون العرب - السببية في شيء لم يجعله الله ﷻ سببًا، فيكون شركًا أصغر في الربوبية، ولا يمكن اعتباره شركًا أكبر.

وبهذا نصل إلى المراد من هذا الأصل، أي: بيان أن **شرك الجاهليين العرب في السببية، لا يستلزم اعتقادهم بربوبية الأنداد**؛ فإن وصف الند بالربوبية شيء، والوقوع في شرك السببية شيء آخر.

۞ الأصل الخامس: شرك الدهريين العرب في الألوهية:

ورد ذكر الدهريين العرب في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية:٢٣-٢٤]. يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبرًا عن هؤلاء المشركين أنهم قالوا: وما يهلكنا فيفنينا إلا مرّ الليالي والأيام وطول العمر، إنكارًا منهم أن يكون لهم ربّ يفنيهم ويهلكهم»[١].

وبتأمل هاتين الآيتين نجد أن هؤلاء الدهريين قد اتخذوا ما يهوونه آلهة، ولكن: ما معنى هذا؟ «قال ابن عباس والحسن وقتادة: ذلك الكافر اتخذ دينه

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج٢٢ ص٧٨.

ما يهواه، فلا يهوى شيئًا إلا ركبه»[١]. فكان في وصف الدهري الملحد بعبادة غير الله ﷻ دلالة على أنه لا تلازم بين الوقوع شرك العبادة وبين اعتقاد الربوبية؛ فقد يكون المرء واقعًا في شرك العبادة واقعًا في الإلحاد معًا، **وفائدة العلم بهذا: أن الإله يكون إلهًا بعبادته، وإن كان العابد ملحدًا دهريًا لا يؤمن بالربوبية أصلًا.**

وليس هذا شيئًا خاصًا بالدهريين العرب، بل هو عام في كل من كان اعتقاده مماثلًا لهم، كالديانات الوضعية التي لا تؤمن بالربوبية، بل تذهب إلى القول بقدم العالم والطبيعة، كما هو الحال في الديانتين: اليانية. والشنتوية.

دلالة الواقع على أن الإله هو: المعبود. وإن لم يعتقد عابده بربوبيته.

فإن قيل: إن هؤلاء الدهريين - سواء أكانوا من الدهريين العرب أو من غيرهم - قد وقعوا في الإلحاد؛ فكانوا أسوء حالًا من المشركين في الربوبية. قيل: لا خلاف في هذا، ولكنه ليس موطن النقاش؛ فإن الخلاف بيننا منحصر في: متى يكون الإله إلهًا؟ فنحن نقول: إن صرف العبادة لشيء ما يجعله إلهًا لعابده، حتى وإن لم يكن العابد معتقدًا فيه الربوبية. وأنتم تقولون: إن صرف العبادة لشيء لا يجعله إلهًا إلا باعتقاد العابد بربوبية. فكان شرك الدهريين في الألوهية شاهدًا لنا؛ فإنهم لم يعتقدوا الربوبية في معبوداتهم.

فإن قيل: إن هؤلاء الدهريين العرب - تحديدًا - لم يكونوا منكرين لخلق الله ﷻ لهذه الحياة الدنيا، وإنما كانوا منكرين للبعث والنشور، وهذا شرك في الربوبية وليس إلحادًا. قيل: لا شك أن هذا القول موجود في كتب التفاسير، بل هو - والعلم عند الله - المراد من الآية، كما يدل عليه السياق، ولكنْ هذا دال على صحة قولنا: إن المشركين الجاهليين لم يكونوا معتقدين الربوبية في

(١) تفسير القرطبي ج١٦ ص١٦٦.

الأنداد التي عبدوها.

بيانه: أن الله ﷻ أبطل عقيدتهم في استحالة البعث والنشور بالبراهين النقلية العقلية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٧-٧٩]. ولم يتطرق لإبطال قولهم بربوبية الأنداد، بل خاطبهم مخاطبة المؤمن بأنها لا تتصف بشيء من الربوبية - كما سيأتي في الأصل السادس - فعلمنا أن الإله يكون إلهًا لعابده بمجرد عبادته، وإن لم يعتقد بربوبيته.

الأصل السادس: وصف الجاهليين باعتقاد ربوبية الأنداد قدح في الحجة القرآنية:

أصل خطأ الوثنيين العرب: أنهم لم يحصروا استحقاق العبادة في الربوبية، يقول الجوهري: «الآلهة: الأصنام، سموها بذلك لاعتقادهم أنَّ العبادة تَحُقُّ لها، وأسماؤهم تَتْبَعُ اعتقاداتِهم لا ما عليه الشيء في نفسه»(١).

ومع وجود الخلاف في تعريف العبادة، إلا أن الاتفاق قائم على الإيمان بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام:١٤٩]. وهذا الإيمان مستلزم لكون الحجة الرسالية قد قامت على المشركين. ومن هنا أتت فكرة هذا الأصل؛ فإن **الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. قاعدة عظيمة من القواعد الموصلة إلى الحقيقة في المسائل محل البحث**. وبناء على إيمان الجميع بأن

---

(١) الصحاح ج٦ ص٢٢٢٤.

الحجة الرسالية قد قامت على المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ؛ نقول: إن حال هؤلاء الجاهليين العابدين للأنداد لا يخلو من:

(١) أن يعتقدوا فيهم الربوبية. فإن كان كذلك فلا يخلو:

(أ) أن ينسب إليهم القرآن هذا القول، ولا يبطله. وهذا ممتنع؛ فإن إقامة الحجة الرسالية عليهم مستلزم لإبطال قولهم بربوبية الأنداد لو وجد؛ ألا ترى أن النص القرآني قد أبطل كل شرك في الربوبية وقعوا فيه، فأبطل:

- الزعم بأن الملائكة بنات الله ﷻ.
- تشكيك المشركين في يوم القيامة.
- شركهم في السببية؛ بنسبة التأثير إلى آلهتهم.

(ب) أن ينسب القرآن الكريم إليهم القول بربوبية الأنداد، وأن هذا الاعتقاد هو الذي أوقعهم في شرك العبادة، ثم يبطله. وهذا باطل؛ فإن القرآن الكريم إنما نسب إليهم الإقرار بربوبية الله ﷻ، ونفي الربوبية عن الأنداد.

(٢) ألا يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد التي عبدوها. وهذا هو الاحتمال الصحيح؛ للوجوه التالية:

الوجه الأول: تصريح القرآن باستحقاق الرب للعبادة:

ورد التصريح بأن المتصف بالربوبية مستحق للعبادة في العديد من الآيات القرآنية، منها: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ

وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [النمل:٥٩-٦٤].

لن تقوم الحجة على المشركين إلا بإبطال ما يعتقدونه.

فلو كان هؤلاء المشركين معتقدين الربوبية في الأنداد، لكان في النصوص القرآنية المصرحة باستحقاق المتصف بالربوبية للعبادة تصحيح لعبادة هؤلاء الوثنيين، إلا إن كان في النصوص القرآنية ما يبطل قولهم بربوبية الأنداد. والذي نجده في القرآن الكريم: التصريح بأنهم لم يعتقدوا بربوبية الأنداد، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف:٨٦-٨٧]. يقول ابن عاشور: «فرع على هذا التقرير والإقرار الإنكار والتعجيب من انصرافهم من عبادة الله إلى عبادة آلهة أخرى بقوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾»[1]. فعلمنا أن هؤلاء المشركين لم يكونوا معتقدين بربوبية الأنداد؛ لأمرين:

(١) أنه لا يمكن أن ينسب إليهم القرآن الكريم اعتقادًا يخالف ما يعتقدونه.

(٢) أن الحجة الرسالية لن تقوم عليهم إلا بإبطال قولهم بربوبية الأنداد لو وجد.

فلما لم يكونوا هؤلاء معتقدين بربوبية الأنداد، قامت عليهم الحجة الرسالية؛ فإن الله ﷻ أرسل إليهم الصادق الأمين ﷺ، وأيده بالمعجزات الدالة

(١) التحرير والتنوير ج٢٥ ص٢٧١.

على صدق نبوته، وأخبرهم بأن العبادة حق الرب على المربوب. فقامت عليهم الحجة؛ لأنهم يؤمنون بأنه لا رب إلا الله ﷻ.

الوجه الثاني: استعمال القرآن للاستفهام الإنكاري.

قد يأتي الاستفهام في القرآن الكريم للإنكار التقريري، الذي يراد به: إقامة الحجة على المخاطب بما يقر به ويعتقده؛ لكي يعود إلى نفسه ويراجعها فيما سلكه من مسالك، ومن هذا: قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]. ويظهر جليًا من الآية أنها ذكرت لإبطال عبادة المشركين للأنداد، والتأكيد على أنه لا يستحق العبادة إلا الله ﷻ، يقول الشنقيطي: «واضح جدًا في أن من يخلق غيره هو المعبود، وأن من لا يخلق شيئًا لا يصح أن يعبد»(١). ويستحيل أن يكون المخاطب بالآية معتقدًا ربوبية الأنداد؛ لأمرين:

(١) أن الحجة لا تقوم على من اعتقد أنها تخلق إلا بإبطال زعمه، ولكن هذا لم يحصل، بل خوطب مخاطبة المؤمن المقر بأن الأنداد لا تخلق شيئًا، قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الرعد:١٦].

(٢) أن الحجة لا تقوم بالاستفهام الإنكاري إلا على من كان مؤمنا بأن إلهه لا يتصف بالربوبية، يقول ابن جزي: «الآية احتجاج على الكفار، فإن قيل: كيف يحتج عليهم بإعادة الخلق، وهم لا يعترفون بها؟ فالجواب، أنهم معترفون أن شركاءهم لا يقدرون على الابتداء ولا على الإعادة، وفي ذلك إبطال لربوبيتهم»(٢). ويقول الرازي: «وهاهنا سؤالات: السؤال

---

(١) أضواء البيان للشنقيطي ج٧ ص٢٠٨

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ج١ ص٣٥٦.

الأول: ما الفائدة في ذكر هذه الحجة على سبيل السؤال والاستفهام؟
والجواب: أن الكلام إذا كان ظاهرًا جليًا، ثم ذكر على سبيل الاستفهام وتفويض الجواب إلى المسؤول، كان ذلك أبلغ وأوقع في القلب»[١].

فعلمنا أن الاستفهام في الآية ينكر تسوية المشركين بين الإله الحق ﷻ وبين آلهتهم المعبودة بالباطل. يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره لعبدة الأوثان والأصنام: أفمن يخلق هذه الخلائق العجيبة التي عددناها عليكم وينعم عليكم هذه النعم العظيمة، كمن لا يخلق شيئا ولا ينعم عليكم نعمة صغيرة ولا كبيرة؟ يقول: أتشركون هذا في عبادة هذا؟ يعرّفهم بذلك عظم جهلهم، وسوء نظرهم لأنفسهم، وقلّة شكرهم لمن أنعم عليهم بالنعم التي عدّدها عليهم، التي لا يحصيها أحد غيره، قال لهم جلّ ثناؤه موبخهم ﴿أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾. أيها الناس يقول: أفلا تذكرون نعم الله عليكم، وعظيم سُلطانه وقُدرته على ما شاء، وعجز أوثانكم وضعفها ومهانتها، وأنها لا تجلب إلى نفسها نفعا ولا تدفع عنها ضرّا، فتعرفوا بذلك خطأ ما أنتم عليه مقيمون من عبادتكموها وإقراركم لها بالألوهة؟»[٢].

لا يكون التوبيخ بعدم التذكر إلا مع المقر بانتفاء الربوبية عن الأنداد.

ومما يوضح هذا ويبينه: أن التعريض بعدم التذكر دال على وجود العلم بأنه لا رب إلا الله ﷻ، يقول الطاهر بن عاشور: «فالاستفهام عن المساواة إنكاري، أي لا يستوي من يخلق بمن لا يخلق. فالكاف للمماثلة، وهي مورد الإنكار حيث جعلوا الأصنام آلهة شريكة لله تعالى. ومن مضمون الصلتين يعرف أي الموصولين أولى بالإلهية؛ فيظهر مورد الإنكار»[٣].

---

(١) التفسير الكبير ج١٧ ص٢٤٨.
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج١٧ ص١٨٦- ص١٨٧.
(٣) التحرير والتنوير ج١٤ ص١٢٣.

ومن الآيات التي قرعت المشركين؛ لعبادتهم ما يعلمون أنه ليس برب: قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ (٤٣)﴾. فالآية تبين بطلان عبادتهم للأنداد؛ بما يعلمه عابدوها بالضرورة الحسية، من خلوها من خلق النفع لنفسها، فكان عجزها عن نفع غيرها من باب أولى؛ فإن فاقد الشيء لا يعطيه، يقول ابن عاشور: «الاستفهام إنكار وتقريع، أي ما لهم آلهة مانعة لهم من دوننا. وهذا إبطال لمعتقدهم أنهم اتخذوا الأصنام شفعاء»[1].

الوجه الثالث: استعمال القرآن للاستفهام التقريري:

يأتي الاستفهام التقريري لتقرير المخاطب بما يؤمن به، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء:١٨]. فإن موسى ﷺ لم يكن منكرًا لهذا، بل كان مقرًا به.

وكذلك الآيات التي أتت تخاطب المشركين بالاستفهام التقريري في مسألة التوحيد، كانت مخاطبة لهم بالاستفهام التقريري؛ لحملهم على الإقرار بما يعترفون به، من تفرد الله ﷻ بالربوبية، ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦]. فإن الآية قد استدلت على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة، بأمرين يقر بهما المشركون، وهما:

(١) اتصاف الله ﷻ بالربوبية والخلق والملك والتصرف في الكون.

(٢) انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها.

---

(١) التحرير والتنوير ج١٧ ص٧٤.

وبإقرارهم بهذين الأمرين؛ قامت عليهم الحجة، يقول ابن القيم: «فاحتج على تفرده بالإلهية بتفرده بالخلق. وعلى بطلان إلهية ما سواه بعجزهم عن الخلق»(١).

ومن فوائد العلم بكيفية قيام الحجة الرسالية على هؤلاء: العلم بأن الإله يكون إلهًا لعابده بمجرد صرف العبادة له، بلا اشتراط لاعتقاد الربوبية فيه؛ فإن الآية القرآنية أنكرت عليهم عبادة غير الله ﷻ، واستدلت على بطلان عبادتهم للأنداد بإقرارهم بانتفاء الربوبية عنها؛ فلزم من هذا: أنهم لم يكونوا مشركين في الربوبية.

فإن قلت: كيف قامت الحجة على هؤلاء المشركين بتقريرهم بما يؤمنون به من توحيد الربوبية؟ قيل: يقول ابن عاشور: «فالاستفهام تقرير وتوبيخ وتسفيه لرأيهم بناء على الإقرار المسلم»(٢). فالآية توبخهم على عبادة الأنداد، مع إيمانهم بأن هذه المعبودات لا تتصف بالربوبية؛ وبهذا قامت الحجة الرسالية عليهم؛ فإن إقرارهم بأن معبوداتهم فاقدة للربوبية، يجعلها مساوية لغيرها من المخلوقات؛ فلم تكن مستحقة للعبادة.

ومن الآيات التي أبطلت الشرك بما يقر به المشركون من اختصاص الله ﷻ بالربوبية: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون:٨٨-٨٩]. فليس المراد بالآية: أن يستفهم النبي ﷺ عن هذا، بل: تقريرهم بما يعتقدونه من خلو الأنداد التي عبدوها من الربوبية؛ فيكون إقرارهم مقيمًا للحجة

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم ج٢ ص٤٦٦.

(٢) التحرير والتنوير ج١٣ ص١١٣.

الرسالية عليهم، يقول ابن تيمية «هذا بيان لأن المشركين يقرون بأن ملكوت كل شيء لله، وذلك مبالغة في الملك؛ فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك، وما ذكروه من ذلك يتضمن غناه عن كل شيء، وفقر كل شيء إليه، فهو حق»[١].

ومن الآيات القرآنية التي احتجت على المشركين بما يقرون به من توحيد الربوبية، قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [يونس:٣٤]. يقول الإمام الطبري: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾. يا محمد ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾. يعني: من الآلهة والأوثان ﴿مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾. يقول: من ينشئ خَلْق شيء من غير أصل، فيحدث خلقَه ابتداءً، ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾. يقول: ثم يفنيه بعد إنشائه، ثم يعيده كهيئته قبل أن يفنيَه، فإنهم لا يقدرون على دعوى ذلك لها، وفي ذلك الحجة القاطعة والدِّلالة الواضحة»[٢].

كيف كان حد شرك العبادة باعتقاد ربوبية الند قادحًا في الحجة الرسالية؟

وبهذا فإننا أمام خيارين لا ثالث لهما:

الأول: وصف الجاهليين بالشرك بالربوبية. وهذا ممتنع؛ لأن هذا القول يستلزم القدح في الاستدلال القرآني؛ فإن القرآن الكريم قد استدل على بطلان عبادة المشركين للأنداد بما يقرون به من توحيد الربوبية، وبما يقرون به من انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها.

الثاني: وصف الجاهليين بالشرك في العبادة، مع الإيمان بالربوبية. وهذا هو المتعين.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ج١ ص٥١٤.

(٢) جامع البيان للطبري ج١٥ ص٨٥.

الوجه الرابع: اعتراف المشركين بانتفاء الربوبية عن غيرالله ﷻ:

عرفنا أن النصوص القرآنية المصرحة بأن العبادة لا يستحقها إلا المتصف بالربوبية، آيات كثيرة، يقول المعلمي: «الذي يدل عليه القرآن: أن التدبير بالخلق والرزق ونحوهما على سبيل الاستقلال هو الذي ينبغي أن يكون مناطًا للألوهية، فمَن لم يكن كذلك لم يَنْبَغِ أن يُتَّخَذَ إلهًا»(١). ويقول الشيخ الشنقيطي: «علم من استقراء القرآن: أن العلامة الفارقة بين من يستحق العبادة، وبين من لا يستحقها، هي: كونه خالقًا لغيره، فمن كان خالقًا لغيره، فهو المعبود بحق، ومن كان لا يقدر على خلق شيء، فهو مخلوق محتاج، لا يصح أن يعبد بحال»(٢).

وبتأمل النصوص القرآنية نجد أن الاحتجاج القرآني على المشركين العرب، قائم في الكثير من الأحيان على الاحتجاج عليهم بما يعترفون به من تفرد الله ﷻ بالربوبية، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٦٣]. يقول البغوي: «﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. على إقراراهم لزوم الحجة عليهم، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. ينكرون التوحيد، مع إقرارهم بأنه الخالق لهذه الأشياء»(٣). ويقول الطاهر بن عاشور: «أعيد أسلوب السؤال والجواب؛ ليتصل ربط الأدلة بعضها ببعض على قرب. فقد كان المشركون لا يدعون أن الأصنام تنزل المطر كما صرحت به الآية؛ فقامت الحجة عليهم

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٣٤٧.
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج٧ ص٢٠٨.
(٣) عالم التنزيل في تفسير القرآن ج٦ ص٢٥٥.

ولم ينكروها وهي تقرع أسماعهم»[١].

خلاصة الأصل الخامس.

وبالرجوع إلى ما سبق ذكره في بداية الأصل، من أن الأمر المتفق عليه: الإيمان بأن الحجة الرسالية قد قامت على المشركين، وأن كل قول خالف هذا سيكون باطلًا مردودًا. فإنه **يجب علينا الإيمان بأن المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كانوا مؤمنين بالربوبية؛ لأن الآيات القرآنية المبطلة لشركهم في العبادة، قائمة على الاحتجاج عليهم بإيمانهم بالربوبية**. يقول المعلمي: «عامَّة المشركين لا يعتقدون لشركائهم تدبيرًا مستقلًّا، ولذلك قامت عليهم الحجة بهذه الآيات»[٢].

الأصل السابع: استلزام الحد الكلامي لتكفير المسلمين:

من الأشياء التي لا يخطئها نظر المطلع على الكتب الكلامية: تفسيرهم للألوهية بالربوبية، يقول البيهقي: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان»[٣]. وعلى هذا التفسير قام تعريفهم لشرك العبادة؛ فلما كانت الألوهية بمعنى إثبات الخلق لله ﷻ؛ صارت العبادة المأمور بها شرعًا: الاعتقاد بأنه لا خالق إلا الله ﷻ.

ولم يقف خطأ المتكلمين - والجبرية منهم تحديدًا - عند هذا، بل ذهبوا إلى أن إثبات الفعل الحقيقي للإنسان مستلزم للقدح في الألوهية، يقول الرازي: «معنى الإلهية ليس إلا الخلاقية. فلو كان العبد موجدًا لأفعال نفسه، لكان خالقًا لها، وحينئذ يبطل الفرق بين الإله، وبين العبد»[٤]. ولأجل هذا

(١) التحرير والتنوير ج٢١ ص٢٨.
(٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٣٤٨.
(٣) الاعتقاد ص٥٩.
(٤) المطالب العالية في العلم الإلهي ج٩ ص٢٨٥.

قالوا بالجبر، يقول الأرموي: «لا أثر للقدرة الحادثة في إيجاد ذلك الفعل»[١]. ويقول الإيجي: «العبد مجبور في أفعاله»[٢].

فلو أن القارئ لهذه الأسطر، اعتقد أنه قارئ بقدرة؛ لبطل - على وفق أصولهم الجبرية - الفرق بينه وبين الله ﷻ، وذلك أن من أصولهم: أنه «لا فاعل في الحقيقة إلا الله سبحانه»[٣]. يقول الآمدي: «لا فاعل، ولا مؤثر غير الله تعالى»[٤]. فاعتقاد المسلم بأنه فاعل بالحقيقة؛ يتعارض عندهم مع التوحيد، يقول البيهقي: «فلو كان الله خالق الأعيان. والناس خالقي الأفعال. لكان خلق الناس أكثر من خلقه؛ ولكانوا أتم قوة منه؛ وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه»[٥].

ولأجل هذا ذهبوا إلى وجوب نفي تأثير العبد في إحداث فعله، زاعمين أن هذا هو "التوحيد الأفعالي" يقول السنوسي: «وحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم اختراع لكل ما سوى مولانا جل وعز في فعل من الأفعال، بل جميع الكائنات حادثة قد عمها العجز الضروري الدائم عن إيجاد أثر ما»[٦]. ويقول الباجوري: «وحدة الأفعال بمعنى: أنه لا تأثير لغيره في فعل من الأفعال»[٧]. فلا يكون موحدًا من اعتقد أنه مؤثر في حدوث ما يصدر عنه من أفعال.

---

(١) الرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص١٣٤.
(٢) المواقف ج٣ ص٢٦٣.
(٣) الغنية في أصول الدين لأبي سعيد المتولي ص١٠٣.
(٤) أبكار الأفكار ج٣ ص١٣٩.
(٥) الاعتقاد ص١٤٢.
(٦) شرح السنوسي (المطبوع مع الحاشية) لأم البراهين ص١٣٤.
(٧) تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص١١٤.

حصر الجبرية لشرك العبادة في اعتقاد قدرة المعبود على الفعل.

وبناءً على نفيهم للفعل الإنساني الحقيقي، الذي يمكن أن ينشأ عنه أثر، ذهبوا إلى أن صرف العبادة لغير الله ﷻ، لا يوقع في شرك العبادة، إلا إن كان العابد معتقدًا أن المعبود فاعل ومؤثر في وجود ما يصدر عنه من مفعولات، وأما إن صرف العبادة لغير الله ﷻ، معتقدًا أن المعبود لا يفعل ولا يؤثر في وجود المفعولات الصادرة عنه؛ فلا يتعبر عندهم فاعلًا لفعل شركي؛ «فالمستغيث لا يعتقد أن المستغاث به من الخلق مستقل في أمر من الأمور غير مستمد من الله تعالى أو راجع إليه، وذلك مفروغ منه، **ولا فرق في ذلك بين الأحياء والأموات؛ فإن الله خالق كل شيء**»(١).

ويقول الآخر: «فلم يترتب على زيارتهم، والاستغاثة بهم دعوى الألوهية في أحد منهم من المستغيثين والزائرين، والحمد لله رب العالمين. وأنت إذا نظرت إلى كل فرد فرد من أفراد المسلمين عامتهم وخاصتهم، لا تجد في نفس أحد منهم غير مجرد التقرب إلى الله تعالى؛ لقضاء حاجاتهم الدنيوية والأخروية، بالاستغاثات والزيارات لأولئك السادات مع علمهم بأنهم عبيد الله تعالى ليس لهم ﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]. فقلوب المسلمين وجوارحهم ولحمهم ودمهم مجبولة - والحمد لله - **على توحيد الله تعالى، واعتقاد أنه الفعال المطلق**»(٢).

والربط بين المذكور هنا، وبين المذكور سابقًا، مفيد في إدراك مفهوم العبادة والشرك عند المتكلمين؛ فإنهم لما اقتنعوا بأن الشرك في العبادة لا يكون إلا بإثبات صدور الفعل والأثر الحقيقي عن أي فاعل غير الله ﷻ، ذهبوا - كما مر في الأصل الخامس - إلى أن المشركين الجاهليين كانوا

(١) التوسل بالنبي لأبي حامد بن مرزوق ص٢٥٥.

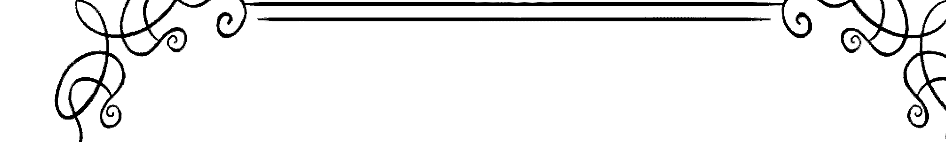
(٢) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق للنبهاني ص١٤٥.

مشركين في الربوبية؛ لأنهم ظنوا أن إثباتهم لصدور الأثر عن آلهتهم مستلزم للقول بربوبيتهم.

لا يصح تعريف العبادة بما يستلزم تكفير العابد لنفسه.

وليس الموضع موضع المناقشة التفصيلية لمفهوم الشرك عند المتكلمين، بل مناقشة موقفهم من حقيقة التوحيد عند أهل السنة. ويكفي - في بيان بطلان مفهوم الشرك عندهم - أن نعلم أنه مستلزم لتكفير المسلمين لأنفسهم؛ فإن جماهير المسلمين يعتقدون أن ما يقومون به من عبادات ناشئ عن قدرة حقيقية، فالمسلم المصلي يعتقد أنه فاعل مؤثر في وجود الصلاة، ومن حج البيت الحرام، يعتقد أنه فاعل مؤثر في وجود الحج. صحيح أن لازم المذهب ليس بلازم، وأنه لا يصح إلزام الجبرية من المتكلمين بتكفير المسلم المعتقد بأنه فاعل بقدرة. إلا أن لازم مذهبهم مبطل لقدحهم في تعريف أهل السنة للعبادة، بدعوى استلزامه لتكفير المسلم الصارف للعبادة لغير الله ﷻ؛ فإن **لازم الفكر الكلامي أشد وأفظع**.





المبحث الثاني

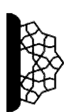
المنهج القرآني في الاستدلال على توحيد العبادة



وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: حصر استحقاق العبادة بالربوبية.
- المطلب الثاني: الاستدلال بنقص الأنداد.

المطلب الأول



حصر استحقاق العبادة بالربوبية

مع تعدد الأدلة الدالة على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة، إلا أنها تقوم على حصر استحقاق العبادة بالربوبية، قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس:٣١-٣٢].

لا يستحق العبادة إلا من كان للعابد ربًا.

فإن في هاتين الآيتين دلالة على أن الإله لا يكون مستحقًا للعبادة إلا إن كان ربًا، وأما إن كان فاقدًا للربوبية؛ فلا يستحق العبادة، «قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره لخلقه: أيها الناس، فهذا الذي يفعل هذه الأفعال، فيرزقكم من السماء والأرض، ويملك السمع والأبصار، ويخرج الحي من الميت والميت من الحي، ويدبر الأمر: ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [يونس:٣٢]. لا شك فيه»[(١)]. وعلى هذا أخذ الله ﷻ الميثاق على بني آدم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ﴾ [الأعراف:١٧٢]. فإن من علم أنه ﷻ ربه؛ قامت عليه الحجة بوجوب إفراده بالعبادة.

ثم إن الاستدلال القرآني على وجوب إفراد الرب ﷻ بالعبادة يختلف باختلاف موقف المدعوين من توحيد الربوبية، وتفصيله على النحو التالي:

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج١٥ ص٨٤.

❁ أولًا: الاستدلال بتوحيد الربوبية على المؤمنين به:

من الآيات التي يُستَدل بها على المشركين في العبادة، المؤمنين بالربوبية: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران:٢]. يقول الطبري: «وأما معنى قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾. فإنه خبرٌ من الله جل وعز، أخبرَ عبادَه أن الألوهية خاصةٌ به دون ما سواه من الآلهة والأنداد، وأن العبادة لا تصلحُ ولا تجوز إلا له؛ لانفراده بالربوبية، وتوحُّده بالألوهية، وأن كل ما دونه فملكه، وأنّ كل ما سواه فخلقه، لا شريك له في سلطانه ومُلكه، احتجاجا منه تعالى ذكره عليهم بأن ذلك إذ كان كذلك، فغير جائزة لهم عبادة غيره، ولا إشراك أحد معه في سلطانه، إذ كان كل معبود سواه فملكه، وكل معظم غيره فخلقه، وعلى المملوك إفراد الطاعة لمالكه، وصرف خدمته إلى مولاه ورازقه»(١).

فالله ﷻ يستدل على وجوب إفراده بالعبادة بالخبر بأنه ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. وهذا الاستدلال قائم على إخبار المدعو بما يؤمن به؛ فإن الآية لم تخاطب المدعو مخاطبة الشاك في الربوبية، أو المشرك فيها، بل أخبرته وذكرته بما يؤمن به من أن الله ﷻ هو الكامل في حياته، القائم على عباده، فلا خالق ولا مالك ولا مدبر إلا هو؛ فلزم أن المخاطب مقر بأنه لا رب إلا الله ﷻ.

وكذلك قول النبي ﷺ: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»(٢). يقول ابن تيمية في شرحه للحديث: «فيه إثبات انفراده بالإلهية،

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج٦ص١٤٨.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٦٣٠٦).

والإلهية تتضمن: كمال علمه، وقدرته، ورحمته، وحكمته، ففيها إثبات إحسانه إلى العباد؛ فإن "الإله" هو: المألوه. والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع»(١).

وتأتي النصوص التي اسْتُدِلَ بها لإقامة الحجة على المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ كأبرز الأدلة في هذا. وقد تقدم - في المطلب السابق - ما يغني عن ذكر المزيد هنا.

ثانيًا: الاستدلال بدليل التمانع على المشركين في الربوبية:

نظرًا لأنه لا يستقيم أمر المشرك في الربوبية بإفراد الله ﷻ بالعبادة، إلا مع نفي الربوبية عن غيره ﷻ؛ نجد نصوص الوحي صريحة في إثبات كون العالم مخلوقًا لرب واحد، هو الله ﷻ؛ ما يستلزم بطلان عبادة الأنداد التي عبدت من دون الله ﷻ، وزعم عابدوها أنها متصفة بالربوبية، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

من فوائد ذكر الاسم الأعظم في دليل التمانع.

وفي الآية فائدة جليلة عظيمة، حرية بطالب العلم أن يتأملها، وهي: أن الآية أبطلت وجود أكثر من إله، بذكر لفظ الجلالة: "الله" لا بذكر لفظ الرب، بمعنى: أن لفظ الآية لم يكن: لو كان فيهما أكثر من رب. بل كان: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]. لأن «من خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه»(٢). فظهر وبان

(١) مجموع الفتاوى ج١٠ ص٢٤٩.

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص٣١٤.

أنه لا كامل كمالًا مطلقًا إلا الله ﷻ؛ فكان ﷻ المستحق للعبادة دون ما سواه، يقول الطبري في تفسير الآية: «لو كان في السماوات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له ﴿لَفَسَدَتَا﴾ يقول: لفسد أهل السماوات والأرض»[1].

ومما يزيد هذا وضوحًا: تدبر قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١]. فإنه دليل قائم على الاستدلال بالضرورة المشاهدة، من انتظام أمر العالم، وأنه لا فساد فيه، وأنه لا تدافع بين الأرباب؛ ما يستلزم أن للعالم والكون ربًا واحدًا؛ **فثبت أنه لا يجوز أن يكون في الوجود إلا إله واحد، وهو: الله لا إله إلا هو.**

يقول ابن القيم مبينا وجه الدلالة من هذه الآية: «فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز البين، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقًا فاعلًا يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى بشركة الإله الآخر معه، بل إن قدر على قهره وتفرده بالإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب به كما ينفرد ملوك الدنيا عن بعضهم بعضًا بممالكهم إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه، فلا بد من أحد أمور ثلاثة:

- إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج١٨ ص٤٢٥.

- وإما أن يعلو بعضهم على بعض.
- وإما أن يكونوا تحت قهر إله واحد وملك واحد كلهم، يتصرف فيهم ولا يتصرفون فيه، ويمتنع من حكمهم عليه، ولا يمتنعون من حكمه عليهم؛ فيكون وحده هو الإله الحق، وهم العبيد المربوبون المقهورون.

وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي وارتباط بعضه ببعض، وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد، من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره، كما دل دليل التمانع على أن خالقه واحد لا رب له غيره؛ فذاك تمانع في الفعل والإيجاد. وهذا تمانع في العبادة والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، يستحيل أن يكون له إلهان معبودان»[1].

لا منعم حقيقي إلا المعبود الحق ﷻ.

وقد أطال ابن تيمية وفصل في الاستدلال النقلي العقلي على أنه لا وجود إلا لرب واحد، هو الله ﷻ، وأن كل من عبد من دونه فإنه مربوب مخلوق، حتى وإن اعتقد فيه عابده - خطأً وظلمًا - الربوبية، ثم قال: «وبهذا الفرقان يتبين أن القول الحق: أنه لا إله إلا الله. مع كون المخلوقات فيها ما اتخذ آلهة من دون الله، فإن الإله يجب أن يكون معبودًا، وهو المعبود لذاته الذي يُحَبُّ غاية الحب بغاية الذل، وهذا لا يصلح إلا لله، ومن عبدَ غيرَه واتخذه إلهًا فهو لفساد عمله وقصده، حيثما اتخذ إلهًا فأحبه لذاته، وبذل له غاية الحب بغاية الذل لجهله وضلاله، ولهذا سموا جاهلية؛ إذ كان أصل قصدهم جهلًا لا علمًا»[2].

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم ج٢ ص٤٦٣ - ص٤٦٤.

(٢) جامع المسائل "المجموعة السادسة" لابن تيمية ص١٨٨.

مناقشة استدلال المتكلمين بدليل التمانع:

لم يعط المتكلمون الآية حقها من الاستدلال؛ «من جهة ظنهم أنه إنما معناها نفي تعدد الأرباب فقط»[١]. وبلفظ آخر: أنهم ذهبوا «إلى أن أخص وصف الإله، هو: القدرة على الاختراع. فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة؛ فقد أثبت إلهين»[٢]. **وقد يكون من أسباب خطأ المتكلمين في الاستدلال بالدليل الشرعي عمومًا، وبدليل التمانع خصوصًا: أنهم رأوا نصوص الوحي تصرح بأنه لا يستحق العبادة إلا من كان ربًا. فظنوا أن العبادة لا تكون إلا باعتقاد الند ربًا.**

وليس الأمر كذلك؛ فإن النص القرآني يستدل بحصر العبادة فيمن كان ربًا؛ لإبطال القول بألوهية الند، لا لحصر شرك العبادة في الاعتقاد بربوبية الند؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]. والآية نزلت حجة على العرب، الذين لا يعتقدون بربوبية الأنداد، وفيها: إبطال عبادتهم للأنداد، بإبطال ربوبيتها، وإثبات نقصها؛ «فجملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾. هو في معنى العلة للنهي الذي في الجملة قبلها. وجملة كل شيء هالك إلا وجهه علة ثانية للنهي؛ لأن هلاك الأشياء التي منها الأصنام وكل ما عبد مع الله وأشرك به دليل على انتفاء الإلهية عنها؛ لأن الإلهية تنافي الهلاك وهو العدم»[٣].

---

(١) جامع المسائل "المجموعة السادسة" لابن تيمية ص١٧٤.

(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص٥٦.

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ج٢٠ ص١٩٧.

وعلى كل حال فإن المتكلمين ظنوا أن دليل التمانع دال على أن الألوهية بمعنى الربوبية؛ فكان استدلالهم بهذا الدليل قاصرًا عن المراد الشرعي منه، ويظهر هذا الضعف في تأمل استدلالاتهم، فإن إمام الحرمين - مثلًا - يستدل بهذا الدليل على أنه لا خالق للكون إلا الله ﷻ، حيث يقول: «يستحيل تقدير إلهين. والدليل عليه، أنَّا لو قدرنا إلهين، وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه، ومن الثاني إرادة تسكينه، فتتصدى لنا وجوه كلها مستحيلة. وذلك أنا لو فرضنا نفوذ إرادتيهما ووقوع مراديهما، لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل. ويستحيل أيضًا أن لا تنفذ إرادتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما، ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد. ويستحيل أيضًا الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته»[١].

أثر فهم المتكلمين لمعنى الإله في فهمهم لدليل التمانع.

ولا شك أن ما ذكره داخل في مدلول الآية، ولكنه ليس العبادة التي خلقنا لأجلها، بمعنى: أن الله ﷻ خلقنا لإفراده بعبادتنا، لا لمجرد الاعتقاد بأنه ﷻ الخالق للكون. وأما عند المتكلمين فإن العبادة صارت محصورة في اعتقاد الربوبية، ولم يعد لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾. دالًا على أنه ﷻ المعبود المألوه، بل صار - عند المتكلمين - دالًا على الخلق؛ يقول ابن الهمام: «الألوهية: الاتصاف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبودًا. وهي: صفاته التي توحد بها سبحانه فلا شريك له في شيء منها، وتسمى خواص الألوهية،

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص٧٣.

ومنها: الإيجاد من العدم، وتدبير العالم، والغنى المطلق»[١]. **ما يلزم منه: أن المقر بالربوبية متأله لا مشرك في العبادة.**

لا يصح تفسير الإله بالرب مع تغـاير مـدلولهما اللغوي.

وبهذا فإن فهم المتكلمين للألوهية قائم على جعلها بمعنى الربوبية. وهو فهم خاطئ شرعًا ولغة؛ إذ يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أن لفظ الجلالة «الله لا تطرح الألف من الاسم، إنما هو "الله" على التمام. وليس من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فعل، كما يجوز في الرحمن الرحيم»[٢]. وكما يجوز في اسم "الرب" فإن دلالته على الفعل ظاهرة، فعلمنا:

(١) أن الإله بمعنى: مألوه. والتأله بمعنى: التعبد. فكان توحيد العبادة: إفراد الله ﷻ بالتأله بمعنى: إفراد المكلفين له ﷻ بأفعال العبادة.

(٢) أن الرب بمعنى: المالك السيد المربي المدبر، «فهو رب كل شيء وخالقه، والقادر عليه، لا يخرج شيء عن ربوبيته»[٣]. فكان توحيد الربوبية: إفراده ﷻ بأفعاله.

وهذا مما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]. ففي الآية إيجاب حصر المكلفين لأفعالهم التعبدية في عبادة الله ﷻ، مع الاستدلال لهذا بأنه لا رب غيره؛ فكانت عبادة الأنداد باطلة. ومما نقله الأزهري: «قال أبو الهيثم: فالله أصله إلاه، قال الله جل وعز: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١]. قال: ولا يكون إلاهًا حتى يكون معبودًا، وحتى يكون لعابده خالقًا، ورازقًا،

(١) المسامرة في شرح المسايرة لابن الهمام ص٥٤.

(٢) العين ج٤ ص٩١.

(٣) مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين ج١ ص٥٨

ومدبرًا، وعليه مقتدرًا. فمن لم يكن كذلك، فليس بإلاه، وإن عبد ظلمًا، بل هو مخلوق ومتعبد. قال: وأصل إلاه ولاه. فقلبت الواو همزة كما قالوا: للوشاح إشاح، وللوجاج إجاج ومعنى ولاه: أن الخلق إليه يولهون في حوائجهم، ويفزعون إليه فيما يصيبهم ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم»[(١)].

المعنى الصحيح لدليل التمانع.

فإن كان الإله لعابده: خالقًا، ورازقًا، ومدبرًا؛ كان معبودًا بحق، قال تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [البقرة:١٣٣]. وأما إن لم يكن الإله لعابده: خالقًا، ورازقًا، ومدبرًا؛ فيكون معبودًا بالباطل؛ قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان:٣]. وقد كان الكل - المؤمن والمشرك - يعلم أنه ليس في آلهة المشركين شيء من الربوبية، يقول ابن عاشور: «فالخبر غير مقصود به الإفادة، بل هو للتعجيب من حالهم»[(٢)]. وبناءً على هذا فدليل التمانع إنما يمنع وجود أكثر من إله معبود بحق. **فظهر أن المراد بقوله تعالى:** ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢]. **إبطال الشرك بعبادة الآلهة المتعددة المعبودة بالباطل، بذكر البراهين الدالة ضرورة على أنها آلهة فاقدة للربوبية؛ فإن انتفت عنها الربوبية علم ضرورة أن عبادتها باطلة.**

ولأجل هذا تأتي الآيات المخاطبة للمشركين في الربوبية والألوهية معًا، بما ينقض قولهم بربوبية غير الله ﷻ أولًا، كالمناظرة الشهيرة التي حصلت بين الخليل ﵇ وبين القائلين بربوبية الكواكب، وفيها أبطل إبراهيم ﵇ اعتقاد قومه

(١) تهذيب اللغة للأزهري ج٦ ص٢٤٣ - ص٢٢٤.

(٢) التحرير والتنوير ج١٨ ص٣١٩.

بربوبيتها؛ بما فيها من نقص مشاهد لا يمكن إنكاره؛ فلما بطلت ربوبيتها؛ كانت العبادة حق الله ﷻ دون هذه الأنداد، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:٨٣].

انتفـاء الربوبيـة برهـان علـى بطلان عبادة الند.

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة:١٧]. فالآية تبين أن المسيح وأمه عليهما السلام لم يعبدا بحق؛ لأنهما لم يتصفا بالصفات التي يجب أن تكون في الإله، بل هما خلق من مخلوقات الله ﷻ، قال تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥]. فاستدل «على بشريتهما بإثبات صفة من صفات البشر، وهي: أكل الطعام. وإنما اختيرت هذه الصفة من بين صفات كثيرة؛ لأنها ظاهرة واضحة للناس؛ ولأنها أثبتتها الأناجيل»[1].

وهذا واضح تمامًا في الآيات التي يستدل بها الله ﷻ على نفي ربوبية المعبودات التي زعم عابدوها فيها الربوبية، يقول ابن تيمية: «بين الله تعالى في كتابه أن كل واحد من ذهاب كل إله بما خلق، ومن علو بعضهم على بعض، برهان قاض بأنه ليس مع الله إله، كما قال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١]. فجعل هنا لازمين، كل منهما يدل على انتفاء الملزوم.

أحدهما قوله: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١]. فإن الإله لا بد أن يكون قادرًا مستقلًا بالقدرة على الفعل، لا يحتاج في كونه قادرًا إلى غيره...

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ج٦ ص٢٨٦.

وأما البرهان الثاني: وهو لزوم علو بعضهم على بعض، وذلك بمنع إلهية المغلوب فإنه يمتنع أن يقدر أحدهما على عين مقدور الآخر؛ لأن ذلك يستلزم أن يكون ما فعله أحدهما يقدر الآخر أن يفعله، مع كونه فعل الأول»(١).

فلا بد إذا تعددت الآلهة - التي تستحق العبادة - من أحد هذين الأمرين، ولكن أحدهما لم يوجد؛ فعلمنا أنه لا يستحق العبادة إلا إله واحد، هو ربنا ﷻ.

وأما عند المتكلمين فإن دليل التمانع يدل على:

(١) أنه لا خالق للعالم إلا الله ﷻ.

(٢) أن شرك العبادة محصور في اعتقاد وجود خالق غير الله ﷻ.

من آثار عدم التمييز بين معنى الألوهية والربوبية.

وبناءً على تفسير المتكلمين للألوهية بالربوبية، نجد الرازي يفسر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف:٨٤]. بأن «هذه الآية من أدل الدلائل على أنه تعالى غير مستقر في السماء؛ لأنه تعالى بين بهذه الآية أن نسبته إلى السماء بالإلهية كنسبته إلى الأرض، فلما كان إلهًا للأرض، مع أنه غير مستقر فيها؛ فكذلك يجب أن يكون إلهًا للسماء مع أنه لا يكون مستقرًا فيها»(٢). وليس المراد مناقشة الرازي في عقيدة العلو. بل التأكيد على أن الكثير من المتكلمين يقررون أن الربوبية والألوهية شيء واحد. وقولهم قول خاطئ؛ فإن الآية لا تدل على الخلق والربوبية، بل معناها: «معبود في السماء والأرض»(٣). وهذا المعنى نجده عند علماء الحديث، يقول ابن عبدالبر: «في السماء إله معبود من أهل السماء، وفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ج٩ ص٣٥٩ - ص٣٦١.

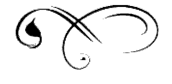
(٢) التفسير الكبير ج٢٧ ص٦٤٨.

(٣) تفسير السمعاني ج٥ص١١٩.

الأرض إله معبود من أهل الأرض»(١). ونجده عند المفسرين المهتمين بالوجه اللغوي في التفسير، قال أبو حيان: «المعنى: أنه هو معبود في السماء، ومعبود في الأرض»(٢).

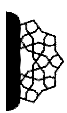
لا يصح حصر مدلول الأسماء الحسنى في مدلول واحد.

وبهذا نصل إلى أن لله ﷻ أسماء، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]. وقال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة»(٣). ومنها: لفظ الجلالة "الله" ومنها: "الرب" ولكل اسم من هذين الاسمين معنى يختص به؛ فالأسماء الحسنى مترادفة من ناحية دلالتها على ذات إلهية كاملة، ومتباينة من ناحية دلالة كل اسم منهما على معنى يختص به. وأما جعل الأسماء الإلهية بمعنى واحد كلها؛ فباطل قطعًا. فإن قيل: نحن جعلنا "الله" و"الرب" فقط بمعنى واحد. قيل: التصريح بأنهما اسمين؛ يوجب الاعتراف بأن لكل اسم مدلول يمتاز به عن الاسم الآخر.



(١) التمهيد لابن عبدالبر ج٧ص١٣٤.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان ج٨ص٢٩.
(٣) أخرجه البخاري برقم: (٢٧٣٦) ومسلم برقم: (٢٦٧٧).

المطلب الثاني



الاستدلال بنقص الأنداد

يقوم الاستدلال بنقص الأنداد على بطلان عبادتها على:

(١) مخاطبة المشرك بما يؤمن به من انتفاء الربوبية عن الأنداد التي عبدوها من دون الله ﷻ، كما وجد في الاستدلال على بطلان شرك العرب. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٤]. وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ﴾ [الإسراء:٥٦]. والآيات في هذا كثيرة.

(٢) إلجاء المعتقد بربوبية غير الله ﷻ إلى الاعتراف بانتفاء الربوبية عن كل معبود إلا الله ﷻ.

تقوم العبادة بطبيعتها على طلب النفع من المعبود.

وقد مر من الإيضاح والشرح لهذين المنهجين ما يغني عن الإعادة هنا. ولكن نلخص الغاية منهما، والتي تتمثل في قول ابن القيم: «فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود؛ لما يرجو من نفعه، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكًا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكًا لمالكها، أو ظهيرًا، أو وزيرًا ومعاونا له، أو وجيهًا ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت؛ انتفت أسباب الشرك، وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض، فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحق فنفى شركتها

له، فيقول المشرك قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاونا، فقال ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:٢٢] فلم يبق إلا الشفاعة، فنفاها عن آلهتهم، وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع، فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه»[١].

طلب الشفاعة من الأنداد لا يستلزم اعتقاد ربوبيتها.

وبقي أن يجاب عن شبهة، وهي: أن البعض قد يفهم من قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه:١٠٩]. أن المشركين العرب كانوا يقولون بربوبية الأنداد؛ لأن اعتقاد شفاعتها بغير إذن الله ﷻ مستلزم لاعتقاد الربوبية فيها. وجوابه: أن هذا باطل من وجوه:

(١) أن من العرب من كان مشركًا في العبادة، مع أنه لم يكن مؤمنا باليوم الآخر، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٨]. فعلمنا أنه لا تلازم بين طلب الشفاعة الأخروية وبين الشرك في العبادة، بل قد يكون المرء مشركًا لعبادته للأنداد؛ طلبًا لشفاعتها في منافع دنيوية، كما وقع من المشركين العرب المنكرين ليوم القيامة.

(٢) تقدم أن طلب الشفاعة يستلزم انتفاء اعتقاد الربوبية في الند؛ فإن الشافع لا يكون إلا طالبًا، واعتقاده طالبًا يتنافى مع اعتقاده ربًا؛ فإن الرب لا يكون إلا خالقًا آمرًا، لا متوسلًا طالبًا[٢].

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم ج٢ ص٤٦١ - ص٤٦٢.

(٢) للاطلاع على هذا: انظر ص٥٦-٦١.

فإن قلتَ: فما معنى طلبهم الشفاعة بغير إذن الله ﷻ؟ قيل: الإذن الوارد في نصوص الوحي على نوعين: إذن كوني متعلق بالربوبية، وإذن شرعي، «أما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٥]»(١). وقد كانت مخالفة المشركين الطالبين للشفاعة من الأنداد؛ لكونهم طلبوا شيئًا لم يأذن فيه الله ﷻ شرعًا، يقول الراغب الأصفهاني: «الإِذنُ في الشيء: إعلام بإجازته والرخصة فيه»(٢).

لا تلازم بين مخالفة الإذن الشرعي وبين الشرك في الربوبية.

فالمتعلق بالشفاعة الشركية، متعبد متدين بفعل شركي لم يأذن فيه الله ﷻ، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]. ونجد ابن كثير يعيب عليهم طلب «شفاعة هذه الأصنام والأنداد عند الله، وهو لم يشرع عبادتها ولا أذن فيها، بل قد نهى عنها»(٣). ومخالفة الإذن الشرعي سبب في الإثم، ثم يختلف الإثم من شخص إلى شخص: فمن عبد غير الله ﷻ؛ فقد فعل شرك لم يأذن به الله ﷻ. والمسلم الفعل للفاحشة؛ آثم، ولكنه ليس واقعًا في شرك العبادة؛ فضلًا عن كونه مشركًا في الربوبية.

فظهر الفرق بين الشفاعة المنفية: التي تطلب من غير الله ﷻ. والشفاعة المثبتة: التي تطلب من الله ﷻ، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٤]. فإن قال المسلم: اللهم شفِّعْ فيَّ نبيك محمد ﷺ، كانت هذه عبادة مشروعة.

---

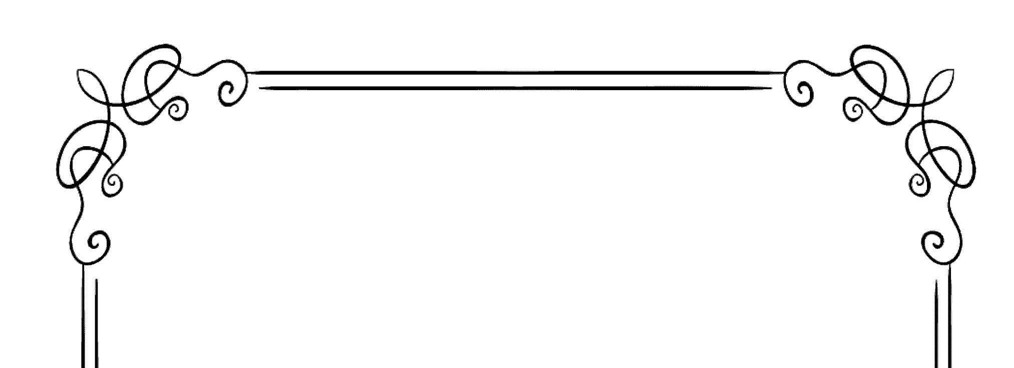
(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٤٥٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص٧١.

(٣) تفسير القرآن العظيم ج٧ص٤٥٨.

فالله ﷻ يكرم من شاء عباده بالشفاعة. ولا يشفعون إلا فيمن رضي الله ﷻ أن تكون الشفاعة فيه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].





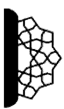
المبحث الثالث

أمثلة على العبادات التي لا يستحقها إلا الله

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: العبادات القلبية.
- المطلب الثاني: عبادات الجوارح.

المطلب الأول



العبـادات القلبيـة

من أعمال القلوب التي هي من أنواع العبادة: التوكل، وهو حالة للقلب تنشأ عن معرفة الله ﷻ، وتفرده بالخلق والأمر والتدبير والضر والنفع، وأنه ما شاء ﷻ كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فتوجب اعتماد القلب عليه ﷻ، وتفويض الأمر إليه ﷻ، والثقة به ﷻ[(١)]. ويذكر سعيد بن جبير ﵀ أن «التوكل على الله نصف الإيمان»[(٢)].

ومما يدل على أن التوكل عبادة، لا يصح أن تصرف لغير الله ﷻ: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل:٩٨-١٠٠]. ووجه الدلالة: أن تقديم المجرور على الفعل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل:٤٢]. للقصر، أي: لا يتوكلون إلا على ربهم. وجعل الفعل مضارعًا؛ لإفادة تجدد التوكل واستمراره[(٣)].

ومما يؤكد أنه التوكل عباده، وأنه لا يجوز توجيه هذه العبادة إلى أحد غير الله ﷻ: قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [هود:١٢٣]. أي: اعبده دون

(١) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٧٧.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم ج٥ص١٦٥٦ وانظر: الدر المنثور للسيوطي ج٣ص١٦٢.
(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج١٣ص٢٢٤.

غيره، وتوكل عليه دون غيره؛ فإنه لا يعقل أن يصرف العاقل شيئًا من العبادة إلى غيره ﷻ، مع أنه ﷻ المتفرد بالأمر والنهي(١).

لا تعارض بين التوكل وبين بذل الأسباب.

وما سبق إنما هو في التوكل الذي هو عبادة وتدين. فوجب التفريق بينه وبين بذل الأسباب؛ طلبًا لحصول الأمر المرغوب، فإن توكيل الإنسان للإنسان في شيء يقدر عليه فعل جائز، يقول سهل بن عبد الله: من قال: إن التوكل يكون بترك السبب. فقد طعن في سنة رسول الله ﷺ(٢). فالأمور التي يستعينن بها الإنسان في شؤونه، هي أسباب مباحة شرعًا، وليس في سلوكها أي محذور شرعًا(٣).

ومن أنواع العبادة التي أمر الله ﷻ بها: الاستعانة، والدليل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] قال الطبري: وتأويل قوله:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. لك اللهم نخشع ونذل ونستكين إقرارًا لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك(٤)، وهذا كله تبرؤ من الأصنام(٥). وقد تكون الاستعانة عملًا قلبيًا. وقد تكون بالدعاء، الذي يأتي - إن شاء الله - بيانه في عبادات الجوارح.

مناقشة من يقيس الاستعانة بالأموات على الاستعانة بالعبادة.

ومن العجيب: أن تجد من يؤمن بأن قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]. دال على حصر العبادة في الله ﷻ، ثم يذهب - مع هذا - إلى جواز الاستعانة بالأولياء الصالحين الأموات، مستدلًا بقوله تعالى:

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج١١ص٣٥٥.
(٢) انظر: تفسير القرطبي ج٤ص١٨٩ وجامع العلوم والحكم ج٢ص٤٩٨.
(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ج٤ ص٥٣٨.
(٤) انظر: جامع البيان للطبري ج١ص١٥٧.
(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور ج١ص٨.

﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة:٤٥]. زاعمًا أن جواز الاستعانة بالصبر والصلاة، دال على جواز الاستعانة بأصحاب القبور. وهذا القول من الغرائب؛ فإن قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]. نهي عن الوقوع في شرك العبادة. وأما قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة:٤٥]. فإيجاب للاستعانة بالعبادة، خصوصًا الصبر والصلاة؛ فكان مدلول الآية الأولى: النهي عن تأليه غيره ﷻ. وكان مدلول الآية الثانية: الإرشاد إلى وجوب التأله والتعبد لله ﷻ. فكانتا جميعًا ناهيتين عن الوقوع في شرك العبادة.

ووجه الخطأ في استدلاله: زعمه أن قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة:٤٥]. يدل على جواز الاستعانة بما كان إلهيًا، والولي الصالح إلهي؛ فجازت الاستعانة بأصحاب الأضرحة قياسًا على جواز الاستعانة بالصبر والصلاة. وليس الأمر كما زعم؛ فإن الآية إنما تدل على جواز الاستعانة بالعبادات، وأما الاستعانة بالعابدين فلم تتطرق لها، سواء أكانوا أحياءً أو أمواتًا. فإن كان الصالح حيًا، فالاستعانة به فيما يقدر عليه من بذل الأسباب المشروعة. وأما إن كان ميتًا، فإن الاستعانة به تدين وتعبد لا يجوز إلا لله ﷻ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ [الأعراف:١٩٤].

فيجب التفريق بين العبادة والعابد، فالعبادة هي: التأله، وهي أفعال لا تقوم بذاتها. وأما العابد فهو: المتأله، وهو شخص قائم بذاته، وحث الشارع على الاستعانة بالتأله، لا يدل على جواز الاستعانة بغير الله ﷻ؛ فإن ثمة فارقًا بين الأمرين، بيانه: أن العبادات أفعال مأمور بها، لا أموات منهي عن دعائهم؛ فكان المستعين بالعبادة باذلًا لها لله ﷻ، لا مستعينا بغيره ﷻ.

ومن أنواع العبادة التي أمر بها ﷻ: الاستعاذة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]. حيث كان رجال من الإنس يبيت أحدهم بالوادي في الجاهلية، فيقول: أعوذ بعزيز هذا الوادي من سفهاء قومه. فزادهم ذلك إثمًا[(١)]. وبين ابن عاشور أن أول من سن ذلك قوم من أهل اليمن، ثم بنو حنيفة، ثم فشا ذلك في العرب، وأكد على أن هذا الاعتقاد إنما هو أوهام وتخيلات[(٢)]. ويقول الإمام ابن عبدالبر: «في الاستعاذة بكلمات الله، أبين دليل على أن كلام الله منه تبارك اسمه وصفة من صفاته ليس بمخلوق؛ لأنه محال أن يستعاذ بمخلوق، وعلى هذا جماعة أهل السنة والحمد لله»[(٣)]. وقال القرطبي: لا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك[(٤)].

ومن الأعمال التي هي من أنواع العبادة المحبة، قال المقريزي: من أحب مع الله ﷻ شيئًا غيره كما يحبه؛ فقد اتخذ نِدّا من دونه[(٥)]. وأكد ابن عاشور[(٦)] على أن العبادات المشروعة في جميع الشرائع مبنية على محبة الله ﷻ، وكذلك عبادة المشركين لأصنامهم؛ قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة:١٦٥].

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج٢٣ص٦٥٤.
(٢) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج٢٩ص٢٠٩.
(٣) التمهيد لابن عبدالبر ج٢٤ص١٨٦.
(٤) انظر: تفسير القرطبي ج١٩ص١٠.
(٥) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٤٦.
(٦) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج١ص١٨٠.

لا تكون المحبة شركًا إلا إن كانت تعبدًا وتدينا.

وهنا سؤال: متى تكون المحبة شركًا في العبادة؟ هذا السؤال الكبير سؤال أجاب عنه المقريزي بقوله: «معلوم قطعًا أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربّهم وخالقهم، فإنهم كانوا كما أخبر الله عنهم مقرّين بأن الله تعالى وحده هو ربّهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله وحده، وأنه ربّ السّموات السّبع وربّ العرش العظيم، وأنه ﷺ هو الذي بيده ملكوت كل شيءٍ، وهو يجير ولا يجار عليه، وإنما كانت هذه التسوية بينهم وبين الله تعالى في المحبّة والعبادة، فمن أحبّ غير الله تعالى وخافه ورجاه، وذلّ له كما يحبّ الله تعالى ويخافه ويرجوه؛ فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله»(١).

وعلى هذا فإن المحبة التي تكون شركًا هي محبة العبادة. أي: المحبة التي يتذلل بها المحب ويخضع خضوعًا اختياريًا، متدينا بهذا الفعل. وأما إن خضع بلا محبة تذلل وتدين؛ فلا يكون شركًا في العبادة، يقول ابن تيمية: «من خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدًا له، ولو أحب شيئًا ولم يخضع له؛ لم يكن عابدًا له، كما قد يحب ولده وصديقه، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء، بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله»(٢).

وشاهد هذا ودليله: قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢]. فإن بني إسرائيل لم يجتمعوا على عبادة فرعون، وإن كانوا

(١) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٤٦.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج١٠ ص١٥٣.

خاضعين مذللين بين يديه جميعًا. وأما العجل فكانوا عابدين له؛ لكونهم خضعوا له محبين متدينين، قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٩٣]. أي: «أشربوا في قلوبهم حب العجل»[١]. يقول الطاهر ابن عاشور:: «إنما شغفوا به استحسانا واعتقادًا أنه إلههم، وأن فيه نفعهم؛ لأنهم لما رأوه من ذهب؛ قدسوه من فرط حبهم الذهب. وقد قوي ذلك الإعجاب به بفرط اعتقادهم ألوهيته؛ ولذلك قال تعالى: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾. فإن الاعتقاد يزيد المعتقد توغلا في حب معتقده»[٢].

حقيقة المحبة الشركية.

وبهذا نعلم أن الضابط في حد المحبة الشركية: كون المحب يتدين ويتعبد بها إلى المحبوب. وليست العبرة بكمية الحب الموجودة في القلب، فوجود مسلم يحب النبي ﷺ أكثر من حب المشرك لآلهته، لا يعني أن المسلم قد انتقل من التوحيد إلى الشرك، بل هو موحد عامل بعمل جليل من أعمال التوحيد؛ قال النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما... »[٣]. وذلك أنه يتقرب بمحبة النبي ﷺ إلى الله ﷻ، ويرى أنه عابد لله ﷻ، وهو كذلك في الحقيقة والواقع.

وكذلك محبة الصالحين، ومحبة أعمالهم الصالحة، هي عمل صالح نتعبد به الله ﷻ، قال النبي ﷺ: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان، حتى يحب المرء لا يحبه إلا لله»[٤].

---

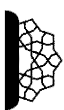
(١) تفسير الطبري ج٢ ص١٥٩.
(٢) التحرير والتنوير ج١ ص٦١١.
(٣) أخرجه البخاري برقم: (١٦).
(٤) أخرجه البخاري برقم: (٦٠٤١).

ومن أنواع العبادة التي أمر الله بها: الرغبة، والرهبة، والخشوع، ومما يد على هذا قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٨٩-٩٠]. وتفسيرها: أن الذين سميناهم، أي: زكريا، وزوجه، ويحيى عليهم السلام، كانوا يسارعون في الخيرات، وهي: الأعمال النافعة التي قصد بها وجه الله جل، والعبادة الخالصة له ﷻ، فكانوا يعبدونه ﷻ رغبة منهم فيما يرجونه من فضله ورحمته، ورهبة وخشية منهم من عذابه وعقابه؛ لتركهم لعبادته ﷻ(١).



(١) انظر: تفسير القرطبي ج١١ص٣٣٦ وزهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة ص٤٩١١.

المطلب الثاني



عبادات الجوارح

عبادات الجوارح كثيرة، إلا أن من أهمها: الدعاء. الذي يقول الخطابي في تعريفه: «معنى الدعاء: استدعاء العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة. وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية»(١). وينقل الإمام ابن عبدالبر ذهاب العلماء إلى أنه أفضل العبادة؛ لما فيه من الإخلاص واليقين والرجاء(٢). وقولهم قائم على الاستدلال بقول النبي ﷺ: «أفضل العبادة الدعاء»(٣).

تعلق الدعاء بالربوبية والألوهية معًا.

ومن صور فضل الدعاء: أنه متعلق بالربوبية والألوهية معًا، يقول ابن تيمية: «الإلهية تتضمن الربوبية، والربوبية تستلزم الإلهية؛ فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران، كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١ مَلِكِ النَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ النَّاسِ﴾ [الناس:١-٣]. وفي قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]. فجمع بين الاسمين: اسم الإله، واسم الرب؛ فإن "الإله" هو المعبود الذي يستحق أن يعبد. و"الرب" هو الذي يربي عبده فيدبره. ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله، والسؤال

---

(١) شأن الدعاء للخطابي ص٤.

(٢) انظر: الاستذكار لابن عبد البر ج٤ص٢٢٣.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك برقم: (١٨٠٥) وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم: (١١٢٢).

متعلقًا باسمه الرب؛ فإن العبادة هي الغاية التي لها خلق الخلق. والإلهية هي الغاية؛ والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء حالهم»(١).

فلما كان الدعاء عبادة؛ وجب إفراده ﷻ به، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ٥- ٦]. وقال النبي ﷺ: «الدعاء هو العبادة، ثم قرأ: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠]»(٢). يقول المعلمي: «فكلمة ﴿إِنَّ﴾ في مثل هذا تفيد التعليل - على ما صرَّح به أهل الأصول وغيرهم - وذلك يقتضي أن الدعاء عبادةٌ، كأنه قال: ادعوني؛ فإن الدعاء عبادةٌ، ومَن استكبر عن عبادتي؛ سيدخل جهنَّم»(٣).

حكم دعاء غير الله ﷻ.

فلا يجوز للمسلم دعاء أحد إلا الله ﷻ، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]. قال الطبري: «لا تشركوا به فيها شيئًا، ولكن أفردوا له التوحيد، وأخلصوا له العبادة»(٤). ومما يدل على أن دعاء غير الله ﷻ شرك في العبادة: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٠] أي: إنما أدعو ربي وحده ولا أشرِك معه في العبادة أحدًا من خلقه. والعطف مؤكد لمفهوم القصر(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى ج١٠ ص٢٨٤.
(٢) أخرجه الترمذي برقم: (٣٢٤٧) وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم: (١٣٢٩).
(٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٦٥.
(٤) جامع البيان للطبري ج٢٣ص٦٦٥.
(٥) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج٢٩ص٢٢٦.

ولكن: متى يكون الدعاء عبادة؟ فإن من البديهي أنه ليس كل دعاء لغير الله ﷻ يكون شركًا؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح:٥]. ولحديث ابن عباس ﷺ: لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل ﷺ إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب؛ فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى...»[(١)].

الجواب عن هذا: **لا يكون الدعاء شركًا في العبادة، إلا إن كان تدينا لغير الله ﷻ. وأما إن كان الدعاء نداءً مطلقًا، لا يتذلل ولا يخضع ولا يتعبد به إلى المدعو؛ فلا يكون شركًا.** فبما أن العبادة: التذلل والخضوع محبةً لله ﷻ، بفعل ما أمر به ﷻ، والانتهاء عما نهى عن فعله، رغبًا ورهبًا. فإن المشرك بالدعاء سيكون: المتذلل الخاضع محبةً للند، رغبةً في حصول مطلوب، أو رهبة من حصول مرهوب؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء:٢١٣].

أمثلة على الدعاء الذي يكون شركًا في العبادة.

ومن الأمثلة على الدعاء الذي يكون عبادة لغير الله ﷻ: أن يأتي المرء إلى قبر الولي الصالح، «يسأله حاجته، مثل: أن يسأله أن يزيل مرضه، أو مرض دوابه، أو يقضي دينه، أو ينتقم له من عدوه، أو يعافي نفسه وأهله ودوابه، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا اللّه ﷻ، فهذا شرك صريح»[(٢)]. يقول ابن كثير: «لا أضل ممن يدعو أصنامًا، ويطلب منها ما لا تستطيعه»[(٣)]. ويقول الشوكاني: «فلا شك أن من اعتقد في ميت من الأموات، أو حي من الأحياء

(١) أخرجه البخاري برقم: (٧٣٧٢).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٢٧ ص٧٢.
(٣) تفسير القرآن العظيم ج٧ ص٢٧٥.

أنه يضره أو ينفعه، إما: استقلالًا. أو مع الله تعالى. وناداه أو توجه إليه أو استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفرده بالعبادة؛ إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه، ودفع الضر عنه هو نوع من أنواع العبادة»[1].

لا يصح فهم كلام علماء السلف على وفق أصول منهج المتكلمين.

فإن قلتَ: إن في كلام علماء السلف الجاعلين الدعاء الشركي: دعاء غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله. ما يوحي بأن شرك العبادة لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في الند المعبود. وهذا يتعارض مع ما تكرر معنا من أن شرك العبادة: عبادة غير الله ﷻ، سواء أعتقد الربوبية في الند أم لم يعتقدها. قلتُ: ليس الأمر كذلك؛ فإن بين كلام علماء السلف وعلماء الكلام بونا شاسعًا، بيانه:

(١) أن شرك العبادة عند أهل الحديث والأثر يكون بعبادة غير الله ﷻ، بأي نوع من أنواع العبادات، ومنها: أفعال الجوارح؛ فيكون التدين بالتذلل والخضوع نداءً وتوجهًا عبادة للمدعو؛ فلا يصح أن يصرف مثل هذا الدعاء إلا إلى الله ﷻ.

(٢) أن شرك العبادة لا يكون عند المتكلمين بفعل شيء من هذه الأمور، بل الشرك عندهم محصور في اعتقاد الربوبية في الند.

والأصل المنهجي الصحيح: أن نفهم كلام علماء السلف على وفق منهجهم في تعريف العبادة، لا على وفق منهج المتكلمين. فإن كان منهج أهل الحديث والأثر قائمًا على أن المرء قد يقع في شرك العبادة، مع سلامته من الوقوع في شرك الربوبية؛ استدلالًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٤٩.

وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف:١٠٦]. وقائمًا على أن بين الدعاء وبين غيره من العبادات - كالحج، والطواف، والعكوف، والذبح، والنذر، - فرقًا جوهريًا؛ فإن الدعاء طلب لأمر يراد حدوثه؛ ولهذا كان له تعلق بالألوهية والربوبية معًا، يقول ابن تيمية: «فالعبادة متعلقة بألوهيته، والاستعانة متعلقة بربوبيته»[(١)]. **فإن سؤال الإنسان ما لا يقدر عليه سيكون أعم من اعتقاد الربوبية فيه**؛ فإن ما لا يكون مقدورًا عليه سيكون:

(١) ما لا يقدر عليه الإنسان؛ لكونه إنسانا مربوبًا مخلوقًا، وليس بخالق.

(٢) ما لا يقدر عليه الإنسان؛ لأن الله ﷻ لم يجعله سببًا في وجوده.

لا يكون المطلوب مقدورًا للمدعو إلا إن كان سببًا في وجوده.

فغير المقدور عليه عند أهل السنة أعم منه عند المتكلمين؛ فإن كان المدعو سببًا في وجود المراد المرغوب، كان مقدورًا له، حتى وإن لم يكن مقدورًا لغيره، مثاله: لو أن أحد الحواريين طلب من عيسى عليه السلام أن يحيي له ميتًا، فإن هذا الطلب لا يكون دعاءً شركيًا؛ لأن المطلوب مقدور عليه، قال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:٤٩]. ولو أن أحدًا أتى إلى قبر مريم عليها السلام، ودعاها طالبًا منها الشفاعة عند الله ﷻ؛ فإن فعله يكون شركًا في العبادة؛ لأنه طلب - باذلًا الدعاء والعبادة - من الميت ما لا يقدر عليه؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٤].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج١ ص٧٤.

ومما يوضح لنا أن المقدور عليه عند أهل السنة أعم منه عند المتكلمين: أن أهل الحديث يصرحون بأنه لا يشترط في الدعاء الشركي أن يكون الداعي معتقدًا بربوبية المدعو؛ «وهكذا كانت الجاهلية، فإنهم يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنما عبدوا أصنامهم لتقربهم إلى الله زلفى كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز. نعم إذا لم يحصل من المسلمين إلا مجرد التوسل»[١].

الفرق بين دعاء الميت وبين التوسل به.

وهذه مسألة جديرة بالتدقيق عليها، وهي: أن بعض المسلمين قد يفهم من بعض النصوص أن الميت حي في قبره حياةً مماثلة لحياته الدنيوية؛ فيأتي إليه متوسلًا بجاهه إلى الله ﷻ؛ فلا يكون داعيًا الميت، بل متوسلًا به؛ فلا يكون واقعًا في شرك العبادة، يقول ابن تيمية: «كثير في القرآن ينهى أن يُدعى غير الله: لا من الملائكة، ولا الأنبياء، ولا غيرهم؛ فإن هذا: شرك. أو ذريعة إلى الشرك»[٢]. والفرق بين الصورتين: أن المتوسل لم يدع الميت، بل دعا الله ﷻ، متوسلًا بالميت وجاهه.

وبهذا نصل إلى أن أحوال الداعي مع المدعو لا تخلو من:

(١) من دعا الند طالبًا منه خلق المطلوب؛ فقد وقع في شرك الألوهية؛ لما قام به من تذلل وخضوع وتعبد بدعاء غير الله ﷻ. ووقع في شرك الربوبية الأكبر؛ فإنه زعم وجود خالق مع الله ﷻ. وشرك العبادة عند المتكلمين محصور في هذا النوع.

(٢) من دعا الند ليكون سببًا في حصول الأمر المدعو به؛ فقد وقع في شرك

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٤٩.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص٥٢.

العبادة الأكبر؛ لعبادته غير الله ﷻ. ووقع في شرك الربوبية الأصغر؛ لأنه اعتقد السببية في المدعو، مع دلالة النص على نفيها. وهذا النوع هو موطن الخلاف مع المتكلمين، يقول ابن تيمية: «ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك: وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، **فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا. ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك**»(١).

(٣) من دعا الله ﷻ متوسلًا بالميت(٢).

وبالتركيز على المذكور في الفقرة (٢) نجد النصوص صريحة في إثبات كونه شركًا في العبادة، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]. حيث يذكر ابن عباس ﷺ أنها «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت»(٣). ولم يكن قوم نوح معتقدين بربوبية الصالحين، الذين دفنهم أجدادهم، وإنما كان لهؤلاء الصالحين «أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صوّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوّروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، **وبهم يُسقون المطر**.

(١) درء تعارض العقل والنقل ج١ ص٢٢٧ - ص٢٢٨.

(٢) سيأتي بحث موضوع التوسل في ص١٤٥.

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٤٩٢٠).

فعبدوهم»[١]. وظاهر أن الباء هنا باء السببية، بمعنى: أنهم كانوا يأتون إلى قبور هؤلاء الصالحين، فيدعونهم ليكونوا سببًا في نزول المطر.

لا يشترط في الدعاء أن يكون الداعي معتقدًا بربوبية الند.

وبالنظر في واقع الجاهليين الذين بعث فيهم النبي ﷺ، نجدهم كانوا يعتقدون سببية الأوثان التي عبدوها، ولم يكونوا معتقدين فيها الربوبية؛ لما مر معنا من أدلة. ولقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]. ولقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧]. فقد «كان ناس من الإنس يعبدون قومًا من الجنّ، فأسلم الجنّ وبقي الإنس على كفرهم، فأنزل الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧]. يعني: الجنّ»[٢]. وهذا يفيدنا:

(١) أن الجاهليين العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ لم يعتقدوا بربوبية معبوداتهم التي يدعونها مع الله ﷻ؛ فإنهم كانوا يعلمون أن هذه المعبودات من الجن[٣]؛ ما يلزم منه: علمهم بأنها مخلوقة لا خالقة.

(٢) أن سؤال الغائب عمومًا، والميت خصوصًا، مباين لسؤال الحي الحاضر مباينة تامة، يقول المعلمي: «وقد تأمّلنا الفرق بينه وبين سؤال الناس بعضهم بعضًا، فوجدنا أن السؤال من الملائكة فيه تذلُّلٌ لهم وتعظيمٌ يُتديَّن به»[٤]. **وهذا التذلل والتعظيم والتدين؛ هو الذي أوقع الجاهليين العرب في شرك العبادة.**

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج٢٣ ص٦٣٩.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج١٧ ص٤٧٢.

(٣) صحيح مسلم برقم: (٣٠٣٠).

(٤) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٧٨٩.

قصور الحد الكلامي عن ضبط الشرك بالدعاء.

وأما عند المتكلمين فإن شرك الدعاء محصور في الاعتقاد بوجود خالق غير الله. ولازم هذا: أن المعتقد بوجود خالق غير الله ﷻ مشرك في العبادة، وإن لم يقرن اعتقاده بالدعاء بالجوارح؛ فلو أن زيدًا من الناس اعتقد أن عمرًا يخلق كخلق الله ﷻ؛ لكان مشركًا باعتقاده، وإن لم يدعه بلسانه. ونحن لا ننازع أهل الكلام في كونه شركًا في الاعتقاد، وإنما الخلاف في كون التذلل والخضوع والطلب بالجوارح شركًا في العبادة والعمل. ومهما ذكروا من أدلة على أن اعتقاد وجود خالق غير الله ﷻ شرك في الاعتقاد، فإن أدلتهم لا تقدح في قولنا: إن الدعاء تذللًا وخضوعًا وتدينا للمدعو شرك في العبادة.

«فلا بد في الدليل:

(١) أن يكون مساويًا للحكم، أو أخص منه؛ ليكون مستلزمًا له.

(٢) ولا بد أن يكون أعم من المحكوم عليه، أو مساويًا له؛ ليتناول جميع صور المحكوم عليه.

وإلا لم يكن دليلًا على حكمه، بل على حكم بعضه»[١]. ودليل المتكلمين أخص من المحكوم عليه؛ فإن الدليل المثبت لشرك المعتقد بوجود خالق غير الله ﷻ، لا ينفي شرك المتدين بدعاء غير الله ﷻ، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون:١١٧]. فكل دعاء عبادة، يصير المدعو إلهًا لمن دعاه، وإن لم يعتقد فيه الربوبية.

ومن أنواع العبادات: **الاستغاثة**، التي هي نوع من أنواع الدعاء، إلا أنها أخص؛ لأنها لا تكون إلا للمضطر؛ قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص٣٤٩.

لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال:٩]. والاستغاثة بغير الله شرك أكبر، يقول القرطبي: «لا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك»[١]. ومع كونها شركًا أكبر، فإنها باطلة عقلًا، قال أبو يزيد البسطامي: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق[٢]. وقال حمدون القطار: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون[٣].

لا تعارض بين النهي عن الاستغاثة بغير الله وبين جواز الاستغاثة بالحي القادر على الإغاثة.

فإن قلتَ: وردت الاستغاثة بغير الله ﷻ في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص:١٥]. قيل: فهم هذا مبني على ما مر من معنى الشرك بدعاء غير الله ﷻ؛ ولأجل هذا نجد الكثير من العلماء يذكرون أن الاستغاثة الشركية: الاستغاثة بالأموات أو بالغائبين، يقول ابن تيمية: «من استغاث بميت أو غائب من البشر، بحيث يدعوه في الشدائد والكربات، ويطلب منه قضاء الحوائج، فيقول: يا سيدي الشيخ فلان أنا في حسبك وجوارك. أو يقول عند هجوم العدو عليه: يا سيدي فلان. يستوحيه ويستغيث به، أو يقول ذلك عند مرضه وفقره وغير ذلك من حاجاته؛ فإن هذا ضال جاهل مشرك عاص لله باتفاق المسلمين»[٤].

وليس معنى هذا: أن العلماء يحصرون شرك العبادة في الاستغاثة الأموات؛ فإن الحي قد يعبد من دون الله ﷻ، كما علمنا في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧]. فلا فرق بين أن

(١) الجامع لأحكام القرآن ج١٩ ص١٠.

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية ج١ص١٠٦.

(٣) انظر: تفسير السلمي ج٢ص٨.

(٤) جامع المسائل لابن تيمية "المجموعة الثالثة" ص١٤٥ - ص١٤٦.

يكون المدعو من دون الله ﷻ «إنسانا من الأحياء، أو الأموات - كما يفعله الآن كثير من المسلمين - وكل عالم يعلم هذا، ويقر به؛ فإن العلة واحدة»(١). فإن رضي المدعو بعبادة الناس له؛ كان طاغوتًا. يقول الإمام «مالك: الطاغوت ما يعبدون من دون الله»(٢). وليس هذا قولًا لمالك فقط، بل قد قال: «الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير أهل اللغة: الطاغوت كل ما عبد من دون الله تعالى»(٣).

لا حجة فيما خرج مخرج الغالب.

فعلمنا أن مراد السلف بتقييدهم الاستغاثة الشركية بالتي تكون بالميت، إنما هو لبيان الأعم الأغلب؛ فإن التدين والتعبد بالاستغاثة - في الأعم الأغلب - إنما يكون بالأموات لا بالأحياء؛ لما يعتقده المستغيث من الصلاح في صاحب الضريح. فكان المتعين في هذا: فهم كلام العلماء على وفق ما يذكرونه من مسالك لفهم الكلام العربي. وينقل الزركشي قول «الشافعي: تعارض الفوائد في المفهوم، كتعارض الاحتمالات في المنطوق يكسبه نعت الإجمال، فكذلك تعارض الاحتمالات في المنطوق يكسبه نعت الإجمالي»(٤). **فيكون تقييد العلماء للاستغاثة بالأموات، كلامًا مجملًا؛ نفهمه على وفق ما أحكموه في تعريفهم لشرك العبادة.**

فإن قلتَ: إن ما ذكره ابن تيمية من تحريم الاستغاثة بالغائب، يتعارض مع ما أخرجه الطبراني «عن نبي الله ﷺ قال: إذا أضل أحدكم شيئًا، أو أراد أحدكم عونا وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل: يا عباد الله أغيثوني، يا عباد

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٤٩ - ص٥٠.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم ج٢ص٤٩٥.
(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ج٣ص١٨.
(٤) البحر المحيط في أصول الفقه ج٥ ص١٤١.

الله أغيثوني. فإن لله عبادًا لا نراهم». ثم قال الطبراني: وقد جرب ذلك[١]. قيل: الحديث ضعيف، وقد ناقشه الألباني ثم قال: «مع أن هذا الحديث ضعيف كالذي قبله، فليس فيه دليل على جواز الاستغاثة بالموتى من الأولياء والصالحين، لأنهما صريحان بأن المقصود بـ "عباد الله" فيهما خلق من غير البشر»[٢].

وأما عن معارضة كلام ابن تيمية لكلام الطبراني، فيجاب عنه بأجوبة:

(١) أن كلام ابن تيمية صريح في النهي عن الاستغاثة بالأموات، وبمن لا يقدر على الإغاثة. وأما كلام الطبراني ففيه تجويز الاستعانة بالملائكة الحاضرين؛ فكان كلامه واردًا على موضع آخر غير ما عناه ابن تيمية.

(٢) أن حمل كلام الطبراني على الاستغاثة بالملائكة الأحياء، لا يعني صحة العمل به، بل الواجب على المسلم ألا يستغيث إلا بالله ﷻ، ثم بالحي القادر على الإغاثة؛ لما يلي:

(أ) أن الحديث الذي اعتمد عليه الطبراني ﷺ حديث ضعيف، والأمور الشرعية قائمة على نصوص الوحي الصحيحة؛ فإن العبادة مبنية على الحظر، ودعوى حصول النفع بالتجربة، لا يسوغ جعل التجارب من مصادر الدين، يقول ابن تيمية: «العبادات مبناها على التوقيف والاتباع، لا على الهوى والابتداع، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]»[٣].

---

(١) المعجم الكبير برقم: (٢٩٠).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة رقم: (٦٥٦).

(٣) جامع المسائل "المجموعة السابعة" لابن تيمية ص٤٢٣.

(**ب**) سد الذريعة الموقعة في شرك العبادة؛ فإن تجويز الاستغاثة بالملائكة الغائبين، قد يفتح الباب للاستعانة بأصحاب القبور، الذين انقطعت أعمارهم، وبليت أبدانهم، ولا إعانة ترتجى منهم.

فإن قيل: قال عبدالله بن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج، منها: ثنتين راكبًا، وثلاثة ماشيًا، أو ثنتين ماشيًا، وثلاثة راكبًا، فضللت الطريق في حجة، وكنت ماشيًا، فجعلت أقول: يا عباد الله دلونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت الطريق. أو كما قال أبي»[١]. وهذا دليل على أن الإمام أحمد كان يرى الاستغاثة بالملائكة فيما يقدرون عليه. قيل: في كلام عبدالله بن الإمام ما يدل على أنه لم يضبط كلام الإمام أحمد ضبطًا تامًا؛ فإنه قال: أو كما قال أبي.

والقول بأن عبدالله لم يضبط كلام الإمام. متفق مع ما نقله هو عن أبيه؛ فعبدالله يذكر أنه قال لوالده - الإمام أحمد - «إن أسامة حسن الحديث. فقال: إن تدبرت حديثه ستعرف النكرة فيها»[٢]. وأسامة هذا هو: أسامة بن زيد الليثي. المذكور في الأثر المنقول عن ابن عباس ﷺ، ففي المصنف: «حدثنا أبو خالد الأحمر، عن أسامة، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: إن لله ملائكة فضلًا سوى الحفظة يكتبون ما سقط من ورق الشجر، فإذا أصابت أحدكم عرجة في سفر فليناد: أعينوا عباد الله رحمكم الله»[٣]. وهذا يدلنا على:

(١) أن الإمام أحمد يثبت النكارة في مرويات أسامة، فيدخل فيها: رواية

---

(١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ص٢٤٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج١ ص٣٩٤.

(٣) المصنف لابن أبي شيبة برقم: (٢٩٧٢١).

جواز الاستغاثة بالملائكة الأحياء الغائبين، التي أخرجها الطبراني عن ابن عباس ﷺ. وقول الإمام أحمد متسق مع موقف العلماء من الطبراني ﷺ؛ يقول ابن حجر: «عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد؛ مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم. وهذا أمر لا يختص به الطبراني؛ فلا معنى لإفراده اللوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برءوا من عهدته»(١).

(٢) أن كلام عبدالله بن الإمام أحمد محتمل الضبط، ومحتمل أنه لم يضبط كلام الإمام، والقاعدة: إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال. فلا يكون المستأنس بموقف الإمام أحمد قد تعلق بشيء.

المنهج في التعامل مع المتشابه من المنقول عن العلماء.

وتضعيف نسبة القصة إلى الإمام أحمد، لا يعني أنه ليس من العلماء من لم يقل بها، أو نسبها إليه ﷺ، ولكن الأصل الجامع في الخلاف بين العلماء: أن المرجع دائمًا وأبدًا إنما هو إلى الدليل الشرعي، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء:٥٩]. «قال أبو جعفر: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم: أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتم فيه ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾. يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم. وأما قوله: ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾. فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله

(١) لسان الميزان ج٣ ص٧٥.

سبيلًا فارتادوا معرفة ذلك أيضًا من عند الرسول إن كان حيًا، وإن كان ميتًا فمن سنته»(١).

والذي بين أيدينا من آيات كتاب ربنا ﷻ، وصحيح سنة نبينا ﷺ، ليس فيه تجويز الاستغاثة بالأحياء الغائبين عمومًا، وبالملائكة الصالحين خصوصًا. بل ديننا صريح في سد كل ذريعة قد تؤدي إلى عبادة غير الله ﷻ.

ومن أنواع العبادة: الذبح، وهو من أعظم العبادات؛ ولهذا شرع للمسلمين أن يتقربوا إلى الله ﷻ بالذبح في: الأضاحي، وفي الهدي الذي يهدى إلى البيت الحرام، والعقيقة، والنذر، ومما يبين عظمة هذه العبادة: أن الله ﷻ قرن بينها وبين الصلاة التي هي عمود الدين، فقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]. أي: اجعل صلاتك كلها لربك خالصةً دون ما سواه من الأنداد والآلهة، وكذلك نحرك اجعله له دون الأوثان، فأخلص لربك العبادة، وأفرد له صلاتك ونسكك، خلافًا لما يفعله من كفر به، وعبد غيره، ونحر للأوثان(٢). قال ابن جزي في تفسير الآية: «انحر له، أي لوجهه لا لغيره، فهو على هذا أمر بالتوحيد والإخلاص»(٣). ويقول الشوكاني: «لا شك أن النحر نوع من أنواع العبادة التي تعبد الله العباد بها، كالهدايا والفدية والضحايا، فالمتقرب بها إلى القبر والناحر لها عنده لم يكن له غرض بذلك إلا تعظيمه وكرامته، واستجلاب الخير منه واستدفاع الشر به. وهذه عبادة لا شك فيها. وكفاك من شر سماعه»(٤).

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ج٨ ص٥٠٤.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج٨ص٥٠٣-ص٥٠٤.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ج٢ص٥١٧.

(٤) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص٢٠.

فوجب أن يكون الذبح له ﷻ؛ «لأنه من جملة العبادات الخالصة لله؛ لأنه لا يذبح لغيره»[١]. يقول الشوكاني: «من المفاسد البالغة إلى حد يرمي بصاحبه إلى وراء حائط الإسلام، ويلقيه على أم رأسه من أعلى مكان الدين: أن كثيرًا منهم يأتي بأحسن ما يملكه من الأنعام وأجود ما يحوزه من المواشي فينحره عند ذلك القبر، متقربًا به إليه، راجيًا ما يضمر حصوله له منه. فيهل به لغير الله، ويتعبد به لوثن من الأوثان إذ أنه لا فرق بين نحر النحائر لأحجار منصوبة يسمونها وثنا، وبين قبر لميت»[٢].

ولما كان الذبح عبادة من العبادات؛ فقد حرم الله ﷻ أكل ما ذبح لغيره ﷻ، قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:١٤٥]. قال ابن عاشور: «جملة: ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾. صفة أو بيانا لـ ﴿فِسْقًا﴾. وفي هذا تنبيه على أن تحريم ما أهل لغير الله به ليس لأن لحمه مضر؛ بل لأن ذلك كفر بالله»[٣].

ومما يدل على حرمة الذبح لغير الله ﷻ: قول رسوله ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله»[٤]. وفي هذا يقول الإمام النووي: «أما الذبح لغير الله فالمراد به: أن يذبح باسم غير الله ﷻ، كمن ذبح للصنم، أو الصليب، أو لموسى، أو لعيسى صلى الله عليهما، أو للكعبة، ونحو ذلك. فكل هذا حرام، ولا تحل

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج٣ص٢٩٠.

(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص٢٠.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج٧ص١٠٤.

(٤) أخرجه مسلم برقم: (١٩٧٨).

هذه الذبيحة، سواء كان الذابح مسلمًا أو نصرانيًا أو يهوديًا، نص عليه الشافعي، واتفق عليه أصحابنا. فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله تعالى والعبادة له؛ كان ذلك كفرًا»[١].

بل إن الشارع نهى عن الذبح لله ﷻ في مكان يذبح فيه لغيره ﷻ؛ حسمًا لمادة الشرك، وسدًا لذرائعه، وحماية لجناب التوحيد، قال ثابت بن الضحاك: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببوانة، فأتى النبي ﷺ، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة. فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟». قالوا: لا. قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟». قالوا: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله؛ ولا فيما لا يملك ابن آدم»[٢]. وهذا نهي صريح من النبي ﷺ عن الذبح في مكان كان فيه وثن، فكيف لو كان الوثن موجودًا.

ومن أنواع الأعمال التي هي من أنواع العبادة: النذر، والدليل على أن النذر من أنواع العبادات: قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]. فهذا أمر منه ﷻ بالإيفاء بالنذر، وكل ما أمر الله ﷻ به فهو عبادة؛ فكان الوفاء بالنذر عبادة من العبادات. قال القرطبي[٣] في تفسيره للآية: أمروا بالوفاء بالنذر مطلقًا إلا ما كان معصية؛ لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»[٤].

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ج١٣ص١٤١.
(٢) أخرجه أبو داوود برقم: (٣٣١٣) وصححه الألباني في سنن أبي داود بنفس الرقم.
(٣) انظر: تفسير القرطبي ج١٢ص٥٠.
(٤) أخرجه البخاري برقم: (٦٦٩٦).

وصرف النذور لغير الله ﷻ شرك أكبر، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام:١٣٦]. يقول الصنعاني: «أما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات، فلا كلام في تحريمها؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم. وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه؛ فيحرم كما يحرم النذر على الوثن. ويحرم قبضه؛ لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد؛ حتى صار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا»[١].

ومن الأعمال التي هي من أنواع العبادة: **الطواف**، والدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]. وهذا أمر صريح منه ﷺ بالطواف بالكعبة المشرفة، فتبين أن الطواف عبادة، قال ابن رجب: أخص العبادات حول الكعبة: الطواف[٢]. وأما الطواف بغير الكعبة فشرك[٣].

دلالة أفعال الجاهليين العرب على خطأ فهم المتكلمين لشرك العبادة.

وهنا أمر جدير بالتنبيه عليه، والتأكيد على أهميته، وهو: كيف كان طواف المشركين في الجاهلية بالمعبودات شركًا؟ هل لأنهم تذللوا لها

(١) سبل السلام للصنعاني ج٢ص٥٥٨.
(٢) انظر: فتح الباري لابن رجب ج٢ص٥٥٩.
(٣) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٥٠.

وخضعوا تدينا؟ أم لأنهم اعتقدوا الربوبية في الآلهة التي طافوا بها؟ الإجابة عن هذا فيما ذكره البخاري عن أبي «رجاء العطاردي، يقول: كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجرًا هو أخير منه ألقيناه، وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حجرًا جمعنا جثوة من تراب، ثم جئنا بالشاة فحلبناه عليه، ثم طفنا به»[1]. وفائدة هذا: أن طالب الحق إن تأمل واقع العرب في جاهليتهم، وعلة كونهم مشركين في العبادة، علم أن شركهم في العبادة كان لتذللهم وخضوعهم للأنداد تدينا وتعبدًا، لا لأنهم اعتقدوا الربوبية في معبوداتهم؛ فإنه يمتنع عقلًا أن يكون عابد الحجر معتقدًا بربوبيته، مع أنه إذا وجد حجرًا هو أخير منه ألقاه، وأخذ الآخر، فإذا لم يجد حجرًا جمع جثوة من تراب، ثم جاء بالشاة فحلبها عليه، ثم طاف به. **فعلمنا أن المعبود يكون إلهًا لعابده بمجرد صرف العبادة إليه، وإن لم يعتقد عابده أن فيه شيئًا من الربوبية.**

ومن أنوعا العبادات: السجود، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾ [العلق:١٩]. وقال تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم:٦٢]. يقول الطبري في تفسيره لهذه الآية: «يقول تعالى ذكره: فاسجدوا لله أيها الناس في صلاتكم دون مَن سواه من الآلهة والأنداد، وإياه فاعبدوا دون غيره، فإنه لا ينبغي أن تكون العبادة إلا له، فأخلصوا له العبادة والسجود، ولا تجعلوا له شريكًا في عبادتكم إياه»[2]. وقد «أجمع المسلمون على أن السجود لغير الله محرم»[3].

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٧٦).
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن ج٢٢ ص٥٦١.
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٤ ص٣٥٨.

سجود التحية في غير الأمة المحمدية.

وكون السجود عبادة في شريعتنا، لا يجوز أن تصرف إلا لله ﷻ. لا يستلزم أنه كان كذلك في الشرائع كلها، حيث يذكر ابن تيمية أن «السجود على ضربين: سجود عبادة محضة. وسجود تشريف. فأما الأول فلا يكون إلا لله»[١].

ومن سجود التحية: السجود المذكور في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗا﴾ [يوسف:٩٩-١٠٠]. قال قتادة: «كانت تحية من قبلكم، كان بها يحيِّي بعضهم بعضًا، فأعطى الله هذه الأمة السلام، تحية أهل الجنة، كرامةً من الله ﷻ عجّلها لهم، ونعمة منه»[٢].

ومن سجود التحية المذكور في كتاب الله: سجود الملائكة لآدم ﵇، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٣٤]. يقول ابن حزم: «لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أن سجودهم لله تعالى سجود عبادة، ولآدم سجود تحية وإكرام»[٣]. والعلة التي من أجلها لم يكن سجودهم لآدم ﵇ عبادة: أنه لم يكن تدينا منهم له ﵇، بل كان عبادةً وانقيادًا وتذللًا لله ﷻ.

ومع هذا فيجب أن نعلم أن النبي ﷺ قد قال: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[٤]. فالشرائع تختلف من نبي إلى نبي؛ فكون سجود التحية جائزًا في شرع من قبلنا، لا يستلزم أن يكون سائغًا في شريعة نبينا ﷺ. بل إن النسخ في العبادات قد يقع في شرعية النبي الواحد؛ قال

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٤ ص٣٦١.
(٢) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ج١٦ ص٢٦٩.
(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٢ ص١٢٩
(٤) أخرجه البخاري برقم: (٣٤٤٣).

تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣]. فكانت عبادة الله ﷻ بالسجود واستقبال بيت المقدس، ثم نسخت هذه العبادة بالأمر باستقبال الكعبة، وكان الكل - استقبال بيت المقدس أولًا ثم استقبال الكعبة ثانيًا - من العبادة والإيمان المقبول عند الله ﷻ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣].

لا يجوز للمسلم أن يتبع سنن من قبلنا.

ومن هذا: نسخ جواز سجود التحية، فعن قيس بن سعد، قال: أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فقلت: رسول الله أحق أن يسجد له. قال: فأتيت النبي ﷺ فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت يا رسول الله أحق أن نسجد لك. قال: «أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟». قال: قلت: لا. قال: «فلا تفعلوا، لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن؛ لما جعل الله لهم عليهن من الحق»[(١)]. ويقول ابن تيمية: «أما السجود فشريعة من الشرائع؛ إذ أمرنا الله تعالى أن نسجد له. ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره؛ لسجدنا لذلك الغير؛ طاعة لله ﷻ؛ إذ أحب أن نعظم من سجدنا له. ولو لم يفرض علينا السجود؛ لم يجب ألبتة فعله»[(٢)]. فالرسل عليهم السلام متفقون على وجوب إفراد الله ﷻ بالعبادة، وأما التشريعات فمختلفة؛ فيجوز في بعضها سجود التحية. ولا يجوز في ديننا السجود إلا لله جل جلالة. وتكون عبادة كل أمة: امتثالها

(١) أخرجه أبو داود برقم: (٢١٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى ج٤ ص٣٦٠.

لأمر نبيها ﷺ.

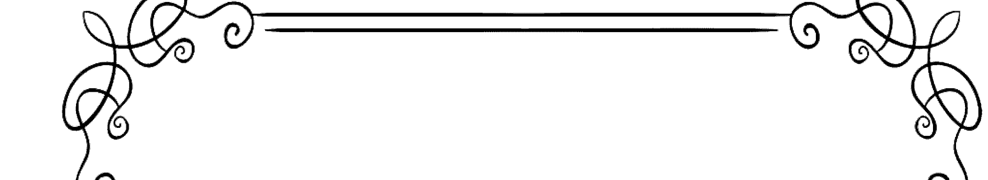
وكان أئمة الهدى يعملون بهذا؛ فقد «كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه - وهو خليفة الله على الأرض - قد وكل أعوانا يمنعون الداخل من تقبيل الأرض، ويؤدبهم إذا قبل أحد الأرض. وبالجملة فالقيام والقعود والركوع والسجود حق للواحد المعبود: خالق السموات والأرض. وما كان حقًا خالصًا لله؛ لم يكن لغيره فيه نصيب»[1].

وأما من لم يوفق للاهتداء بأقوال أئمة الدين - كالخليفة العادل الراشد: عمر بن عبدالعزيز - بل كان من جملة المتأثرين بأقوال المتكلمين، وما ذهبوا إليه من أن الفعل لا يكون عبادة إلا باعتقاد الساجد أن في المسجود له شيئًا من خصائص الربوبية؛ فقد يقع في السجود لغير الله ﷻ، يقول ابن القيم: «من أنواع الشرك: سجود المريد للشيخ، فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب أنهم يقولون: ليس هذا بسجود، وإنما هو وضع الرأس قدام الشيخ احترامًا وتواضعًا. فيقال لهؤلاء: ولو سميتموه ما سميتموه، فحقيقة السجود: وضع الرأس لمن يسجد له. وكذلك السجود للصنم، وللشمس، وللنجم، وللحجر، كله وضع الرأس قدامه»[2].



(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٢٧ ص٩٣.

(٢) مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين ج١ ص٣٥٢.



المبحث الرابع

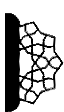
الغلو في الصالحين وأثره في وقوع شرك العبادة



وفيه:

- المطلب الأول: التبرك بذوات الصالحين وآثارهم.
- المطلب الثاني: الغلو في قبور الصالحين.
- المطلب الثالث: التوسل البدعي.

المطلب الأول



التبرك بذوات الصالحين وآثارهم

تطلق البركة على ثبوت الخير الإلهي في الشيء؛ سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة[١]. وواهب البركة هو الله ﷻ، فعن ابن مسعود ﷺ: كنا نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخويفًا، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقل الماء. فقال: «اطلبوا فضلة من ماء». فجاءوا بإناء فيه ماء قليل. فأدخل يده في الإناء، ثم قال: «حي على الطهور المبارك، والبركة من الله». فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل[٢].

وينقسم التبرك إلى تبرك جائز مشروع. وتبرك مردود ممنوع. والفرق بينهما: أن التبرك المشروع: طلب البركة في شيء دل النص على وجود البركة فيه، مع طلبها على الصفة التي أباحها الشرع. وأما التبرك الذي لم يأت به دليل شرعي، إما طلبًا للبركة في شيء لم يثبت أن فيه بركة، أو طلبًا للبركة الثابتة بالصفة غير الثابتة؛ فهو التبرك الممنوع.

التبرك بالأماكن.

مثاله: أن البركة ثابتة في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٦]. فتكون العبادة فيه،

---

(١) صحيح البخاري رقم: (٣٥٧٩).

(٢) انظر: مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٤٤ وعمدة القاري للعيني ج٦ ص١١٢ وفيض القدير للمناوي ج٣ص٢٦١.

وطلب البركة بأداء العبادة المشروعة، على الوجه المشروع، من التبرك الجائز. وأما التبرك بالتمسح بأبواب وجدران وشبابيك المسجد الحرام أو المسجد النبوي فلا يجوز؛ لأنه من البدع[١]. ويحرم أن يتبرك الإنسان بأشجار مكة وأحجارها[٢].

حكم التبرك بـذوات الصالحين.

ويأتي التبرك بذوات الصالحين كأهم مسائل التبرك. والناس في هذا على قولين:

(١) من يذهب إلى أنه لا يتبرك إلا بذات النبي ﷺ، وأما التبرك بغيره ﷺ، فإنه من الغلو في الصالحين.

(٢) من يعمم التبرك بذوات الصالحين، ذاهبًا إلى جواز التبرك بما بقي من طعامهم، أو شرابهم، أو ملابسهم، بل قد يصل الأمر به إلى أبعد من هذا.

ولكي نحدد أي القولين أصوب، يجب علينا أن ننظر في سيرة الصحابة رضي الله عنهم، وما كان منهجهم في هذه المسألة؛ فإنهم هم من عايش تنزيل الوحي، مع ما كان لهم من علم باللغة العربية، وعلم بمقاصد النبي ﷺ؛ فأوجب هذا كله أن يكون الحق في المسائل المتنازع فيها معهم لا مع غيرهم. وقد كانوا رضي الله عنهم يتبركون بذات النبي ﷺ، وأما «بعد موته عليه السلام لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك، ولا عمر رضي الله عنه، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي، ثم سائر الصحابة

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج٩ص١٠٧ ومجموع فتاوى ابن عثيمين ج٢ص٣٢٠.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج٢٨ص٢٨٧.

الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة»[١].

وبما أن الصحابة ﷺ لم يتبركوا بأحد حاشا النبي ﷺ؛ فإن هذا يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما:

الأول: أنهم كانوا يعتقدون اختصاص ذات النبي ﷺ بالتبرك.

الثاني: أنهم لم يكونوا يعتقدون اختصاص التبرك بذاته ﷺ، ولكنهم تركوا التبرك بذوات الصالحين من باب سد الذرائع.

وقد يظهر بأول وهلة أن الوجه الثاني راجح؛ لأن كل قربة أعطيها النبي ﷺ فإن لأمته أنموذجًا منها، ما لم يدل دليل على الاختصاص، إلا أن الوجه الأول أيضًا راجح من جهة أخرى، وهي: إطباقهم ﷺ على ترك الترك، فلو كان تركه من باب سد الذرائع؛ لوجد من الصحابة ﷺ من يجوز التبرك بذوات الصالحين، ولعمله بعضهم ﷺ ولو في بعض الأحوال، فلما لم يقع هذا، بل كان إطباق الصحابة ﷺ على ترك التبرك بذوات الصالحين؛ **علمنا أنهم ﷺ يعتقدون اختصاص النبي ﷺ بالتبرك بذاته، ويحرمون التبرك بذوات صالحي الأمة**[٢].

وبما أن التبرك عبادة؛ لأن المتبرك يفعله متدينا متعبدًا، وبما أن العبادة لا تكون صحيحة إلا إن كانت على سنة النبي ﷺ؛ فإن كل تبرك بذوات الصالحين بعد النبي ﷺ يكون بدعة مردودة؛ لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[٣].

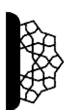
---

(١) الاعتصام للشاطبي ج٢ص٣٠٢.

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي ج٢ص٣٠٥- ص٣٠٦.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (١٧١٨) واللفظ له، والبخاري برقم: (٢٦٩٧).

المطلب الثاني



الغلو في قبور الصـالحين

الغلو في الصالحين من الأمور التي نهى عنها النبي ﷺ، حيث قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبده فقولوا عبد الله ورسوله»(١). وقد استدل الإمام القرطبي به على أن من رفع وليًا من الأولياء فوق حده، وتجاوز مقداره بما ليس فيه فمعتد آثم؛ لأن ذلك لو جاز في أحد لكان أولى الخلق بذلك رسول الله ﷺ(٢).

النهي عن الغلو في القبور.

ونظرًا لكون تعظيم القبور، من أخطر الأمور، ومن أبرز الأسباب التي قد توقع في شيء من صور الشرك الأكبر؛ فقد جاءت النصوص تصرح بالنهي عن الغلو فيها؛ فعن جابر رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»(٣). وقد استدل الشوكاني بهذا الحديث على تحريم البناء على القبر، على أي وجه كان هذا البناء(٤).

النهي عن بناء المساجد على قبور الصالحين.

ومن الغلو في الصالحين: الغلو فيهم بعد موتهم، بما يشمله هذا من تعليق صور الصالحين في أماكن العبادة، أو بناء المساجد على قبورهم؛ لما فيه من فتح باب الذريعة أمام الوقوع في شرك العبادة. ومما يدل أن هذا من الغلو المنهي عنه: قول عائشة رضي الله عنها: لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت له أم

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣٤٤٥).

(٢) انظر: تفسير القرطبي ج٥ص٢٤٧.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٩٧٠).

(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج٤ص١٣٣.

سلمة ﵂ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور. فقال: رسول الله ﷺ: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله»(١).

قال ابن عبدالبر: «كان رسول الله ﷺ يحذر أصحابه وسائر أمته من سوء صنيع الأمم قبله، الذين صلوا إلى قبور أنبيائهم، واتخذوها قبلة، ومسجدًا كما صنعت الوثنية بالأوثان التي كانوا يسجدون إليها ويعظمونها، وذلك الشرك الأكبر»(٢). ومما يؤكد تحريم تعليق الصور في المساجد: أن النبي ﷺ لما دخل البيت يوم الفتح، ورأى فيه صور الملائكة وغيرهم، ورأى إبراهيم ﵇ والأزلام، أمر ﷺ بتلك الصور فطمست كلها، ثم دخل ﷺ الكعبة، وما فيها شيء من الصور(٣). فعلمنا أن هذا شيء لا يجوز(٤).

وعن عائشة ﵂ قالت: قال النبي ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». قالت عائشة ﵂: لولا ذلك لأبرز قبره؛ غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا(٥). وقال ابن حجر: وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض، فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى؛ إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم(٦). وبين العيني أن النبي ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٤) ومسلم برقم: (٥٢٨).
(٢) التمهيد لابن عبد البر ج٥ص٤٥.
(٣) انظر: تاريخ ابن كثير ج٤ص٣٤٥.
(٤) انظر: تفسير القرطبي ج١٨ص٣٠٨.
(٥) أخرجه البخاري برقم: (٢٢٠٦) ومسلم برقم: (٥٢٩).
(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر ج١ص٤٤٤.

إنما كان يحذرهم من ذلك الصنيع؛ لئلا يفعل بقبره مثله[(١)]. وبمثل ما قالا قال ابن عبد البر المالكي[(٢)].

وكون مراد النبي ﷺ: ذم من يبني المساجد على قبور الصالحين. هو المعنى الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم؛ فإنهم لم يبنوا مسجدًا على قبره ﷺ، أو على قبر أحد من الصحابة الصالحين رضي الله عنهم، يقول شيخ الإسلام: «لو كان هذا مستحبًا؛ لكان يستحب للصحابة والتابعين أن يصلوا في جميع حجر أزواجه، وفي كل مكان نزل فيه في غزواته أو أسفاره؛ ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد. ولم يفعل السلف شيئًا من ذلك»[(٣)]. فعلمنا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرون حرمة بناء المساجد على القبور، وعلمنا أنه لا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى عبادة من فيها[(٤)].

النهي عن الصلاة عند القبور.

وقد ذكر البخاري إنكار عمر على أنس رضي الله عنه؛ لما أراد أن يصلي إلى قبر، قال البخاري: «ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنس بن مالك يصلي عند قبر، فقال: القبر القبر»[(٥)]. وفعل عمر يدل على أن المعروف عند الصحابة رضي الله عنهم: أنه يحرم الصلاة إلى القبور[(٦)]. وفعل أنس لا يعارض هذا؛ لأنه ظن أنه يقول: القمر، فرفع رأسه، فقال له رجل: إنه يقول: القبر[(٧)]. وقول عمر: القبر القبر

---

(١) انظر: عمدة القاري للعيني ج٤ص١٩٤.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج٥ص٤٥.

(٣) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ج٢٧ص٥٠٣.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج١٠ص٣٧٩-ص٣٨٠ وشرح ابن بطال على صحيح البخاري ج٢ص٨٢.

(٥) صحيح البخاري ص٢١٢.

(٦) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم ج١ص٣٣٨.

(٧) انظر: فتح الباري لابن رجب ج٢ص٣٩٨.

منصوب على التحذير لعامل محذوف وجوبًا، تقديره: اتق أو اجتنب(١). «فلما رأى أنه يعني القبر؛ جاز القبر وصلى»(٢). فكان أنس ﷺ ذاهلًا عن وجود القبر؛ لظلمة الليل، ثم جازه لما علم بوجده.

وعلى هذا المنهج سار التابعون لهم بإحسان، فعن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي ﷺ: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته(٣).

ويدخل تحت الحديث دخولًا أوليا القبب والمشاهد المعمورة على القبور؛ لأنها من اتخاذ القبور مساجد، ولأنه قد يستغاث بأهلها من دون الله ﷻ، وتصرف لهم العبادات التي لا يصح أن تصرف إلا لله ﷻ(٤). وأما شيخ الإسلام فقال: «فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، والملوك وغيرهم يتعين إزالتها، بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء المعروفين»(٥).

وما ذكره ابن تيمية من تحريم بناء المساجد على القبور، شيء نجده عند العلماء من قبله، يقول النووي: «اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء مسجد على القبر، سواء كان الميت مشهورًا بالصلاح أو غيره؛ لعموم الأحاديث، قال الشافعي والأصحاب: وتكره الصلاة إلى القبور، سواء كان الميت صالحًا أو غيره»(٦). وقال القرطبي المالكي: قال علماؤنا «يحرم

(١) انظر: عمدة القارى للعيني ج٤ص١٧٢.
(٢) فتح الباري لابن حجر ج١ص٤٣٧.
(٣) أخرجه مسلم برقم: (٩٦٩).
(٤) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج٤ص١٣١.
(٥) اقتضاء الصراط المستقيم ص٤٤٣.
(٦) المجموع للنووي ج٥ص٢٨٨.

على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء مساجد»[١].

وما استقر عليه عمل الصحابة من أن المساجد لا تبنى على القبور. شيء لا يتعارض مع كون قبر النبي ﷺ هو في مسجده الآن؛ فإن المسجد سابق للقبر؛ فإن النبي ﷺ هو من بنى المسجد عند وصوله إلى المدينة مهاجرًا، وكان المسجد في حياته ﷺ وحياة خلفائه الراشدين خاليًا من قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه رضي الله عنهما. ثم أدخلت الحجرة بعد انقراض عصر الصحابة رضي الله عنهم، وذلك في إمارة الوليد بن عبد الملك، الذي تولى سنة بضع وثمانين من الهجرة[٢].

بل إن الإمام مالك كره الوقوف للدعاء عند قبر النبي ﷺ، أو التردد عليه للسلام، وقال: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو، لكن يسلم ويمضي، وأكد على أن أهل المدينة لا يأتون للسلام إلا إذا قدموا من سفر، أو أرادوا الخروج من المدينة مسافرين[٣]. ولما قيل له: إن أناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر، ولا يريدونه، يقفون في الأسبوع المرة أو المرتين أو أكثر عند قبره ﷺ، فيسلمون ويدعون. قال: لم يبلغني هذا عن أحد من السلف، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها[٤].

حكم شد الرحال لزيارة قبر النبي.

والنهي عن الغلو في القبور، لا يتعارض مع زيارتها بقصد العظة والاعتبار؛ لقول النبي ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[٥]. إلا أن هذه الزيارة لا تكون بشد الرحال؛ لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة

(١) تفسير القرطبي ج١٠ص٣٨٠.
(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٧ص٣٤٨.
(٣) انظر: الشفاء للقاضي عياض ج٢ص٨٥ - ص٨٨.
(٤) انظر: الشفاء للقاضي عياض ج٢ص٨٨.
(٥) أخرجه مسلم برقم: (٩٧٧).

مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى»[١]. وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ، مستدلين على ذلك بأدلة. إلا أنها أدلة لا تفيد المستدل شيئًا؛ لضعف سندها، أو لعدم دلالتها.

أبرز الأدلة التي استدلوا بها على جواز شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ:

الدليل الأول: «من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي». وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»[٢]. وهذا الحديث ضعيف جدًا؛ فلا حجة فيه[٣].

الدليل الثاني: «من جاءني زائرًا لا يعمله حاجة إلا زيارتي، كان حقًا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة»[٤]. وهذا الحديث حديث موضوع[٥].

الدليل الثالث: «من حج فزار قبري بعد وفاتي، فكأنما زارني في حياتي»[٦]. وهذا الحديث حديث موضوع[٧].

الدليل الرابع: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني»[٨]. وهو

(١) أخرجه البخاري برقم: (١١٨٩) ومسلم برقم: (١٣٩٧).
(٢) انظر: شفاء السقام للسبكي ص٥٦.
(٣) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص١١٧-ص١١٨ وتذكرة الموضوعات للفتني ص٧٥ - ص٧٦ وإرواء الغليل للألباني برقم: (١١٢٨).
(٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص٨٣ وشواهد الحق للنبهاني ص١٧٦.
(٥) انظر: تلخيص الحبير لابن حجر ج٧ص٤١٧ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٥٧٣٢).
(٦) انظر: شفاء السقام للسبكي ص٨٩.
(٧) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٧).
(٨) انظر: شفاء السقام للسبكي ص٨٩.

حديث موضوع[١].

الدليل الخامس: «من زارني أو زار قبري كنت له شافعًا أو شهيدًا»[٢]. وهو ضعيف لا حجة فيه[٣].

الدليل السادس: عن سوار بن ميمون عن هارون بن قزعة عن رجل من آل الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «من زارني متعمدًا كان في جواري يوم القيامة»[٤]. وقد ذكر العقيلي أن هذه الرواية لينة[٥]. وأما الحافظ ابن عبد الهادي فبين أن ضعف هذا الحديث حاصل بأمور متعددة وأشياء مختلفة، وهي: الاضطراب، والاختلاف، والجهالة، والإرسال، والانقطاع، وبعض هذه الأمور تكفي في ضعف الحديث ورده وعدم الاحتجاج به عند أئمة، فكيف باجتماعها في خبر واحد[٦]. وقال الحافظ ابن حجر: قال الأزدي: هارون أبو قزعة يروي عن رجل من آل حاطب المراسيل. ثم قال الحافظ: فتعين أنه الذي أراد الأزدي. وقد ضعفه أيضًا يعقوب بن شيبة وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء[٧]. وبين الألباني أن هارون وشيخه الذي لم يسم هما علة الحديث[٨].

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج٢ص٢١٧ وتنزيه الشريعة المرفوعة للكناني ج٢ص١٧٠ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٥).

(٢) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٠٢.

(٣) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (١١٢٧).

(٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٠٤-ص١٠٥.

(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي ج٤ص٣٦١.

(٦) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص١٠٣.

(٧) انظر: لسان الميزان لابن حجر ج٦ص١٨١.

(٨) انظر: إرواء الغليل للألباني رقم: (١١٢٧).

الدليل السابع: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»[١]. وهذا الحديث حديث باطل لا حجة فيه[٢].

الدليل الثامن: «من حج حجة الإسلام، وزار قبري، وغزا غزوة، وصلى علي في بيت المقدس، لم يسأله الله ﷻ فيما افترض عليه»[٣]. وهو حديث باطل لا حجة فيه[٤].

الدليل التاسع: «من زارني بالمدينة محتسبًا كنت له شفيعًا وشهيدًا»[٥]. وهذا الحديث حديث ضعيف[٦].

الدليل العاشر: «ما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني، فليس له عذر»[٧]. وهو حديث موضوع[٨].

الدليل الحادي عشر: «من لم يزر قبري فقد جفاني»[٩]. والجواب أن هذا الدليل لا وجود له في كتب الحديث المعروفة. قال ابن عبدالهادي: «هذا الحديث من الموضوعات المكذوبة»[١٠].

---

(١) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٠٦.
(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (١١٢١).
(٣) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٠٧.
(٤) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص١٠٩ وتذكرة الموضوعات للفتني ص٧٣.
(٥) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١١٠.
(٦) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٥٩٨).
(٧) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١١٢.
(٨) انظر: تذكرة الموضوعات للفتني ص٧٥.
(٩) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١١٤.
(١٠) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص١٨١.

الدليل الثاني عشر: «من أتى المدينة زائرًا لي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، ومن مات في أحد الحرمين بعث آمنا»[١]. وهذا الحديث حديث باطل لا أصل له[٢].

الدليل الثالث عشر: عن نعيم بن ضمضم العامري، عن عمران بن حميري الجعفي قال: سمعت عمار بن ياسر يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أعطاني ملكًا من الملائكة يقوم على قبري إذا أنا مت فلا يصلي علي عبد صلاة إلا قال: يا أحمد فلان يصلي عليك بسمه واسم أبيه فيصلي الله عليه مكانها عشرًا»[٣]. وهذا الحديث ضعيف؛ لأن عمران بن حميري: مجهول، وقد ذكر البخاري أنه لا يتابع على حديثه لا يتابع عليه[٤].

الدليل الرابع عشر: عن طريق محمد بن مروان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائيا بلغته»[٥]. قال العقيلي: لا أصل له، وليس بمحفوظ[٦]. وقال ابن الجوزي هذا الحديث لا يصح[٧]. وذكر الذهبي أن محمد بن مروان السدي الكوفي، وهو السدي الصغير صاحب الكلبي. وهو يروي عن هشام بن عروة والأعمش، وهو متروك، واتهمه بعضهم بالكذب[٨].

---

(١) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١١٥.
(٢) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي ص١٨٤.
(٣) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٢٧.
(٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري ج٦ص٤١٦ والصارم المنكي لابن عبد الهادي ص٢٠٥.
(٥) انظر: شفاء السقام للسبكي ص١٣٢-ص١٣٣.
(٦) انظر: الضعفاء للعقيلي ج٤ص١٣٦.
(٧) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ج١ص٣٠٣.
(٨) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج٤ص٣٢-ص٣٣.

وأكد ابن حبان على أنه لا يصح الاحتجاج بحديثه بحال من الأحوال[١]. بينما ذكر أبو نعيم أنه ساقط في أكثر رواياته[٢]. وأما النسائي فبين أنه متروك الحديث[٣].

الدليل الخامس عشر: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة»[٤]. وهو حديث موضوع[٥].

حكم شد الرحال لزيارة غير القبر النبوي.

فإذا كان النبي ﷺ أفضل مقبور بالاتفاق، ومع هذا لم يصح في شد الرحل لزيارته حديث، بل صح النهي عن اتخاذه عيدًا، قال الرسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»[٦]. فإن النهي عن شد الرحال لزيارة قبر غيره ﷺ سيكون من باب أولى.

فضل زيارة المسجد النبوي.

ولكن يجب التنبيه هنا على أن الكلام السابق إنما هو في النهي عن شد الرحل إلى زيارة قبره ﷺ. وأما شد الرحل إلى زيارة المسجد النبوي فشيء مندوب إليه. فإن وصل المسلم إلى المسجد النبوي، أتى إلى قبر الرسول الله ﷺ مسلمًا[٧]. فالمشروع «لمن أراد زيارة قبر النبي ﷺ وهو بعيد

---

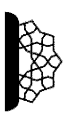
(١) انظر: المجروحين لابن حبان ج٢ص٢٨٦.
(٢) انظر: الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني ص١٤٣.
(٣) انظر: الكامل لابن عدي ج٦ص٢٦٣.
(٤) انظر: شفاء السقام للسبكي ص٢٦٣.
(٥) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة ج٢ص١٧٤ وتذكرة الموضوعات للفتني ص٧٥- ص٧٦ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني برقم: (٤٦).
(٦) أخرجه أبو داود برقم: (٢٠٤٢) وصححه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود بالرقم نفسه، وقد سبقه ابن حجر إلى هذا، فقال: سنده صحيح. فتح الباري ج٦ص٣٥٢.
(٧) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ج٨ص٣٤٢.

عن المدينة أن يقصد بالسفر زيارة المسجد النبوي؛ فتدخل زيارة القبر الشريف وقبري أبي بكر وعمر والشهداء وأهل البقيع تبعًا لذلك. وإن نواهما جاز؛ لأنه يجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا، أما نية القبر بالزيارة فقط؛ فلا تجوز مع شد الرحال»[1].



(١) مجموع فتاوى ابن باز ج٨ص٣٣٦-ص٣٣٧.

المطلب الثالث



التوسل البدعي

يطلق التوسل في اللغة على: التسبب بسبب للوصول إلى المطلوب. يقال: وسل فلان إلى ربه وسيلة. إذا عمل عملًا يتقرب به إليه ﷻ، قال لبيد:

أرى الناس لا يدرونَ ما قَدْرُ أَمْرِهم بَلَى كل ذي لُبٍّ إلى الله واسلُ[١]

وأما في الشرع فالوسيلة: ما يتوصل به إلى تحصيل الثواب، بالتقرب إليه ﷻ بما يرضيه من فعل للطاعات وترك للمعاصي[٢]. وقد ورد الأمر بالتوسل في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [المائدة:٣٥] . «يقول: واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه»[٣].

ولا يصح لمؤمن أن يتقرب بشيء من العبادات إلا لله ﷻ. وهذا ما ذكره ابن عاشور، عندما أشار إلى أن تقديم الجار والمجرور في قوله: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥]. للحصر، أي: لا تتوسلوا إلا إليه ﷻ لا إلى غيره؛ فيكون تعريضًا بالمشركين[٤]. **فإن كان التوسل إلى الله ﷻ بعمل صالح؛**

---

(١) انظر: العين للخليل بن أحمد ج٧ص٢٩٨ وتهذيب اللغة للأزهري ج١٣ص٤٨ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ج٦ص١١٠ ولسان العرب لابن منظور ج١١ص٧٢٤ والصحاح للجوهري ج٥ص١٨٤١.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ص١٠٣ وزاد المسير لابن الجوزي ج٢ص٢٧٢ أضواء البيان للشنقيطي ج١ص٤٠٣.

(٣) جامع البيان للطبري ج٦ص٣٠٨.

(٤) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج٥ص٩٧.

كان توسلًا مشروعًا. وإن كان التوسل بعمل غير صالح؛ كان توسلًا ممنوعًا. وتفصيل هذا:

القسم الأول: التوسل المشروع:

التوسل المشروع هو التوسل القائم على التقرب إلى الله ﷻ بالعبادات المشروعة، التي شرعها النبي ﷺ، وهو أنواع:

النوع الأول: التوسل بالأعمال الصالحة:

هو: التوسل إلى الله ﷻ بكل عمل صالح قام به العبد. ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾ [آل عمران:١٩٣].

ومن الأدلة على هذا النوع: قول الرسول الله ﷺ: «انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم، حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم. فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلا ولا مالًا، فنأى بي في طلب شيء يومًا، فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين، وكرهت أن أغبق قبلهما أهلًا أو مالًا، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما، حتى برق الفجر، فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك، ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة. فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج.

قال النبي ﷺ: وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم، كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها، فامتنعت مني، حتى ألمت بها سنة من السنين؛ فجاءتني، فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها،

ففعلت، حتى إذا قدرت عليها، قالت: لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه. فتحرجت من الوقوع عليها؛ فانصرفت عنها، وهي أحب الناس إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه.، فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

قال النبي ﷺ: وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراء فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إلي أجري. فقلت له: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق. فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي. فقلت: إني لا أستهزئ بك. فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا. اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون»[1].

ومن الأعمال الصالحة التي يستحسن التوسل بها: سؤال المتوسل الله ﷻ بإيمانه بمحمد ﷺ، ومحبته له، وطاعته إياه، واتباعه لسنته، فإنه بهذا يكون قد سأل الله ﷻ بسبب عظيم؛ يقتضي إجابة الدعاء، بل هو من أعظم الوسائل[2].

النوع الثاني: التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته:

وهذا النوع وإن كان من الأعمال الصالحة، إلا أنه أخص من النوع السابق؛ فإن التوسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته عمل صالح، ولكن ليس كل عمل صالح توسل إلى الله ﷻ بأسمائه وصفاته. ومن الأدلة على فضل هذا

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٢٧٢).

(٢) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص١٠٦.

التوسل: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]. ومنها: ما صح عن أنس قال: كنت جالسًا مع رسول الله ﷺ في الحلقة، ورجل قائم يصلي. فلما ركع وسجد جلس وتشهد، ثم دعا، فقال: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت، المنان، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، إني أسألك. فقال رسول الله ﷺ: «أتدرون بما دعا؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «والذي نفسي بيده، لقد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى»[١].

النوع الثالث: التوسل بدعاء من يرجى صلاحه:

هذا النوع من التوسل جائز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤]. أي: لو أن هؤلاء المنافقين إذ ظلموا أنفسهم، جاءوك فسألوا الله ﷻ أن يصفح عنهم، وسأل لهم الرسول ﷺ مثل ذلك؛ لوجدوا الله توابًا رحميًا[٢].

ومن الأدلة على جواز هذا النوع ما روي عن عثمان بن حنيف، أن رجلًا ضريرًا أتى النبي ﷺ، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يعافيني. فقال: «إن شئت أخرت ذلك، فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت دعوت لك». قال: لا بل ادع الله لي. «فأمره أن يتوضأ، وأن يصلي ركعتين، وأن يدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضي، وتشفعني فيه، وتشفعه في». قال: فكان

---

(١) أخرجه أحمد برقم: (١٢٦١١) وصححه شعيب الأرنؤوط واللجنة المحققة للمسند.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ج٨ص٥١٧.

يقول هذا مرارًا. ثم قال بعد: أحسب أن فيها: أن تشفعني فيه. قال: ففعل الرجل، فبرأ[(١)].

وقد كان هذا سؤال من الرجل الضرير لله ﷻ أن يتقبل شفاعة النبي ﷺ الحي الحاضر فيه. ولازم هذا: أن النبي ﷺ قد دعا له، وهذا هو المذكور في الحديث، فإن قول الأعمى: «لا بل ادع الله لي». وقوله: «وتشفعني فيه، وتشفعه في». فدل الحديث على أن دعاء الحي الصالح نافع بإذن الله ﷻ.

النوع الرابع: التوسل إلى الله بذكر الحال:

وهو: أن يتوسل المتوسل إلى الله ﷻ ببيان حاله، وعظيم حاجته، وشدة افتقاره إلى الله ﷻ، ومن أدلة هذا النوع: قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٢-٧].

القسم الثاني: التوسل الممنوع:

مرادنا بالتوسل الممنوع: طلب مرضاة الله ﷻ بعبادة لم يرد بمشروعيتها دليل. كطلب الدعاء من الميت؛ فإنه توسل بدعي لا يجوز؛ لأن الأصل في العبادات: أنها مبنية على الاتباع لا على الابتداع، فلما لم يكن من

(١) أخرجه أحمد برقم: (١٧٢٤١) واللفظ له الترمذي برقم: (٣٥٧٨) وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

الصحابة ﭫ طلب من النبي ﷺ الدعاء بعد موته ﷺ، مع ما خطبهم من أمور عظام، كحروب الردة، وعام الرمادة، والفتن في عصر عثمان وعلي ﭭ؛ علمنا أنه عمل بدعي؛ **لأنه لا يمكن أن نسبق الصحابة ﭫ إلى شيء من الدين والأعمال الصالحة، مع أنهم أخذوا عن النبي ﷺ مباشرة**[١].

الدليل على بطلان التوسل بالأموات.

بل إن الأدلة دالة على إبطال التوسل بذوات الصالحين، ومنها: ما صح عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، ويقول: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا». قال: فيسقون[٢]. فلما توسل عمر بدعاء العباس ﭬ. وتوسل معاوية في الشام بدعاء يزيد بن الأسود، وطلب منه الدعاء بالغيث. ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة ﭫ؛ دل هذا على أنه لا يتوسل بذاته وشخصه ﷺ بعد مماته؛ **إذ لو كان التوسل بذات النبي ﷺ بعد مماته جائزًا؛ لسبقنا إلى هذا الصحابة ﭫ؛ لقالوا: كيف نتوسل بالعباس ونعدل عن التوسل بالنبي ﷺ، فلما لم يقل ذلك أحد منهم؛ علمنا أن التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته عمل مخالف لعمل الصحابة ﭫ.**

وفي هذا يقول المعلمي: «معلوم أنَّ الذي فات بموت النبيِّ - ﷺ - إنما هو أن يدعو لهم في حاجتهم تلك، فثبت بذلك أن التوسُّل به إنما هو التوسُّل بدعائه للمتوسِّل بحاجته تلك. ولو كان التوسُّل بذاته، أو بكرامته على ربه، أو بدعائه لأمَّته في الجملة لما فات ذلك بموته ﷺ وهكذا لو جاز سؤال الدعاء والشفاعة منه ﷺ بعد موته لما فات المقصود بالموت، ولكانوا يسألون منه

---

(١) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية ص٣٥١ - ص٣٥٢.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (١٠١٠).

الدعاء والشفاعة ثم يتوسَّلون. وكلام أمير المؤمنين عمر ظاهر في أنَّ توسُّلهم بالنبي ﷺ قد فات»[1].

مناقشة أدلة المخالفين في جواز التوسل بذات النبي ﷺ.

وقد استدل الذاهبون إلى جواز التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته بأدلة ضعيفة، وأبرز هذه الأدلة ما يلي:

الدليل الأول: قال محمد بن داود: ثنا أحمد بن سعيد الفهري ثنا عبد الله بن إسماعيل المدني عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد؛ لما غفرت لي. فقال الله ﷻ: يا آدم وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: لأنك يا رب لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. فقال الله ﷻ: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إليّ، وإذ سألتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك»[2]. ورواه البيهقي في دلائل النبوة[3]. وقال بعد ذكره له: تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من هذا الوجه، وهو ضعيف[4]. وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه[5].

وممن استدل بهذا الحديث الموضوع على جواز التوسل بذات النبي ﷺ:

---

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٨٠٧.
(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم: (٦٥٠٢) والمستدرك للحاكم برقم: (٤٢٢٨).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج٥ص١٢ ولسان الميزان لابن حجر ج٣ص٣٥٩-ص٣٦٠.
(٤) دلائل النبوة للبيهقي ج٥ص٤٨٩.
(٥) مجمع الزوائد للهيثمي ج٨ص٣٥٣.

السبكي[١]. والنبهاني[٢]. ولا يكون استدلالهمًا صحيحًا إلا بإثبات صحة الحديث، وأما مع عدم إثبات الصحة؛ فلا دلالة. وتصحيح الحاكم لهذا الحديث، وقوله: هو أول حديث ذكرته لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب. لا يدل على الصحة؛ فقد تعقبه الذهبي وقال: بل موضوع[٣]. ومما يدل على أنه لا يصح جعل الحديث في الأحاديث المستدركة على الصحيحين: أن الحاكم نفسه قد ذكر في موضع آخر أن البخاري ومسلم لم يحتجا بعبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٤].

فعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف لا يحتج بحديثه؛ ضعفه الإمام أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، النسائي، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وذكر ابن المديني أنه ضعيف جدًا[٥]. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف؛ فاستحق الترك[٦].

وأما عبد الله بن مسلم الفهري فذكر الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر أنه روى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم خبرًا باطلًا فيه: «يا آدم لولا محمد ما خلقتك». وأما الألباني فحكم على

---

(١) انظر: شفاء السقام ص٢٩٥.
(٢) انظر: شواهد الحق ص١٣٩.
(٣) المستدرك للحاكم برقم: (٤٢٢٨).
(٤) انظر: المستدرك للحاكم برقم: (٥٤٢٨).
(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي ج٢ص٣٣١ والجرح والتعديل للرازي ج٥ص٢٣٣-ص٢٣٤ والكامل لابن عدي ج٤ص٢٦٩-ص٢٧٠ وميزان الاعتدال للذهبي ج٢ص٥٦٤.
(٦) المجروحين لابن حبان ج٢ص٥٧.

الحديث بالوضع[١].

الدليل الثاني: روى ابن ماجه عن محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري، حدثنا الفضل بن الموفق أبو الجهم، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشرًا، ولا بطرًا، ولا رياء، ولا سمعة، وخرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك»[٢]. قال النبهاني: «فإن فيه توسلًا بكل عبد مؤمن»[٣].

وهذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه فضيل بن مرزوق، قال ابن حبان: فضيل بن مرزوق منكر الحديث جدًا، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات[٤]، قال الذهبي: عطية أضعف منه[٥]. وممن ضعف عطية: الإمام النسائي[٦]، ويحيى بن معين، وسفيان الثوري، والإمام أحمد[٧].

وذكر الألباني أن هذا سند ضعيف من وجهين هما:

الأول: فضيل بن مرزوق وثقه جماعة وضعفه آخرون.

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رقم: (٢٥).
(٢) أخرجه ابن ماجة برقم: (٧٧٨).
(٣) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص١٥٤.
(٤) انظر: المجروحين لابن حبان ج٢ص٢٠٩.
(٥) ميزان الاعتدال للذهبي ج٣ص٣٦٢.
(٦) انظر: كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٢٢٥.
(٧) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج٥ص٢٦٩.

الثاني: أنه من رواية عطية العوفي، وهو ضعيف أيضًا[١].

الدليل الثالث: عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري، وعمر بن الخطاب، وغلامًا أسود يحفرون فحفروا قبرها، فلما بلغوا اللحد حفره رسول الله ﷺ بيده، وأخرج ترابه بيده، فلما فرغ دخل رسول الله ﷺ: فاضطجع فيه، ثم قال: «الحمد لله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ولقنها حجتها وأوسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين»[٢]. وهذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير والمعجم الأوسط، وذكر أنه تفرد بروايته روح بن صلاح[٣].

وقد ذكر ابن عدي أن روح بن صلاح ضعيف، وأن في بعض حديثه نكرة[٤]. وذكر ابن حجر أنه وثقه ابن حبان والحاكم، وأما الدارقطني وابن ماكولا فضعفاه، وقال ابن يونس: رويت عنه مناكير[٥]. وبين الألباني أن قول من ضعفه أرجح من قول من وثقه؛ لأمرين:

(١) أنه جرح، والجرح مقدم على التعديل إذا بين سببه، وقد اتفقت عباراتهم على تضعيفه، وبينوا أن السبب: روايته المناكير، فمثله إذا تفرد بالحديث يكون منكرًا لا يحتج به.

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رقم: (٢٤).

(٢) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص١٥٤.

(٣) انظر: المعجم الكبير للطبراني ج٢٤ص٣٥٢ والمعجم الأوسط ج١ص٦٧- ص٦٨.

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج٣ص١٤٦.

(٥) انظر: لسان الميزان لابن حجر ج٢ص٤٦٥-ص٤٦٦.

(٢) أن ابن حبان متساهل في التوثيق؛ فإنه كثيرًا ما يوثق المجهولين، ومع ذلك فقد حكم على هذا الحديث بالضعف[(١)].

الدليل الرابع: عن يوسف بن موسى، قال: حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن سفيان، عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام» قال: وقال رسول الله ﷺ: «حياتي خير لكم تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم». وممن استدل بهذا الحديث على جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته: النبهاني[(٢)].

وقد ذكر الألباني كلام العلماء في الحديث، ثم بين أن الحديث ضعيف بجميع طرقه[(٣)].

حكم التوسل بذوات الأموات.

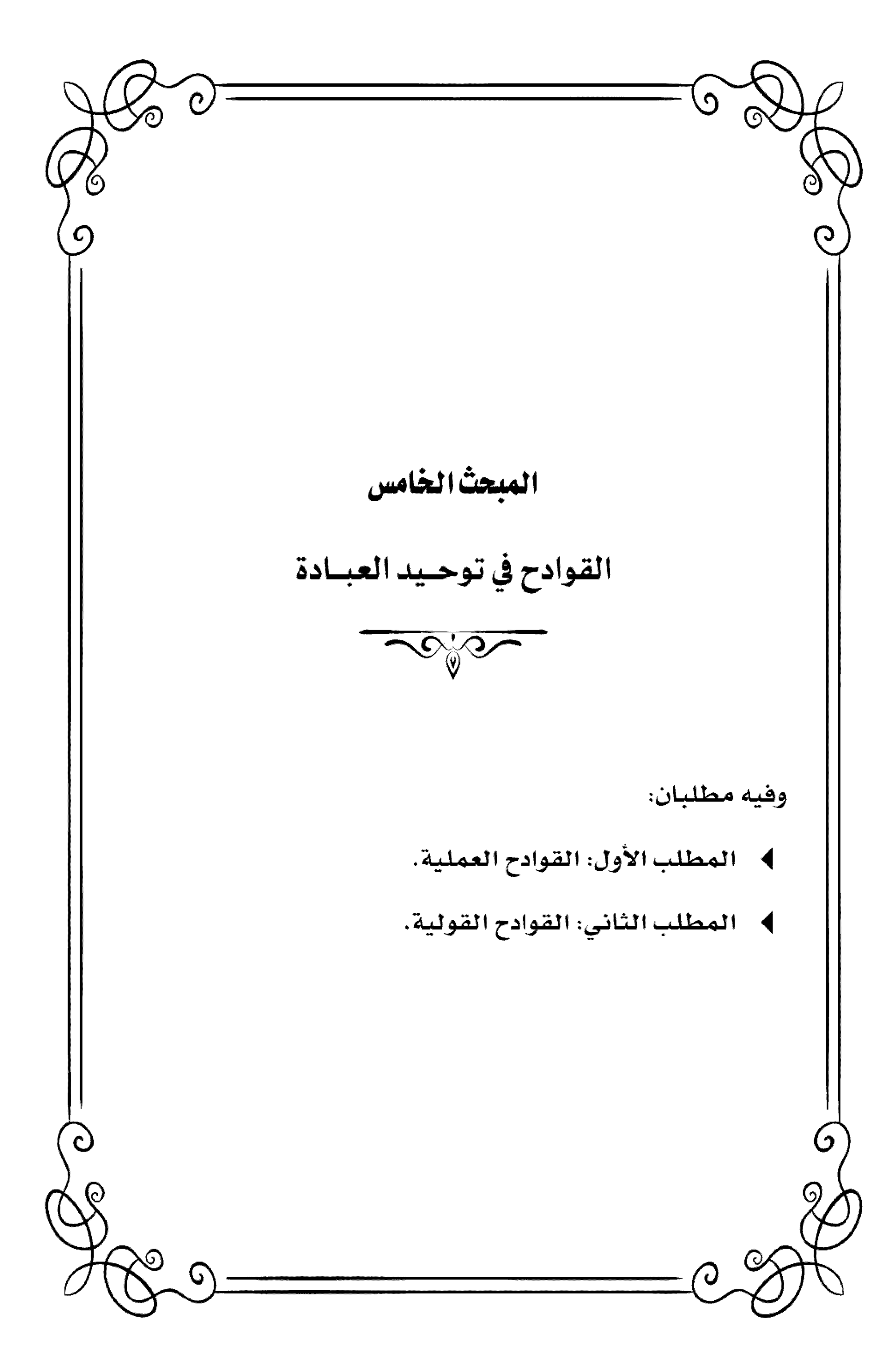
وبما أن التوسل عبادة، والعبادة مبنية على التوقف، وبما أن أدلة جواز التوسل بذات النبي ﷺ بعد موته ضعيفة لا تصح؛ فإن تجويز التوسل بذات الأموات من صالحي المؤمنين سيكون بدعة مردودة.

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني الحديث رقم: (٢٣).

(٢) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ص١٦٢.

(٣) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني الحديث رقم: (٩٧٥).



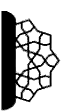
المبحث الخامس

القوادح في توحـيد العبـادة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: القوادح العملية.
- المطلب الثاني: القوادح القولية.

المطلب الأول



القــوادح العمليــة

توجد العديد من القوادح العملية التي تقدح في توحيد العبادة، ومن أهمها:

القادح الأول: إتيان الكهان:

اختلف العلماء في تعريف الكاهن، وفي تحديد الفرق بينه وبين العراف، فقال الراغب الأصفهاني: الكاهن: الذي يخبر عن الأخبار الماضية، بضرب من الظن. ومن يخبر عما في مستقبل الزمان فهو العراف[١]. وأما ابن الأثير فيذهب إلى أن الكاهن: الذي يخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، ومنهم من يزعم أن له تابعًا من الجن، ورئيًا يلقي إليه الأخبار. والعراف: من يزعم معرفة الأمور بمقدمات من كلام السائل، أو فعله، أو حاله، كالذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة، ونحوهما[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني: الكهانة ادعاء علم الغيب، كالإخبار بما سيقع في الأرض، مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجني للسمع من كلام الملائكة[٣]، وأما العراف فالذي يدعي معرفة المغيبات بمقدمات، يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله[٤]. في حين يذهب ابن حزم إلى

---

(١) انظر: مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٤٤٢- ص٤٤٣.
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج٤ص٢١٤-ص٢١٥.
(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ج١٠ص١٨٣.
(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ج٧ص١٣٦.

أنه لا فرق بين العراف والكاهن؛ فالاسمين يدلان على مسمى واحد[١]. وقريب منه قال الشوكاني[٢]. وأما ابن عثيمين فيذهب إلى تعميم اسم: العراف، ويدخل فيه: الكاهن، والمنجم، والرمال، ونحوهم ممن يستدل على معرفة المغيبات بمقدمات يستعملها، مستدلًا لقوله بالاشتقاق اللغوي؛ إذ هو مشتق من المعرفة، فيشمل كل من تعاطى هذه الأمور وادعى معرفته بها[٣].

والثابت في الشرع: أن الكاهن يستخدم الجن في بحثه عن المعارف، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الكاهن؟ فقال: «ليس بشيء». فقالوا: يا رسول الله إنهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقًا. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها من الجني فيقرها في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة»[٤].

وإتيان الكهان والعرافين وتصديقهم في دعوى علم الغيب من الأمور المحرمة قطعيًا؛ لقول النبي ﷺ: «من أتى كاهنا، أو عرافًا، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد»[٥]. وأما من أتاهم فسألهم من غير تصديق لهم، ولكن ليبين كذبهم؛ فليس سائلًا لهم، ولا آتيًا إليهم[٦]. ولكن يجب أن نعلم أن الأصل: عدم المجيء، وأن المجيء إليهم لا يكون إلا لمصلحة بينة،

---

(١) انظر: المحلى لابن حزم ج ٤ص ٥٠.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ص ٣٦٨.

(٣) انظر: القول المفيد لابن عثيمين ج١ص٥٣٢.

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٥٧٦٢) ومسلم برقم: (٢٢٢٨).

(٥) أخرجه أحمد برقم: (٩٥٣٦) واللفظ له، وأبو داود برقم: (٣٩٠٦) وأخرجه الحاكم برقم: (١٥) وقال: على شرطهما. ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: (٣٣٨٧).

(٦) انظر: المحلى لابن حزم ج ٤ص ٥١.

كإظهار كذبهم، وبيان خطئهم فيما يزعمونه من علم بأمور المستقبل.

ومما له صلة بالكهانة: الخط في الرمل للنظر في المغيبات، وهو من أفعال الجاهلية[١]؛ لما جاء في الحديث الطويل الذي رواه معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال: يا رسول الله إنا قوم حديث عهد بالجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا قومًا يأتون الكهان. قال: «فلا تأتوهم». قلت: إن منا قوما يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدنهم». قلت: إن منا قومًا يخطون. قال: «كان نبي يخط، فمن وافق خطه فذلك»[٢].

وقوله ﷺ: «كان نبي من الأنبياء يخط». قيل: هو إدريس عليه السلام[٣]. وليس في الحديث ما يدل على مشروعية خط الرمل؛ لأن معنى الحديث: كان نبي معصوم يخط؛ فيكون الخط صحيحًا؛ لأن النبي معصوم من الخطأ[٤]. ولو قيل: إن قوله ﷺ: «فذاك». دال على الجواز. لكان جوازه مشروطًا بالموافقة، ولا طريق إلى إثبات موافقة خط الخطاط لخط ذلك النبي عليه السلام؛ فعلى هذا لا يجوز خط الرمل؛ لتعذر العلم بالموافقة[٥].

القادح الثاني: تعليق التمائم والقلائد:

من القوادح التي تقدح في أعمال القلوب، وما يجب أن يكون عليه المسلم من توكل على الله ﷻ: تعليق التمائم، خوفًا من السحر، أو من العين،

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج٢ص ٤٧ وعون المعبود للعظيم آبادي ج١٠ص ٢٨٨ ونيل الأوطار للشوكاني ج٧ص ٣٧٨.

(٢) أخرجه أحمد برقم: (٢٣٧٦٢) وقال المحققون للمسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ج١ص١١١ ونيل الأوطار للشوكاني ج٧ص ٣٧٨.

(٤) انظر: مقدمة ابن خلدون ص ١٢١.

(٥) انظر: نيل الأوطار ج٧ص ٣٧٩.

أو من المس. ومن الأدلة على حرمة تعليق التمائم: قول النبي ﷺ: «من تعلق شيئًا وكل إليه»[١]. وقوله ﷺ: «من عقد لحيته، أو تقلد وترًا، أو استنجى برجيع دابة، أو عظم، فإن محمدًا بريء منه»[٢]. وقد كان أهل الجاهلية يعلقون التمائم والقلائد؛ ظانين أنها تصرف عنهم البلاء[٣]. قال يحيى الليثي: سمعت مالكًا يقول: أرى ذلك من العين[٤].

وقد جاءت الأحاديث تصرح بالزجر الشديد عن فعل هذا، وتبين أنه من الأفعال المحرمة، فعن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسول الله ﷺ رسولًا: «لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت»[٥]. بل إن الأحاديث تدل على أن تعليق التمائم من الشرك، كقول الرسول ﷺ: «إن الرقى، والتمائم، والتولة شرك»[٦]. وأكد ابن حزم أن النهي عن تقلد الإبل في أعناقها شيء محل إجماع بين الصحابة ﭫ[٧].

وأما إن كانت التمائم بالآيات القرآنية، ففي تعليقها خلاف بين العلماء[٨]. فقد ذهب ابن مسعود ﷺ وإبراهيم النخعي والإمام أحمد إلى أنه لا يجوز تعليق التمائم مطلقًا. وروي عن عائشة ﭭ أنه لا بأس بالتمائم للمرضى، ومنعتها في حال الصحة؛ لاتقاء المرض أو العين. وهو اختيار

(١) أخرجه الترمذي برقم: (٢٠٧٢) وحسنه الألباني.
(٢) أخرجه النسائي برقم: (٥٠٦٧) وأبو داود برقم: (٣٦) وصححه الألباني.
(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج١٧ص١٦٣.
(٤) انظر: الموطأ برقم: (٢٧٠٦).
(٥) أخرجه مسلم برقم: (٢١١٥) واللفظ له والبخاري برقم: (٣٠٠٥).
(٦) أخرجه أبو داود برقم: (٣٨٨٣) وابن ماجة برقم: (٣٥٣٠) وصححه الألباني.
(٧) انظر: المحلى لابن حزم ج٧ص٣٥٢.
(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج١٧ص١٦١.

الإمام مالك، وابن عبد البر[١]. وقال عطاء وسعيد بن المسيب وابن سيرين والضحاك: لا بأس بالتمائم التي تكتب من القرآن[٢]. وقال ابن حجر العسقلاني: لا يدخل في النهي ما كان بأسماء الله وكلامه[٣].

القادح الثالث: التطير:

من القوادح التي تقدح في التوكل، وتخرم عبادة المسلم: التطير والتشاؤم، الذي انتقل من دين الشرك والجاهلية، إلى من كان في قلبه جهل وضعف إيمان[٤]. يقول المعلمي: «لا يخلو المتطيِّر أن يظن أن الطائر سبب أو علامة، وعلى الحالين فهذا الظن من قسم التديُّن؛ لأنه لا يُعْرَفُ له توجيه من الأصول العادية المبنيّة على الحسّ والمشاهدة، وهو تديُّنٌ بما لم يشرعه الله ﷻ؛ فيكون شركًا»[٥].

وقيل للشؤم طائر، وطير، وطيرة؛ لأن العرب كان من شأنها زجر الطير، والتطير بطيرانها إلى جهة اليسار[٦]. ثم استعمل في كل شيء يتطير به الجهال، سواء أكان المتطير به أعور، أو أبتر، أو غير ذلك[٧]. بل قد يبلغ

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج١٧ص١٦١- ص١٦٤ والبيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد القرطبي ج١ص٤٣٩.

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي ج١٢ص١٥٨والتمهيد لابن عبد البر ج١٧ص١٦٤.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ج١٠ص١٦٦.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ج٦ص٦٠ والتحرير والتنوير لابن عاشور ج٨ص٢٥١.

(٥) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٩٤٩.

(٦) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ج٢ص٢٠٣-ص٢٠٤ والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج٣ص٣٣٠ ولسان العرب لابن منظور ج٤ص٥١٢ وتاج العروس للزبيدي ج٧ص١٥٤.

(٧) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج٩ص٢٨٢.

الجهل إلى التطير بمن كان في غاية الكمال والصلاح، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٣١].

ومن الأدلة على تحريم التطير: قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل:٤٧]. وذلك أن ثمود قالت لصالح ﷺ: إننا نتشاءم بك وبمن معك، وزجرنا الطير بأنا سيصيبنا بك وبهم المكاره والمصائب. فأجابهم بأن ما زجرتم من الطير لما يصيبكم من المكاره. عند الله ﷻ علمه، وأما هذه الطير فلا تدري ما هو كائن، وليس بيدها فعل أو ترك[١].

ومن الأحاديث النبوية الدالة على تحريم التطير: قوله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح الكلمة الحسنة»[٢]. وذكر الإمام ابن عبد البر أن سعد بن أبي وقاص خرج في سفر، فأقبلت الظباء نحوه، فلما دنت منه رجعت، فقال له رجل: ارجع أيها الأمير. قال: أخبرني من أيها تطيرت؟ أمن قرونها حين أقبلت؟ أم من أذنابها حين أدبرت؟ ثم قال: سعد رضي الله عنه: إن الطيرة لشعبة من الشرك[٣].

ومتى ردت الطيرة المتشائم عن حاجته، فهي شرك أصغر[٤]؛ لقوله ﷺ: «من ردته الطيرة من حاجة، فقد أشرك». قالوا: يا رسول الله، ما كفارة ذلك؟ قال: «أن يقول أحدهم: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري ج١٩ص٢٠٨-ص٢٠٩.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٥٧٥٦) ومسلم برقم: (٢٢٢٤).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبدالبر ج٢٤ص١٩٣.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن باز ج٢٨ص٢٠٠.

غيرك»[١]. وأما ما يقع في قلب العبد من وساوس؛ حين رؤيته للمتطير به، فليس بطيرة؛ إذا مضى لحاجته، وتوكل على ربه؛ لقول ابن عباس: إن مضيت؛ فمتوكل، وإن نكصت؛ فمتطير[٢]. ويدل لهذا: ما صح عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله أمور كنا نصنعها في الجاهلية؟! كنا نأتي الكهان. قال: «فلا تأتوا الكهان». قال: قلت: كنا نتطير قال: «ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم»[٣].

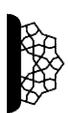


(١) أخرجه أحمد برقم: (٧٠٤٥) وحسنته اللجنة المحققة للكتاب.

(٢) انظر: شرح السنة للإمام البغوي ج١٢ص١٧٠.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٥٣٧).

المطلب الثاني



القوادح القولية

الأقوال القادحة في توحيد الألوهية كثيرة، إلا أن أبرزها:

القادح الأول: الحلف بغير الله:

الحلف بغير الله ﷻ من الأمور المحرمة التي لا تجوز؛ لما صح عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله، أو ليصمت»[١]. والنهي هنا للتحريم؛ لقول رسول الله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»[٢].

والعلة في النهي عن الحلف بغير الله ﷻ: أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به تعظيمًا لا يصلح للمخلوق؛ فوجب ألا يحلف إلا بالله ﷻ[٣]. وقد حكى الإمام ابن عبد البر إجماع العلماء على أنه لا يجوز الحلف بغير الله ﷻ[٤]. وأما الإمام المقريزي فذكر أن الحلف بغير الله ﷻ شرك أصغر[٥].

وقد تنوعت صور الحلف بغير الله ﷻ، فمنها: الحلف بالنبي ﷺ. ومنها: الحلف بالأمانة. ومنها: الحلف برأس الأم، أو بروحها. إلى غير ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٦٦٤٦) ومسلم برقم: (١٦٤٦).

(٢) أخرجه الترمذي رقم: (١٥٣٤) وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم: (٢٥٦١).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج٢ص ٢٦٧ وشرح مسلم للنووي ج١١ص ١٠٥ وفتح الباري لابن حجر العسقلاني ج١١ص٤٦٢ ونيل الأوطار للشوكاني ج٩ص١٢٤.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج١٤ص ٣٦٧.

(٥) انظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص٥٥.

القادح الثاني: سب الدهر:

من القوادح التي تقدح في التوحيد: سب الدهر؛ لقوله ﷺ: «قال الله ﷻ يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»(١). وسببه أن العرب كانوا في جاهليتهم إذا أصابهم شدة أو بلاء أو نكبة، قالوا: يا خيبة الدهر. ونحو هذا من ألفاظ سب الدهر، فكأنهم إنما سبوا الله ﷻ؛ لأنه فاعل ذلك في الحقيقة؛ فقال النبي ﷺ: لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر. أي: خالق النوازل، والحوادث، وأما الدهر - الذي هو الزمان - فلا فعل له، بل هو مخلوق من جملة خلق الله ﷻ(٢).

وقد بين الشيخ ابن عثيمين أنه لا يلزم من حصول الأذية حصول الضرر لله ﷻ؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني»(٣). وذكر أن سب الدهر **ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي**:

القسم الأول: أن يقصد الخبر المحض دون اللوم؛ فهذا جائز، مثل قول لوط عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود:٧٧].

القسم الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن مع الله ﷻ ربًا خالقًا.

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٨٢٦) ومسلم برقم: (٢٢٤٦).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ج١٨ص١٥٤-ص١٦١ وشرح صحيح مسلم للنووي ج١٥ص٣ وتفسير القرطبي ج١٦ص١٧١ وتفسير ابن كثير ج٧ص٢٧٠ وشرح ابن بطال على صحيح البخاري ج٩ص٣٣٧ وفتح الباري لابن حجر ج١٠ص٤٦٦ ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج٢ص٤٩١ -ص٤٩.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٢٥٧٧).

القسم الثالث: أن يسب الدهر لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده، لا لاعتقاده أنه هو الفاعل؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك[(١)].

القادح الثالث: التشريك في المشيئة:

التشريك بين الله ﷻ وبين غيره في المشيئة، من الأمور المحرمة؛ لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلًا قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت. فقال له النبي ﷺ: «أجعلتني والله عدلًا، بل ما شاء الله وحده»[(٢)].



(١) انظر: القول المفيد لابن عثيمين ج٢ص٢٤٠-ص٢٤١.

(٢) أخرجه أحمد برقم: (١٨٣٩).

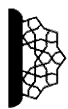
المبحث السادس

حكم المسلم الواقع في شرك العبادة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الفكر الكلامي وأثره في إفساد معنى توحيد العبادة.
- المطلب الثاني: خطورة تكفير المعين.

المطلب الأول



الفكر الكلامي وأثره في إفساد معنى توحيد العبادة

كان لعلم المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ بمعنى الإله الأثر الحاسم في تحديد موقفهم من دعوة النبي ﷺ إلى التوحيد؛ فإنهم لما علموا أن الإله بمعنى: المعبود؛ استعظموا الدعوة إلى إفراد الله ﷻ بالعبادة، قال تعالى حاكيًا موقفهم: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]. فكانوا مشركين في العبادة، يقول ابن القيم: «توحيد أبي جهل، وعباد الأصنام، وهو: توحيد الربوبية، وهو الاعتراف بأنه لا خالق إلا الله، ولو أنجى هذا التوحيد وحده، لأنجى عباد الأصنام، والشأن في توحيد الإلهية»(١).

خطأ المتكلمين في تفسيرهم للتوحيد.

وقد استمر العرب على هذا العلم، عارفين بمعنى العبادة؛ لما لهم من علم بمعنى الإله في اللغة، إلى أن ظهر أناس لم يكن لهم من العلم بمعاني الألفاظ العربية مثل ما كان للعرب الأوائل، ومن صور هذا: جهلهم بمعنى الإله؛ فإن الإله لم يعد عندهم بمعنى المعبود، بل استحدثوا له معنى آخر؛ فصار الإله بمعنى: القادر على الاختراع، يقول البغدادي: «اختلف أصحابنا في معنى الإله: فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري»(٢). وقد قام هذا الخطأ الكبير على:

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم ج١ ص٣٣٦.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص١٢٣.

۞ أولًا: اختزالهم التوحيد في الربوبية:

لا يجادل المتكلمون في وجوب العبادة، بل هم يؤمنون بقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦]. إلا أنهم يخالفون في تحديد المراد بالعبادة التي أمرنا؛ فإنهم لا يرون أنها أقوال وأفعال يجب إفراد الله ﷻ بها، بل هي: الاعتقاد بأنه لا خالق إلا الله، ولا فاعل يفعل كفعله ﷻ.

وبهذا نجد أن المتكلمين يذهبون إلى أن من اعتقد أنه لا رب إلا الخالق المدبر الموجد من العدم ﷻ، فقد حقق العبادة التي خلق من أجلها. ثم نشأ عن خلل الفهم الكلامي للمراد بالتوحيد: ذهابهم إلى أن من عبد غير الله ﷻ، فإنه لا يكون واقعًا في فعل مناقض للتوحيد، إلا إن اعتقد الربوبية في ذلك الوثن.

وقد كانت بداية الانحراف في تفسير المتكلمين للعبادة: مجادلتهم للفلاسفة القائلين بقدم العالم؛ فإن علم الكلام قد نشأ في بيئة إسلامية، تدين بالتوحيد وإفراد الله ﷻ بالعبادة، وكان المجتمع الإسلامي سالمًا من الوقوع في شرك العبادة، إلا أنه وجد فيه من تأثر بالفلسفة اليونانية، القائلة بقدم العالم؛ فرأى المتكلمون أن قول الفلاسفة مناقض للتوحيد الذي بعث به النبي ﷺ؛ فقام الصراع بين المتكلمين الذين يريدون أن يدافعوا عن الإسلام، وما أتى به النص الشرعي من إثبات خلق الله ﷻ للكون، فصرنا أمام اتجاهين متصارعين:

(١) الفلاسفة القائلون بقدم العالم، وإسناد خلق الكواكب والحوادث إلى العقل الأول.

(٢) المتكلمون الذين يسعون إلى الاستدلال على أنه لا خالق إلا الله ﷻ،

جاهدين في إثبات حدوث العالم.

نتيجة خطأ المتكلمين في تعريف التوحيد.

فكانت محصلة صراع المتكلمين مع الفلاسفة: حصر المتكلمين للتوحيد في توحيد المعرفة والإثبات، يقول ابن الهمام: «التوحيد هو: اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال»[١]. ويقول ابن العربي: «التوحيد كله في: الذات، والصفات، والأفعال»[٢]. وهذا مكمن الخطأ؛ فإن توحيد العبادة الذي بعث به النبي ﷺ ليس هذا؛ «فإن مشركي العرب كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، لا يثبتون دونه شيئًا أبدع العالم، ولما قال من قال منهم: إن الملائكة بنات الله؛ لم يجعلوا الملائكة مبدعة للعالم. وأما هؤلاء الفلاسفة يقولون: إن الصادر الأول عن العقل الأول؛ وأن كل ما سواه صادر عنه، فالعقل الأول هو رب كل ما سوى الله عندهم، وكذلك كل عقل هو مبدع ما سواه عندهم، حتى ينتهي الأمر إلى العقل العاشر فهو عندهم مبدع ما تحت الفلك»[٣].

وقد يكون - بالإضافة إلى ردة الفعل غير المنضبطة في موقفهم من الفلاسفة القائلين بقدم العالم - من أسباب اختزال المتكلمين للتوحيد في توحيد الربوبية: اطلاعهم على ما يثبت وقوع المشركين العرب في الخطأ في توحيد الربوبية، فقد ذكر ابن تيمية أن «من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئًا من هذا، وأنها تنفعه وتضرُّه، بدون أن يخلق الله ذلك»[٤]. فظن هؤلاء المتكلمين أن النبي ﷺ بعث داعيًا إلى التوحيد في بيئة تعتقد الربوبية في غير الله ﷻ.

(١) المسامرة في شرح المسايرة لابن الهمام ص٣٩.
(٢) قانون التأويل لابن العربي ص٥٤٢.
(٣) الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية ص٣١٥.
(٤) شرح الأصبهانية ص١٣٣ - ص١٣٤.

وأول ما يعين على فهم خطأ المتكلمين:

(١) أن نستذكر ما مر معنا من أدلة على أن العرب كانوا مؤمنين بالربوبية.

(٢) استحضار ما ذكره علماء الملل والنحل، كالشهرستاني الذي ذكر أن العرب كانوا أصنافًا: «وصنف منهم أقروا بالخالق، وابتداء الخلق، ونوع من الإعادة، وأنكروا الرسل وعبدوا الأصنام، وزعموا أنهم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة، وحجوا إليها، ونحروا لها الهدايا وقربوا القرابين، وتقربوا إليها بالمناسك والمشاعر، وأحلوا وحرموا، وهم الدهماء من العرب إلا شرذمة منهم»[١].

(٣) العلم بأن اعتقاد بعض الجاهليين العرب النفع والضر في الأنداد التي عبدوها، لا يستلزم أن يكونوا معتقدين الربوبية في هذه الأصنام، يقول ابن تيمية «وإن كانوا كفارًا مشركين متنوعين في الشرك، فهم مقرون بالرب الحق الذي ليس له مثل في ذاته وصفاته وجميع أفعاله، ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته؛ بأن يعبدوا معه آلهة أخرى يتخذونها شفعاء أو شركاء. أو في ربوبيته؛ بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه، مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخلق»[٢]. فكان شرك هؤلاء الجاهليين مماثلًا لقول القدرية: إن الله ﷻ خالق كل شيء إلا فعل الإنسان. ومع ما في قول القدرية من الخطأ، إلا أنه لا يستلزم أن المعتزلة يقولون بربوبية الإنسان؛ فإنهم يقولون: إن الله ﷻ خلق للإنسان قدرة يخلق بها أفعاله. وكذلك كان حال بعض المشركين العرب، فقد

(١) الملل والنحل للشهرستاني ج٢ ص٢٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج١١ ص٥١.

ذكر الشيخ المعلمي أن منهم من ينسبُ إلى معبوده «القدرةَ على بعض النفع الغيبيِّ فقط، مع الاعتراف بأنَّ قدرته ممنوحة له من الله ﷻ»[1].

ثم إن هذا قول طائفة قليلة منهم، وأما الجمهور الأعظم من المشركين فعلى أن الله ﷻ هو الخالق لكل شيء؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]. يقول مجاهد في تفسير الآية: «إيمانهم قولهم: الله خالقنا، ويرزقنا، ويميتنا. فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره»[2]. ويقول ابن تيمية: «كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضًا. وهم مع هذا مشركون»[3].

دلالة الإجماع على فساد ضابط شرك العبادة عند المتكلمين.

واعلم أن مجاهدًا ؒ من سادات التابعين، وأنبل تلاميذ ابن عباس ؓ، وكان يقول: «عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عَرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقِفه عند كل آية منه وأسألُه عنها»[4]. وهو هنا يصرح بأن من المشركين من وقع في شرك العبادة، مع كونه موحدًا بالربوبية. ولم يعرف له مخالف من التابعين، بل جماهير المفسرين بالأثر على مثل قوله؛ فيصح لنا أن نقول: إن الإجماع قائم على فساد قول المتكلمين: إن صرف العبادة لغير الله لا يكون شركًا إلا إن كان العابد معتقدًا بربوبية المعبود.

ثانيًا: إخراج العبادة من مسمى التوحيد:

تطور خطأ المتكلمين في فهمهم للألوهية.

ثم ازداد الأمر سوءًا بذهاب جمهور المتكلمين إلى أن أفعال العباد ليست

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٥٥٧.
(٢) جامع البيان للطبري ج١٦ص٢٨٧.
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٣ ص٩٦.
(٤) جامع البيان للطبري ج١ص٩٠.

داخلة في مسمى الإيمان، يقول إمام الحرمين: «المرضي عندنا: أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدقه. ثم التصديق على التحقيق كلام النفس، ولكن لا يثبت إلا مع العلم، فإنا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد. والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة وأصل العربية، وهذا لا ينكر فيحتاج إلى إثباته. وفي التنزيل: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف:١٧]. معناه: وما أنت بمصدق لنا»[١].

وقد كانت المحصلة المأساوية لهذا المنهج الكلامي: ذهابهم إلى أن صرف العبادات لغير الله ﷻ ليس شركًا في العبادة؛ لأمرين:

(١) أن الإله لم يعد عندهم بمعنى المعبود، بل صار بمعنى القادر على الاختراع.

(٢) أن الإيمان الذي بعث به النبي ﷺ صار محصورًا في التصديق بربوبية الله ﷻ. ولم تعد أفعال العباد من الإيمان والعبادة المأمور بها. وهذا باطل قطعًا؛ فإن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]. وقد ذكر الطبري أن أصوب ما قيل في تفسير الآية: قول ابن عباس: ما خلقنا الجن والإنس إلا لعبادتنا، والتذلل لأمرنا[٢]. وأما ابن عاشور فذكر أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾. لام العلة، أي ما خلقتهم لعلة إلا علة عبادتهم إياي. والتقدير: لإرادتي أن يعبدون[٣].

(١) الإرشاد للجويني ص٤١٦.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ج٢٢ص٤٤٥.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ج٢٧ص٤٤.

أثر المتكلمين في تعويص فهم معنى العبادة.

وباختزال هؤلاء المتكلمين للتوحيد في: الإيمان بأنه لا قادر على الاختراع إلا الله ﷻ. وبإخراجهم للأعمال عن مسمى الإيمان. حصل اللبس والاشتباه في تحديد المراد بالعبادة التي أمرنا الله ﷻ بالقيام بها، يقول ابن عاشور: «معنى العبادة في اللغة العربية قبل حدوث المصطلحات الشرعية دقيق الدلالة، وكلمات أئمة اللغة فيه خفية، والذي يستخلص منها: أنها إظهار الخضوع للمعبود، واعتقاد أنه يملك نفع العابد وضره ملكًا ذاتيًا مستمرًا، فالمعبود إله للعابد»[1]. ويستحيل أن يكون معنى العبادة دقيقًا غامضًا؛ فإن المكلفين كلهم مطالبون بإخلاص العبادة لله ﷻ، ومن الممتنع أن يكلف الرحمن الرحيم جماهير المسلمين بأمر يذكر فحول العلماء - كابن عاشور - أنه غامض عويص.

وقد وجد من أهل العلم من نهض لمعالجة هذا الخطأ من جذوره، ومنهم: شيخ الإسلام ﵀، الذي يقول: «ليس المراد بالإله هو: القادر على الاختراع. كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظنوا أن الإلهية هي: القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو. فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو: الذي يستحق بأن يعبد، فهو إله بمعنى: مألوه. لا إله بمعنى: آله. والتوحيد: أن يعبد الله وحده لا شريك له. والإشراك أن يجعل مع الله إلها آخر»[2].

تحرير معنى الإله عند المتكلمين.

وقد يشكل على البعض ما يجده في كتب المتكلمين من كلام يشي بأنهم يفسرون الإله بالمعبود، كقول الماتريدي: «الإله المستحق للعبادة والمعبود

---

(١) التحرير والتنوير ج٢٧ ص٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٣ ص١٠١.

الحق هو الإله الذي لا إله غيره؛ إذ الإله عند العرب هو المعبود؛ يقول: إن المعبود الذي يستحق العبادة هو الله تعالى لا الأصنام التي تعبدونها دونه، وتزعمون أن عبادتكم إياها تقربكم إليه زلفى»[١]. وكقول الرازي: «قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]. يدل على أنه لا معبود إلا الله، ومتى كان الأمر كذلك ثبت أنه لا إله إلا الله»[٢]. فيظن أن ابن تيمية قد أخطأ فيما نسبه إلى المتكلمين، ويتوهم أن المتكلمين موافقون للغة العرب في معنى الإله والعبادة.

يفسر المتكلمون الألوهية بالخلق والإيجاد.

والحق أن مثل هذه الأقوال لا تعارض ما نسبه ابن تيمية إليهم؛ فإن حقيقة قولهم هو ما نسبه ابن تيمية إليهم، يقول الحليمي: «من قال: لا إله إلا الله. فقد أثبت الله، ونفى غيره، فخرج بإثبات ما أثبت من التعطيل، وبما ضم إليه من نفي غيره عن التشريك، وأثبت باسم الإله الإبداع معًا؛ إذا كانت الإلهية لا تصير مثبتةً له تعالى بإضافة الموجودات إليه على معنى أنه سبب لوجودها، دون أن يكون فعلًا وصنعًا»[٣]. ويقول البيهقي: «الله: معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان»[٤].

ولإيضاح الفكرة وتبسيطها؛ نقول: إن بين الطرفين اتفاقًا وافتراقًا، يتضح في النقطتين التاليتين:

(١) الكل مؤمن بأننا خلقنا للعبادة.

(٢) يذهب ابن تيمية إلى أن العبادة: إفراد الله ﷻ بأفعال المكلفين. ويذهب المتكلمون إلى أن العبادة: إفراد الله ﷻ بأفعاله، والاعتقاد بأنه لا خالق

---

(١) تفسير الماتريدي ج٩ ص٢٧٤.

(٢) تفسير الرازي ج١ ص٢١٠.

(٣) المنهاج في شعب الإيمان ج١ ص٢٨٦.

(٤) الاعتقاد ص٥٩.

إلا الله ﷻ.

حقيقة العبادة عند المتكلمين.

وهذا هو منشأ الخلاف وحقيقته؛ فإن المتكلمين يفسرون الإيمان بالتصديق القلبي، يقول الباقلاني: «الإيمان بالله ﷻ هو: التصديق بالقلب، بأنه الله الواحد، الفرد، الصمد، القديم، الخالق، العليم، الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]»[١]. فلما كان العمل - عندهم - خارجًا عن مسمى الإيمان، وكان الإيمان محصورًا في التصديق بالقلب؛ لم يكن صرف العبادات إلى الأنداد شركًا، إلا إن كان هذا مصحوبًا باعتقاد أن الند يفعل على الحقيقة، وأنه مؤثر في وجود المفعول.

فظهر وبان صدق ما نسبه ابن تيمية إلى المتكلمين؛ فإن الخلاف بينه وبينهم ليس في وجوب العبادة، بل في تفسير العبادة؛ ففي حين ذهبوا إلى أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد ربوبية المعبود مع الله ﷻ، وأنه «لا يكون أحد كافرًا؛ إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق»[٢]. قرر ابن تيمية - ومعه أهل السنة - أن الشرك في الألوهية: عبادة غير الله ﷻ. وليس المراد بحث المسألة مجددًا؛ فإن هذا شيء قد تقدم وافيًا.

كل خضوع ديني هو عبادة لا يستحقها إلا الله.

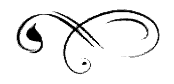
وقد كان أثر منهج المتكلمين عميقًا؛ فوجد من المسلمين من يتدين إلى صاحب الضريح ببذل العبادات، وهو لا يعلم أن هذا الخضوع الديني يُصيِّرُ صاحب الضريح إلهًا؛ فيقع في مخالفة توحيد الألوهية من حيث لا يشعر. ويذكر الشيخ المعلمي أن «المتكلمين في هذه المسألة من أعظم أسباب الاشتباه فيها؛ لأن مَنْ أراد البحث عنها فَزِعَ إلى ما سَمَّوْهُ علمَ التوحيد؛

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ص٢٢.

(٢) الإيمان الكبير لابن تيمية ص١٢٠.

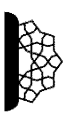
لاعتقـاده أنـه متكفِّـل بمسـائل العقائـد، ولا سـيما مسـألة التوحيـد، فوجـد فيـه الكلام في وحدانية وجوب الوجود مُعَنْوَنَة بوحدانية الألوهية، ووجد بعضَهم قد صرَّح بأنَّ معنى الإله هو معنى واجب الوجود أو نحوه، فظنَّ أن ذلك معنى الإله حقيقة. فإن شكَّكه في ذلك قول بعضهم: إن معنى الإله هو: المستحق للعبادة، توهَّم أن العمل لا يكون عبادة إلا مع اعتقاد أن المعبود واجب الوجود، أو نحو ذلك»[١].

فكانت نتيجة خطأ المتكلمين في تعرف الإله، وتعريف العبادة: تدافع فئام من المسلمين - الذين يشهدون ألا إله إلا الله - إلى بذل العبادات لأصحاب القبور والأضرحة، مقتنعين بصحة ما سطره أهل الكلام في كتبهم الكلامية، متوهمين أن الإله لا يكون إلهًا إلا بالاعتقاد بربوبيته للكون. وهذا مما يوجب الحذر من التسرع في تكفير المسلم المعين المخالف في توحيد الألوهية؛ لأنه قد يكون متأثرًا ببعض هذه المفاهيم الخاطئة. وهذا موضوعنا في المطلب التالي.



(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٣٤١.

المطلب الثاني



خطورة تكفير المعين

يجب علينا أن نعلم علمًا قطعيًا أن التكفير من أخطر الأمور؛ ولعظم خطره عقد الإمام البخاري ﵀ بابًا أسماه: "باب قول النبي ﷺ: لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض" وذكر فيه العديد من الأحاديث النبوية المبينة لخطورة هذا الأمر، ومنها: ما أخرجه عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: «ألا تدرون أي يوم هذا». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أليس بيوم النحر؟». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «أي بلد هذا؟ أليست بالبلدة؟». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت». قلنا: نعم قال: «اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب، فإنه رب مبلغ يبلغه من هو أوعى له فكان كذلك. قال: لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»[(١)].

وهذا الحديث الشريف، يربط بين التكفير وبين إراقة دماء المسلمين، مبينا أن المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه، وبشره، ثم بين أن التكفير يناقض هذا التحريم؛ فإن من وقع في تكفير المسلمين، فإنه سيدخل إلى استحلال دمائهم؛ لأنهم سيكونون - في نظره الفاسد - أهل ردة؛ يجب

(١) أخرجه البخاري برقم: (٧٠٧٨).

قتالهم، باسم الجهاد، أو باسم إقامة الحد على المرتدين.

ومما يبين خطورة التكفير، ويدل على فساد نظر المتسرع في التكفير: ما ذكره ابن عثيمين من أن «الغالب أن من تسرع بوصف المسلم بالكفر كان معجبًا بعمله محتقرًا لغيره فيكون جامعًا بين الإعجاب بعمله الذي قد يؤدي إلى حبوطه، وبين الكبر الموجب لعذاب الله تعالى»(١). ومن أوجه جهل المتسرع في التكفير: جهله بأصول الفقه؛ فإنه لا يصح تنزيل نصوص التكفير على المعين إلا إن توفرت فيه شروط التكفير، وانتفت الموانع المانعة منه، يقول ابن عثيمين: «فإن لم يَعلم أنه مُكفر فلا يَكفُر، مثل: أن يتكلم رجل بكلمة كفر، وهو لا يدري ما معناها، كأن يتكلم رجل عربي بكلمة الكفر في لسان العجم، وهو لا يدري أن معناها الكفر، فهذا لا يكفر، وكذلك أن يتكلم عجمي بكلمة الكفر في لسان العرب، وهو لا يدري ما معناها فإنه لا يكفر»(٢).

لا تلازم بين الوقوع في نواقض الإيمان وبين الوقوع في الردة.

والأصل الأهم في هذا الموضع: أن نعلم أن وقوع المسلم في ناقض من نواقض الإيمان، لا يستلزم الحكم عليه بالكفر، ومن الأدلة على هذا: قول النبي ﷺ: «كان رجلٌ يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح؛ فو الله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا. فلما مات فُعِل به ذلك، فأمر الله الأرض، فقال: اجمعي ما فيك منه. ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت. قال: يا رب خشيتك. فغفر له»(٣).

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ج٢ ص١٣٤.

(٢) الشرح الممتع ج١٤ ص٤٤٧ - ص٤٤٨.

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٣٤٨١).

فهذا الرجل قد شك في قدرة الله ﷻ على إعادة خلقه بعد الفناء. وشك في يوم القيامة. ومع هذا فإنه لم يكفر؛ لأن الحجة لم تقم عليه، يقول ابن القيم: «ولم يرتِّب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول، ولا على مجرد ألفاظ مع العلم بأن المتكلم بها لم يُرِد معانيها ولم يحطْ بها علمًا، بل تجاوز للأمة عما حَدَّثَتْ به أنفسها، ما لم تعمل به أو تكلَّم به، وتجاوز لها عما تكلَّمت به: مخطئة، أو ناسية، أو مكرهة، أو غير عالمة به؛ إذا لم تكن مريدة لمعنى ما تكلَّمت به، أو قاصدة إليه، فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية؛ ترتَّب الحكم. هذه قاعدة الشريعة»[1].
ويقول الشيخ المعلمي: «فنحن وإن قلنا في صورة من صور السؤال ونحوها: إنَّ هذا دعاءٌ لغير الله تعالى وعبادة وشرك، فليس مقصودُنا أن كلَّ من فعل ذلك يكون مشركًا»[2].

التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين.

فيجب التفريق بين الحكم على الفعل وبين الحكم على الفاعل، فإن قلنا: إن دعاء غير الله ﷻ شرك. لم يلزم من هذا الحكم على كل من دعا غير الله ﷻ أنه قد وقع في الردة بعينه؛ لأنه قد يكون غافلًا عن الحجة الرسالية، وفي هذا يقول الإمام محمد بن عبدالوهاب: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ج٤ ص٥١٤ - ص٥١٥.
(٢) آثار المعلمي ج٣ص٨٢٦.

لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل، ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]»[١].

وهذا موطن أشكل على البعض، يقول ابن الوزير: «إنما يقع الإشكال في تكفير من قام بأركان الإسلام الخمسة، المنصوص على إسلام من قام بها، إذا خالف المعلوم ضرورة: للبعض، أو للأكثر، لا المعلوم له، وتأويل (لعله: وتأوَّل) وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه، وأظهر التدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد، ومضادة الأدلة الجلية عقلًا وسمعًا، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة»[٢].

لا يجوز ترك اليقين إلا بيقين يرفعه.

ووجه الإشكال: أن الفعل ناقض من نواقض الإيمان، والفاعل مصرح بإيمانه، وهذا الإشكال الظاهري يرتفع بالعلم بالقاعدة: **من ثبت إسلامه بيقين لم يُخرج منه إلا بيقين**. ومعناها: أن الأصل في هذا الشخص هو الإسلام؛ لأنه مصرح بأنه من أهل القبلة، وأما فعله للناقض من نواقض الإيمان، فإنه لا يستلزم كفره؛ لأن احتمال عدم قيام الحجة الرسالية عليه وارد، يقول ابن رشد الجد: «من شك في خروجه من الدين، فلا يُحكم أنه خرج منه إلا بيقين»[٣]. ويقول ابن عثيمين: «فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين: الأمر الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر؛ لئلا يفتري على الله الكذب. الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين، بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتنتفي الموانع»[٤].

---

(١) الدرر السنية ج١ ص١٠٤.

(٢) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص٣٧٧.

(٣) البيان والتحصيل لابن رشد الجد ج١٨ ص٤٨٧.

(٤) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ج٢ ص١٣٤.

حكم العامي الواقع في شيء من نواقض الإيمان.

وقد يكون المسلم الفاعل للناقض من نواقض الإيمان عاميًا مقلدًا لعالم يفتي بجواز الاستغاثة بغير الله ﷻ، أو يفتي بجواز شيء من الأفعال الشركية، يقول ابن تيمية ؒ: «إن كان المتبع للمجتهد عاجزًا عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ»(١). ويقول: «كثير من الناس يكون معه من الإيمان بالله وتوحيده ما ينجيه من عذاب الله، وهو يقع في كثير من هذه الأنواع، ولا يعلم أنها شرك، بل لا يعلم أن الله حرمها، ولم تبلغه في ذلك رسالة من عند الله، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]. فهؤلاء يكثرون جدًا في الأمكنة والأزمنة التي تظهر فيها فترة الرسالة، بقلة القائمين بحجة الله، فهؤلاء قد يكون معهم من الإيمان ما يرحمون به، وقد لا يعذبون بكثير مما يعذب به غيرهم ممن كانت عليه حجة الرسالة، فينبغي أن يعرف أن استحقاق العباد للعذاب بالشرك فما دونه، مشروط ببلاغ الرسالة في أصل الدين وفروعه»(٢).

وهذا المعنى الذي ذكره شيخ الإسلام، معنى نجده عند تلميذه: ابن القيم، حيث يقول: «فأمَّا أهل البدع الموافقون على أصل الإسلام، ولكنَّهم مختلفون في بعض الأصول، كالرَّافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم، فهؤلاء أقسام: أحدها: **الجاهل المقلِّد الَّذي لا بصيرة له، فهذا لا يكفر ولا يفسق**، ولا ترد شهادته، إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرَّجال والنساء والولدان الَّذين لا يستطيعون

(١) الإيمان الكبير لابن تيمية ص٦٢.

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية ج٢ ص٢٩٣.

حيلـةً ولا يهتـدون سـبيلًا، فأولئـك عسـى الله أن يعفـوَ عـنهم، وكـان الله عفـوًّا غفورًا...»[١]. ويقول الإمام محمد بن عبدالوهاب: «أما ما ذكر الأعداء عني، أني أُكَفِّر بالظن وبالموالاة، أو أكفّر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»[٢]. ويقول ابن عثيمين: «لو كان الجهل في أمر يكون ردة وكفرًا مع العلم، مثل أن يكون عامي قد عاش بين قوم يدعون الأموات، ولم يبين له أحد أن هذا من الشرك، ولكنه يدين بالإسلام، ويقول: إنه مسلم، فهل يعذر بدعائه غير الله؟ الجواب: نعم يعذر»[٣].

بل قد يغرر بالعامي المسلم، ويجد من ينفره عن العلماء الداعين إلى تجريد التوحيد، المحذرين من الوقوع في شرك العبادة، يقول الشوكاني: «اعلم أن ما حررناه وقررناه من أن كثيرًا مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركًا، قد يخفى على كثير من أهل العلم، وذلك لا لكونه خفيًا في نفسه، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وكونه قد شاب عليه الكبير، وشب عليه الصغير، وهو يرى ذلك ويسمعه، ولا يرى ولا يسمع من ينكره، بل ربما يسمع من يرغب فيه، ويندب الناس إليه، وينضم إلى ذلك ما يظهره الشيطان للناس من قضاء حوائج من قصد بعض الأموات الذين لهم شهرة، وللعامة فيهم اعتقاد»[٤].

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ج٢ص٤٦٤ - ص٤٦٥.

(٢) الدرر السنية ج١٠ ص١١٣.

(٣) منظومة أصول الفقه وقواعده لابن عثيمين ص٧٤.

(٤) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص٧٢.

ويقول المعلمي: «اعلم أن كثيرًا من البلدان إلى الآن يتبيَّن أن أهلها معذورون وإن لم يحتاطوا؛ فإنك تجد أكثر نواحي اليمن مثلًا لم يبلغهم في هذه المسائل أكثرُ من أنَّ رجلًا يقال له محمد بن عبد الوهاب نَبغَ بِنَجْدٍ، وكَفَّرَ سلف الأمَّة وخَلَفها، وخرق الإجماع، وزعم أنَّ العصا أفضل من النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، واستحلَّ دماء المسلمين، وليس له حجَّة إلا أنه يحرِّف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلى هواه، وأنه كان رجلًا جاهلًا لا يعرف العربية ولا المعاني والبيان، ولا أخذ العلم عن العلماء، وأنَّ العلماء كلَّهم أنكروا عليه وكفَّروه، حتى أبوه وأخوه، وإنما اتبعه أعراب جفاة غَرَضُهُمْ من اتِّباعه استحلالُ دماء المسلمين وأموالِهم، وأنهم يبغضون النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وأنهم إذا تشهَّدوا قالوا: أشهد ألَّا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا يقولون: وأشهد أنَّ محمدًا رسول الله، وأنهم أرادوا أن يمنعوا (أشهد أنَّ محمدًا رسول الله) من الأذان، ولكنهم خافوا من افتضاح عقيدتهم فأبقوها، وأنهم إذا دخلوا قرية قتلوا الرجال والنساء والصبيان، وتحَرَّوا بالقتل خاصَّةً مَنْ يُنْسَبُ إلى العلم والصَّلاح، وإذا طلب منهم أحد من علماء المسلمين أن يناظروه قالوا: ليس عندنا إلاَّ السيف، وإذا احتجَّ عليهم أحد بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ قالوا: حسبنا ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأشباه هذه الحكايات، يزعم نَقَلَتُهَا بألسنتهم أو في كتبهم أنها متواترة لا ريب فيها. وإن ظفر بعضُ طلبة العلم في تلك الجهات - أعني أكثر نواحي اليمن - بنسبة الخلاف في تلك الأمور إلى ابن تيميَّة فمقرونًا بتكفير ابن تيميَّة وتضليله، وأنه كان يبغض النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم...»[1].

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص٩٢٣ - ص٩٢٤.

وكون الأصل في المسلم هو الإسلام، وأنه لا يخرج من الإسلام إلا بيقين، شيء ينطبق على المسلم الواقع في ناقض من نواقض الإيمان، وينطبق على أبنائه الذين ورثوا منه هذا، يقول المعلمي: «الذي يكثر وجوده من صوره هو مَنْ كان آباؤه متلبِّسين بتلك الأمور التي تراها شركًا، فتقول: آباؤه مشركون فكيف يحُكم له بالإسلام تبعًا لهم؟ فاعلم أن هذا لا بدَّ أن يكون أحدُ أجداده كان كافرًا فأسلم فثبت له حكم الإسلام كما مرّ، وقد يكون هذا الجدُّ تلبَّس بتلك المحدثات، وسيأتي، وقد لا يكون تلبَّس بها فكان مسلمًا اتِّفاقًا، وتبعه ابنه في الإسلام ثم ابن ابنه، وهكذا إلى أوَّل جدٍّ تلبَّس بالمحْدَثات. فأوَّلُ جَدٍّ تلبَّس بالمحْدَثات إما أن يكون هو الذي دخل في الإسلام، وإما أن يكون ابن رجل مسلم لم يتلبس بها، وعلى كلا الحالين قد ثبت لهذا الجدِّ حُكْمُ الإسلام اتفاقًا، ومَنْ ثبت له حكم الإسلام فالأصل بقاؤه عليه ولا يخرج عنه إلا بحجَّةٍ واضحةٍ. وقد علمت أن من قَبِلَ الإسلام ثم جهل وأخطأ بما هو شرك قد يُعْذَرُ، ولا يظهر حَدٌّ لذلك إلا قيام الحجَّة كما سيأتي. فذلك الجدُّ الذي ثبت له حكم الإسلام لا يخرجه عنه تلبُّسه بتلك المحدثات ما لم تعلم قيام الحجة عليه، وأنت لا تعلم ذلك، فبقي على إسلامه، فيتبعه ابنه في الإسلام، فيبقى له حكمه وإن تلبس بتلك المحدثات، وهكذا»[1].

حكم الفتوى بغير علم.

وليعلم طالب العلم أن الجرأة على الفتوى، مما كان ينهى عنه علماء السلف، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ قال: أدركت عشرين ومئة من أصحاب رسول الله ﷺ، فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا[2]. ويقول ابن الصلاح: «هاب الفتيا من

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للمعلمي ج١ ص١٥٨.

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ج٢ ص٦١ - ص٦٢.

هابها من أكابر العلماء العاملين، وأفاضل السابقين، والخالفين، وكان أحدهم لا تمنعه شهرته بالأمانة، واضطلاعه بمعرفة المعضلات في اعتقاد من يسأله من العامة من أن يدفع بالجواب، أو يقول: لا أدري. أو يؤخر الجواب إلى حين يدري. فروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار، من أصحاب رسول الله ﷺ، يسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا؛ حتى ترجع إلى الأول»[١].

فإن كان علماء السلف - الراسخون في العلم - يتورعون من الفتوى، مع أنها في شيء أقل شأنا من الدماء، فكيف يصح لطالب العلم أن يقدم على تكفير المسلمين، مع ما في هذا من النهي الشديد.



(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ج١ ص٧٥.

المـراجع

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي علي محمد الآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة.

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان - دار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) أدب المفتي والمستفتي، المؤلف: تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٤) أديان الهند الكبرى، المؤلف: د. أحمد شلبي، الطبعة: الحادية عشرة، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي، القاهرة.

(٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، الطبعة: السعادة - مصر - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

(٦) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٧) الاستغاثة في الرد على البكري، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

(٨) الاستقامة، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٩) اشتقاق أسماء الله، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.

(١١) الأصول الثلاثة، المؤلف: الإمام محمد بن عبد الوهاب، والناشر: وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ه.

(١٢) أصول الدين، المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي، الناشر: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - إسطنبول، الطبعة الأولى: ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.

(١٣) الأضداد، المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١٥) الاعْتِصَام، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د هشام بن

إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(١٦) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ه.

(١٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(١٨) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد عزير شمس، خرج أحاديثه: مصطفى بن سعيد إيتيم، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

(١٩) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٢٠) أمراض القلب وشفاؤها، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.

(٢١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد، القاضي أبو بكر الباقلاني الناشر: مكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٢) الإيمان الكبير، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٢٣) البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢٤) بداية المجتهد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تنقيح وتصحيح خالد العطار، إشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م بيروت - لبنان.

(٢٥) البداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

(٢٦) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق د محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

(٢٧) تاج العروس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الفكر، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

(٢٨) تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

(٢٩) التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق، السيد هاشم الندوي.

(٣٠) التبرك المشروع والتبرك الممنوع، للدكتور علي بن نفيع العلياني، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

(٣١) تجريد التوحيد المفيد، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني المقريزي، المحقق: د. علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ.

(٣٢) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠م.

(٣٣) تحفة المريد على جوهرة التوحيد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري، حققه وشرح غريب ألفاظه: د. علي جمعة محمد الشافعي، مطبعة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠٢م.

(٣٤) تذكرة الموضوعات، للفتني، بدون معلومات.

(٣٥) التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

(٣٦) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

(٣٧) تفسير ابن أبي حاتم، لابن أبي حاتم الرازي، المكتبة العصرية.

(٣٨) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل، الطبعة الأولى، لبنان بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

(٣٩) تفسير الثعلبي، للثعلبي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠٢م.

(٤٠) تفسير السمعاني، للسمعاني، السعودية، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م.

(٤١) تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين ابن كثير، دار طيبة، تحقيق سامي سلامة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٤٢) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٤٣) تفسير الواحدي، للواحدي، بيروت، دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دمشق.

(٤٤) التمهيد، لابن عبد البر، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

(٤٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن محمد الغماري.

(٤٦) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى٢٠٠١م.

(٤٧) التوسل بالنبي ﷺ وجهلة الوهابيين، لأبي حامد مرزوق، الناشر: مكتبة اشيق - إسطنبول- تركيا، سنة الطبع: ١٣٩٦ - ١٩٧٦م.

(٤٨) التوسل أنواعه وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

(٤٩) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.

(٥٠) جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٥١) جامع الرسائل، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني المحقق: د. محمد رشاد سالم الناشر: دار العطاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

(٥٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من الكلم، للحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط . إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م.

(٥٣) جامع المسائل لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(٥٤) جامع المسائل، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، (المجموعة الثالثة) الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٥٥) جامع المسائل لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢ه.

(٥٦) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨م.

(٥٧) الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.

(٥٨) جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

(٥٩) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٦٠) حاشية الدسوقي على أم البراهين، المؤلف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي والحاشية: على شرح الإمام محمد بن يوسف السنوسي لأم البراهين، الناشر: مطبعة عيسى بابي الحلبي.

(٦١) الداء والدواء (الجواب الكافي) المؤلف: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.

(٦٢) الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(٦٣) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، طبع ونشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ. - ٢٠١١م.

(٦٤) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٦٥) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، المؤلف: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٦٦) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، المؤلف: علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٦٧) دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية . ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

(٦٨) الذخيرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: محمد حجي - سعيد أعراب - محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

(٦٩) الرد على المنطقيين، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٧٠) الرسالة التسعينية في الأصول الدينية، تأليف: صفي الدين محمد بن عبدالرحمن الأرموي، تحقيق وتعليق: عبدالنصير أحمد الشافعي المليباري، الناشر: الأصلين للدراسات والنشر، الطبعة الأولى: ٢٠١٨م.

(٧١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، المؤلف: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي الناشر: دار عالم الفائدة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.

(٧٢) زاد المسير، لابن الجوزي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٧٣) الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

(٧٤) سبل السلام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ.

(٧٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

(٧٦) سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

(٧٧) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، السجستاني، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

(٧٨) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

(٧٩) سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي الشهير بالنسائي، طباعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

(٨٠) سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق بن يسار، تحقيق: محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريف.

(٨١) السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٣هـ.

(٨٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.

(٨٣) شأن الدعاء، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: أحمد يوسف الدّقاق، الناشر: دار الثقافة العربية.

(٨٤) شرح الأصبهانية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، المحقق: محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٨٥) شرح الصدور بتحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٨هـ.

(٨٦) شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، المؤلف: محمد بن خليل حسن هرّاس، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الخبر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.

(٨٧) الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.

(٨٨) شرح ثلاثة الأصول، المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المحقق: علي بن صالح بن عبدالهادي المري - وأحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المسير، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٨٩) شرح جمل الزجاجي، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، المحقق: د. صاحب أبو

جناح، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٩٠) شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان: ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

(٩١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض،: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م.

(٩٢) شفاء السقام، لتقي الدين السبكي، الطبعة الرابعة: ١٤١٩هـ.

(٩٣) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، ليوسف بن إسماعيل النبهاني، اعتنى بطبعه حسين حلمي بن سعيد استانبولي.

(٩٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق، عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له، مقبل بن هادي الوادعي، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٩٥) الصحاح، للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

(٩٦) صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٩٧) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

(٩٨) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٩٩) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٠٠) الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٠١) عمدة القاري، للعيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

(١٠٢) غريب الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٠٣) الغنية في أصول الدين، المؤلف: أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد المتولي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

(١٠٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لعبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب ، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة: الثانية، دار ابن الجوزي، السعودية - الدمام - ١٤٢٢هـ.

(١٠٥) فتح الباري لابن حجر، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر لبنان بيروت.

(١٠٦) فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.

(١٠٧) الفتوى الحموية الكبرى لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري طباعة دار الصميعي، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(١٠٨) الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

(١٠٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(١١٠) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(١١١) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، بدون معلومات.

(١١٢) قَانون التَّأويل، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، دراسة وتحقيق: محمّد السّليماني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جَدّة، مؤسَسَة عُلوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١١٣) القواعد الأربع، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره، مطبوع ضمن مجموع مؤلفات الشيخ المجدد.

(١١٤) القواعد النورانية الفقهية، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، حققه وخرج أحاديثه: د أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١١٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة:

الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.

(١١٦) الكامل في التاريخ، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(١١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م.

(١١٨) كتاب الأصنام، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م.

(١١٩) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.

(١٢٠) كتاب الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق، الدكتور فاروق حمادة، الدار الثقافة الدار البيضاء المغرب.

(١٢١) كتاب العين، للخليل الفراهيدي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

(١٢٢) كتاب المجروحين، لابن حبان، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(١٢٣) كتاب المواقف، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

(١٢٤) كشف الشبهات، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(١٢٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(١٢٦) اللآلئ المصنوعة، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(١٢٧) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية١٣٩٠-١٩٧١.

(١٢٨) مجموع الفتاوى ، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، أبو العباس المحقق: أنور الباز، عارم الجزار الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.

(١٢٩) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

(١٣٠) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: ١٤١٣هـ.

(١٣١) مختار الصحاح، لمحمد بن عبد القادر، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(١٣٢) المخصص ، لابن سيده ، الطبعة الأولى، تحقيق، خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(١٣٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن

أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(١٣٤) مدخل لدراسة الأديان، المؤلف: أ. د. عبدالله بن علي سمك، الناشر: دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(١٣٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(١٣٦) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(١٣٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.

(١٣٨) المطالب العالية من العلم الإلهيّ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، تحقيق: الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م - بيروت لبنان.

(١٣٩) معالم التنزيل في تفسير القرآن= تفسير البغوي، المؤلف: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(١٤٠) معاني القرآني، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(١٤١) المعجم الأوسط، للطبراني، التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

(١٤٢) معجم الشيوخ الكبير للذهبي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٤٣) المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م.

(١٤٤) المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

(١٤٥) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

(١٤٦) المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ.

(١٤٧) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، المؤلف: الدكتور جواد علي، الناشر: دار الساقي، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(١٤٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ، تحقيق محيي الدين ديب ويوسف بدوي وأحمد السيد ومحمد بزال، دار ابن كثير دمشق، دار الكلم الطيب دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(١٤٩) الملل والنحل، للشهرستاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

(١٥٠) المنهاج في شعب الإيمان، المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد الحَلِيمي، المحقق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(١٥١) المنهجية في دراسة الأديان الوضعية المؤلف: أ. د. عبدالله سمك، الناشر: دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ه. - ٢٠١٥م.

(١٥٢) الموافقات في أصول الفقه، المؤلف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.

(١٥٣) الموضوعات، لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

(١٥٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

(١٥٥) النبوات، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٥٦) نهاية الإقدام في علم الكلام، المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

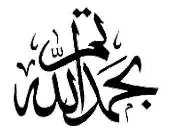
(١٥٧) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ش.

(١٥٨) نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت - لبنان.



فهـرس المحتويـات

المحتويات — الصفحة



نشأ الخلل في فهم المراد بتوحيد العبادة عن ثلاثة أسباب:

أولها: صراع المتكلمين مع الفلاسفة القائلين بقدم العالم.

ثانيها: إخراج المرجئة للأعمال من مسمى الإيمان.

أما ثالثة الأثافي: فالاستدلال بالأحاديث الموضوعة؛ للتسويق لدعاء الموتى والاستغاثة بهم.

فأتت هذه الدراسة، معتمدة على المحكمات من النصوص الشرعية، ولغة العرب، وواقع المشركين الذين بعث فيهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحقيقة اعتقادهم في الآلهة التي عبدوها؛ لتجلية المعنى الحقيقي لتوحيد العبادة.


9786038400807





حيثما كنت يصلك طلبك